

السياسة الداخلية والاصلاحيات الادارية

obeikandi.com

خطاب اسماعيل عند توليه الحكم

رد اسماعيل على خطاب عميد الهيئة القنصلية

إني أشعر شعورا عميقا بالواجب الذي وضعه الله سبحانه وتعالى على عاتقي باستدعائه عمي الى جواره ، وانتخابه اياي لتولى زمام الأحكام المصرية . واني آمل ، في ظل صاحب الجلالة الهايوية السلطان الأعظم ، أن أقوم قياما حسنا بأداء ذلك الواجب .

واني موطن العزم ، حقا ، على تخصيص كل ما أوتيت من ثبات وهمة لترقية شئون القطر ، الملقاة تقاليد حكمه الى ، ولانماء رخائه .

وبما أن أساس كل ادارة جيدة انما هو النظام والاقتصاد في المالية ، فاني سأجعلهما نبراسي في كل أعمالي ، وأعمل على توطيد أركانهما بكل ما في وسعي .

ولكي أقدم مثالا صادقا للجميع ، ودليلا محسوسا على ارادتي هذه الأكيدة ، فاني قد عزمت منذ الآن ، على ترك النهج الذي سار عليه أسلافي ، وتقرير مرتب ثابت لي ، لن أتجاوزه أبدا ، فأتمكن بذلك من تخصيص عموم إيرادات القطر لانماء شؤونه الزراعية وتحسينها .

وإني فزت أيضا الغاء طريقة السخرة المشؤومة التي اتبعتها الحكومة دائما في أشغالها ، والتي هي السبب الأهم ، بل الأوحد ، الحائل دون بلوغ القطر كل ما هو جدير به من النجاح .

وإني لموقن أن التجارة الحرة ستجد فائدها ومصلحتها في هذه
الاجراءات ، فتتشر الرخاء ، وتعممه بين جميع الطبقات من الأهالى والسكان .
أما التعليم ، وهو أساس النجاح والرقى ، واقامة معالم العدالة بقسطاس
حق ، وهى محور كل أمن ، فاني سأخصها بفائق عناية ، فينتج عن
النظام فى المالية والادارة وعن توزيع العدالة توزيعا لا تشوبه شائبه
زيادة فى سهولة المعاملات ، وضمانه لسلامتها بين الأوربيين والقطر .
فى ٢٩ رجب سنة ١٢٧٩ — ٢٠ يناير سنة ١٨٦٣ (٥/١ عابدين) ترجمة

من لى موان قنصل فرنسا السابق إلى وزير الخارجية الفرنسية
إن الخطاب الذى ألقاه اسماعيل باشا الوالى الجديد أمام أعضاء الهيئة
القنصلية ، عند توليه الحكم ، هو بمثابة برنامج إدارى يفى بالحاجة كل الوفاء .
وان ماضى هذا الأمير يحملنى على الاعتقاد بأنه قادر على تنفيذ هذا البرنامج من
جميع وجوهه . وفى الحق إنه يمكن الحكم على قيمة الرجل — إذا تولى أعمالا
عامة — بالقياس على ما أصاب من نجاح فى تدبير أموره الخاصة .

القاهرة فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٦٣ — ترجمة

قناة السويس

(١) عزم الخديو على اتمام القناة

من اسماعيل إلى شيفر

انى أعلم قدر اهتمامكم فى فرنسا بوصل البحرين . ان القناة ستنشأ ،
والذى يستطيع أن يعدكم بانشاءها إنما هو أنا . ولعلك قد علمت انى عقدت
اتفاقا ماليا مع الشركة ، تعهدت بموجبه أن أدفع بعد فترة وجيزة ، المبالغ
التى لم يكن على سلفى أن يستددها الا بعد سبع سنوات . ولو أن مالية البلاد
مثقلة ، وايراداتها مخصصة لآجال طويلة ، فانى لم أتردد فى أن أعجل فى تنفيذ
الشروط ، التى كان تأخير تنفيذها يسبب اختلافات جدية .

ولكن هناك مسألتين أريد أن أصل إلى اتفاق بشأنهما ، وهما : السخرة
واسترجاع الأراضي الممنوحة للشركة .

عند اقامتى فى استامبول ، أبلغت نوايا الباب العالى فى هاتين المسألتين ،
ولم أشأ المفاوضة فيهما قبل رجوعى إلى هنا ، حتى أعمل بعد الاتفاق معكم .
ما ذا تريدون فى فرنسا ؟ القناة البحرية ؟ ستناولونها ، وانما ستناولونها
عن طريق .

إنى أواجه الباب العالى ، ولا تفتأ انجلترا تقول له : إنكم تريدون تحويل
مصر الى مستعمرة فرنسية . وأواجه انكلترا ، وهى تنظر الى القناة شذرا ،

وأواجه فرنسا، وهى تريد انجاز المشروع . ويجب أن أتكى على أحد؛
وانى معتمد على مساعدتكم . وقد أثبت اعتمادى هذا إذ مددت يد المساعدة
الى الشركة بابرام الاتفاق المالى، وامتنعت عن الخضوع لأمر استانبول .
وكان على أن أكلف نوبار باشا إعادة مسألة القناة إلى وضعها الصناعى،
ذلك الوضع الذى نأمن فيه كل طعن .

ان القناة ستنشأ وأنا الكفيل لكم بذلك .
سنة ١٨٦٣ — ترجمة

من حديث لاسماعيل مع دى ليسبس
إنى أميل منكم إلى انشاء القناة . لقد عقدتم المسألة وسوف أحلها
أنا لكم .
فى ١١ مارس سنة ١٨٦٣ (من محفوظات فينا) ترجمة

من حديث لاسماعيل مع تاستو
إذا كان هناك شخصان يهتمان بمسائل القناة فأظنكم متفقين معى انى
أحدهما .
فى ٩ يولييه سنة ١٨٦٤ — ترجمة

(ب) حرص الخديو على صيانة الأراضى المصرية

من اسماعيل إلى نابليون الثالث

... لم يكن غرضى فى مسألة القناة المساس بالمشروع نفسه، ولا بمصالح
المساهمين الفرنسيين . فلم يحفزنى الا شعور الحرص على سعادة شعبي،
ورفاهية بلادى (اشارة الى الغاء السخرة والى استرداد الأراضى السابق
منحها للشركة) ...
فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٤ — ترجمة

من تاستوقنصل فرنسا إلى وزير الخارجية الفرنسية

ظهر الوالى اليوم بمظهر المليك الحريص على رفاهية بلاده ، الساهر على حقوقها السياسية ، وانه سعى لاسترداد كل الأراضى المصرية التى كان سلفه قد تصرف فيها .
الاسكندرية فى ٩ فبراير سنة ١٨٦٤ — ترجمة

من تاستوقنصل فرنسا إلى وزير الخارجية الفرنسية

سافر المستر ستيفنسون أمس الى استامبول ، مظهرا أتم الرضا نحو الوالى وتصرفاته . ومن ناحية أخرى ، فان سمو الخديو يجهر بأن مسألة القنائة انتهت فيما يخصه ؛ إذ أنه كان يريد انهاء مسألة العمال ففاز بها ، وكان يطلب استرداد الأراضى والقنائة فنال المنى ؛ أما ما بقى فليس إلا مسألة مالية قلما يبالى بها .

الاسكندرية فى ١٣ يونيو سنة ١٨٦٤ — ترجمة

(ج) النفقات التى تحملتها مصر فى حفر القنائة

من هيل قنصل الولايات المتحدة الى وزارة الخارجية الأمريكية

إن هذه الاتفاقات أثقل ما تكون على الخديو إذ أنه حائر لأكبر جزء

من الأسهم .

إن سموه قد توصل إلى استرداد الأراضى التى كان سلفه قد تبرع بها

للشركة ، ولكنه يدفع عنها تعويضا فادحا . ان مجموع ما تحملته الحكومة

المصريه في هذا المشروع لا يقل عن ٣٥ مليوناً من الدولارات ، أى ثلثي ما تملكه الشركة على الأقل . وإذا جاز لنا أن نشك في جسامه المبالغ التي اكتب بها الفرنسيون ، فإن نسبة المصروفات التي ستتحملها الخزانه المصريه جسيمة كذلك ؛ في حين أن الأرباح ستعود — إلى حد كبير — إلى الدول التجاريه ، إذا كتب للمشروع النجاح .

الاسكندرية في ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٦ -- ترجمة

إن العبء المالى الذى تحمّله مصر فى انشاء القناة يبلغ ١١٤ مليوناً من الفرنكات ، زائداً ٨٨ مليوناً وبعض المليون وهو رأس مال الـ ١٧٧٦٤٢٠٠ سهماً المملوكة للحكومة ، و ١٠ ملايين لاسترداد تفتيش الوادى ، و ٢١,٥ مليوناً لانشاء ترعة المياه العذبة (الترعة الحلوة) ، أى ما يوازى ٢٣٣,٥٠٠,٠٠٠ من الفرنكات ، بخلاف النفقات الأخرى والفوائد التي دفعت ، ونفقات حفلة افتتاح القناة والفتنارات وأشغال الموانئ الأخرى الخ . وقد بلغ التقدير الاجمالى لما تحمّله مصر فى هذا المشروع ٣٥٢,٨١٧,٠٠٠ من الفرنكات .

وبلغ عدد البواخر التي مرت بالقناة :

٥٠٢ فى سنة ١٨٧٠

٦٧٥ » » ١٨٧١

١٠٨٢ » » ١٨٧١

و بلغت حمولتها على التوالي :

٤٤٣٧٠٩ طنا

» ٧٦١٠٦٩

» ١٤٤٢٦١٧

و بلغت الايرادات :

١١٩١٧٠٤٦٧٠ فرنكا في سنة ١٨٧٠

١٨٧١ » » ٩١٥٣٢٧٧

١٨٧٢ » » ١٦٩١٩١٧٢

وفي الأشهر الأربعة الأولى من سنة ١٨٧٣ مر في القناة ٤٧٣ باخرة ،
حمولتها ٧٣١٩٦٢ طنا ، و بلغت الايرادات ٨٠٠٦٧٣٨ فرنكا مقابل
٥٠٥٦٤٧٠ فرنكا في نفس المدة من سنة ١٨٧٢ ، وعلى هذا الأساس ينتظر
أن تبلغ الايرادات ٢٥٦٣٨١٣٨ فرنكا في سنة ١٨٧٣ ، بينما لا تتطلب
مصرفات القناة والمحافظة عليها غير ١٦ مليوناً من الفرنكات سنوياً .
من كتاب الاحصائيات الرسمية للحكومة المصرية (رضى بك)

كشف بيان النفقات التي تحملتها الحكومة المصرية في انشاء القناة

جنيه

٣٥٤٤١٢٠ قيمة الأسهم التي اكتتب بها سعيد باشا .

٢٩٦٠٠٠٠ التعويض الذي دفع بمقتضى حكم نابليون الثالث باعتباره محكماً

٤٠٠٠٠٠ ما دفع مقابل استرداد تفتيش الوادى .

٦٩٠٤١٢٠ بعده

جنيه	
ما قبله	٦٩٠٤١٣٠
ما دفع مقابل استرداد الأراضي السابق منحها للشركة على ضفتي القناة .	١٢٠٠٠٠٠
ما دفع للشركة مقابل الأعمال في التربة الحلوة التي استردت .	٤٠٠٠٠٠
ما أنفقته الحكومة في أعمال حفر التربة الحلوة .	٤٢٨٩٣٧
ما دفعته الحكومة للقاولين الفرنسيين لانتهاء الأعمال الخاصة بالتربة الحلوة .	١٢٠٣٠٠٠
مصروفات مختلفة بما فيها مصروفات حفلة الافتتاح .	١٠١١١٩٣
	١١١٤٧٣٤٠
الفوائد التي دفعت عن هذه المبالغ الى سبتمبر سنة ١٨٧٣	٦٦٦٣١٠٥
(ملف ١/١٩ عابدين)	١٧٨١٠٣٤٥

مشروع لإنشاء قناة ثانية للملاحة

من الكولونيل ستانتون قنصل إنجلترا الى وزارة الخارجية الإنجليزية
أشرف بأن أبلغ سعادتك أنه في حديث جرى لي مع الخديو من بضعة
أيام، قال لي سموه إنه مستعد جدياً لتنفيذ المشروع الخاص بإنشاء قناة جديدة
للملاحة بين الأسكندرية والسويس . وأفهمني أن هناك مباحثات قائمة الآن
لتكوين شركة انجليزية تجمع الأموال اللازمة لإنشاء هذه القناة ، ولا يستبعد
إرسال مهندسين عن قريب لدرس الخط الذي تسمير عليه القناة . وأضاف
سموه أنه يقدر النفقات بمبلغ يتراوح بين أربعة مليون وستة مليون من
الجنيهات الإنجليزية ، وأنه موقن أن قناة تجتاز أجزاء مصر غير المسكونة قد

تساهم مساهمة كبيرة في زيادة الرفاهية بمصر . ويقضى المشروع بأن يشرف
المسترجون فولر ، باشمهندس سموه ، على هذه الأعمال ، ولكن القناة تكون مشروعا
مصريا محضا ، ولو أنها في نهاية أعمالها ، قد تؤجر للشركة التي تكون قد قدمت
الأموال اللازمة لحفرها . الاسكندرية في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٢ — ترجمة

من السير اليوت سفير إنجلترا في استانبول الى وزارة الخارجية الانجليزية
إذا كانت تكاليف قناة يمكن استخدامها للرى والملاحة هي المبلغ المتوقع
انفاقه ، فما من شك أنها تدر ربحا طيبا حتى إذا كانت رسوم المرور
منخفضة ، وبقطع النظر عن المزايا التي يجنيها البلد من ورائها .
استانبول في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٢ — ترجمة

من اسماعيل الى نوبار باشا

أطلعني شريف باشا على بعض خطابات سلمها له المسيو دوبيه ، ممثل
شركة قناة السويس ، في شأن الاشاعات التي رددتها الصحف الانكليزية عن
فتح طريق مائى جديد للاتصالات بين الاسكندرية والسويس . فكلفته أن يرد
أن للحكومة تمام الحرية في فتح هذا الطريق ، وأننى سأفتحه إذا حقق ذلك مصلحة
بلدى ، ولا سيما اذا مضت فرنسا في معارضتها للتعديل القضائى الخاص بالجنايات .
وأضفت الى ما تقدم : إن فتح هذا الطريق الحديد يكون تسهila
جديدا لتجارة العالم بأسره ، وأن الدول الأخرى لا تحجم عن الموافقة عليه
وأنها تمدنى حتما بمعونتها .

العمل الدستورى

إنشاء مجلس شورى النواب

رأى اسماعيل

أمر كريم الى راغب باشا

... حيث إن مجالس الشورى شوهدت منافعها ، ومحاسنها الجليلة ،
فى الممالك المتمدنة ، كان أملى تشكيل مجلس شورى بمصر ، تلتخب أعضاؤه
من الأهالى . فالآن أشكر الله تعالى ، على أن عاينت من أهالى مملكتنا ، من
الأهلية والاستعداد ، ما يزيد حصول هذا الأمل . فصممنا بالاتفاق
تأسيس المجلس المذكور

العباسية فى ١٢ جماد آخر سنة ١٢٨٣ — ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٦٦ (سجل ١٩١٩ وأمر عربية)

مستخرج من خطبة الخديو بمناسبة افتتاح المجلس

كثيرا ما كان يخطر ببالى إيجاد مجلس شورى النواب ؛ لأن من القضايا
المسامة التى لا ينكر نفعها ، ومزاياها ، أن يكون الأمر شورى بين الراعى
والرعية ، كما هو مرعى فى أكثر الجهات ؛ ويكفيها كون الشارع حث عليه بقوله
تعالى : ((وشاورهم فى الأمر)) . وبقوله تعالى : ((وأمرهم شورى بينهم)) . فلذا

استنسب افتتاح ذلك المجلس بمصر، تذاكر فيه المنافع الداخلية ، وتبدي به الآراء المفيدة ، وتكون أعضاؤه متركبة من منتخبى الأهالى ، ينعقد بمصر فى كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس ، المقدر بعناية المولى فتحه فى هذا اليوم المبارك على يدنا ، الذى أتم فيه أعضاء منتخبون من طرف الأهالى . وإنى أشكر الله على ما وفقنى لهذا الأمر المبرور ، ووافق من فطانتكم بحصول النتيجة الحسنة من حسن المداولة فى المنافع الداخلية الوطنية . وفقنا الله تعالى لما فيه من منفعة للجمهور ، وعلى الله الاعتماد فى كل الأمور .

١٨ رجب سنة ١٢٨٣ — ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (الوقائع المصرية رقم ٦٠)

من حديث بين نوبار باشا والمسيو موستيه وزير خارجية فرنسا رددت على الفكرة التى كانت تجول سراً بخاطر المسيو دى موستيه فقلت له : إنه يجب التمييز بين ما يعمل سمو الخديو اليوم وبين الدستور الذى منحه باى تونس بلاده من سبع أو ثمانى سنوات ، ذلك الدستور الذى لم يستطع فهمه أحد من سكان تونس موظفاً كان أو زارعاً أو بدوياً . إذ لم يكن لذلك الدستور ما يقدمه أو يمهّد السبيل له ، ولم يرق على أى عادة أو تقليد أو عرف أو قانون سابق ، بل كان برمته ، مما أنتجته قريحة الباي . وأعل الباي نفسه لم يكن يدرك تماماً ما يعمل ، فبقى الدستور كما كان يجب أن يبقى ، أى وثيقة جامدة فى نظر الفلاحين وسائر الأهالى لأنهم لم يفهموا كلمة منه . على أن الحالة تختلف فى مصر ، فمن قديم الزمان كان للبلاد تقاليد شورية ، وأن الحق فى الاجتماع والانتخاب لم يكن مجهولاً فيها ، وطالما كان للقوى الحق فى انتخاب مشايخهم ممثلوها لدى السلطات العامة . ولا ينكر

أن هذا الحق كان قد فقد لأن السلطة المطلقة نزلت الى استغراق كل الحقوق ؛ ولكن الولى عند توليه الحكم ، رد هذا الحق الى الفلاحين ، فكانت الحكومة تكتفى بأن تعتمد من انتخابهم القرويون . ووسع الولى نطاق هذه الحرية ؛ إذ دعا المتقدمين من المشايخ فى كل إقليم للتباحث مع المديرين فى فائدة الأعمال المنسوى اجرائها بالإقليم . وفى العام الماضى أراد الولى توزيع الضرائب توزيعاً أضمن للعدالة والمساواة ، فكلف الأعيان والملاك فى كل إقليم بحث الأساس الحديد الذى أقترته الحكومة للضرائب ؛ ومن ثم فإن ما قرره الولى سواء سمي دستوراً أو قانوناً أساسياً أو مجلساً للشورى أو مجلساً للنواب ، كان نظاماً تكميلياً لنظم جزئية تمهيدية كان قد قام بها الولى فى الإدارة ، فهو تكملة بل تاج للعمل الذى توافر عليه لمصلحة البلاد . ولا شك أنه ، بفضل ما أعهد فى الولى من الجِدِّ والأمانة وحسن النية ، ستحدث هذه النظم مع الزمن أثراً بليغاً لا فى الإدارة الداخلية لمصر فحسب ، بل فى حالتها العامة كذلك .

باريس فى ٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (ملف ٢/٣٤ عابدين) ترجمة

من اسماعيل الى نوبار باشا

يسعدنى إخبارك أن الانتخابات تجرى بحماس كبير ، ولو أن شعبنا لم يبلغ بعد مستوى الشعوب الأوروبية ، ولكنه يدرك تماماً مصالحة . وبما أننا نشرنا هذه اللائحة فى المديرىات ، فإن الشعب قدّر المزايا العظيمة التى ستجنيها البلاد ، كما قدّر ثقة الحكومة به . وهو يقول إنها لا تريد معاملته بعد اليوم معاملة الأتباع فى نظام الاقطاعيات بل معاملة الأبناء .

إن هذا الأمر مفروغ منه ، فليقولوا في استامبول ما يشاءون ، فلن
يشغيني ذلك عن قصدي ولو لحظة واحدة . ومما يؤسف له أن عوائدهم
وأنظمة الحكم عندهم لا تمكنهم ولن تمكنهم أبدا أن يحكموا مثلنا .
١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (ملف ٢/٣٤) ترجمة

من حديث بين نوبار وبوريه وزير خارجية فرنسا
وقصارى القول أن برلماننا مدرسة تهى للحكومة ، وهى أرقى من
الشعب ، أن تثقفه وتمدينه .
في ٨ ديسمبر سنة ١٨٦٦ (ملف ٢/٣٤) ترجمة

تقدير قنصل الدول

من أوترى قنصل فرنسا الى وزير الخارجية الفرنسية
لست بحاجة الى القول بأن هذا المجلس ، المؤلف من أغلبية جاهلة
مروضة على الطاعة العمياء ، لن يكون له أى استقلال بل سيسير فى جميع
ما يرسم له من وجهات . ولكن لا ينكر أنه نواة لمؤسسات أوسع حرية من
التي عرفها الشرق الى اليوم .

وإن فى تنزل الوالى الى الاتصال بمشاىخ البلاد ، واعترافه بحاجته الى
معوتهم خطوة مبدئية . وان هذا النداء الموجه الى البلاد هو على أى
حال آية احترام للرأى العام ، وللافكار السائدة فى أوروبا ، وبهذه المثابة
يستحق بعض الالتفات بل هو جدير باقرار الدول الأوروبية فيما أظن .

من أوترى قنصل فرنسا الى وزير الخارجية الفرنسية

أظن محاولة الوالى تستوجب الموافقة ولو أن هذه المحاولة محصورة
فى أضيق الحدود . فهو يرفع الفلاحين فى نظرهم ، وليس من المحال أن
ينغوهذا النظام وينتهى به الأمر الى التأثير فى أعمال الحكومة تأثيرا حسنا
على مر الزمن ولو أن معاملة غير واضحة اليوم .

الاسكندرية فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦ — ترجمة

من أوترى قنصل فرنسا الى وزير الخارجية الفرنسية

لا شك أن هذا النظام الحديد لا يمكن الحكم على قيمته إلا بعد
سنوات عدة من الاختبار . وكل ما يمكن قوله اليوم هو أن الوالى يعنى
أتم العناية بجميع ما من شأنه أن يظهر عمله فى مظهر الجّد ، سواء هدف
الى فرض احترامه على الشعب أو حدته أو هام صادقة .

ويجتمع المندوبون كل يوم فى انتظام برياسة راغب باشا ، وهى
رياسة مطبوعة على المهارة والذكاء . وقد اتخذوا الى اليوم عدة قرارات
ذات شأن فى المسائل الادارية المتصلة بالأقاليم . ولا أشك أن التعديلات
التي تم اقرارها كانت تمشى تماما مع رغبات الحكومة ، ولكن السلطات
حرصت على أن تترك للمندوبين ميزة السبق فى تقديم الاقتراحات .

الاسكندرية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٦٦ — ترجمة

من شارل هل قنصل الولايات المتحدة الى وزارة الخارجية الأمريكية
لا أستطيع اليوم إبداء رأى فى فائدة هذا النظام ، ولكن من المحقق
أننا لا نستطيع من اليوم الخط من قدره والتهكم عليه دون إجحاف
بالعدالة . وتنص المادة الأخيرة من اللائحة على أنه فى الانتخاب السابع ،
أى بعد ثمانى عشرة سنة (الانتخاب يجرى كل ثلاث سنوات) ، يجب على
المندوبين أن يعرفوا القراءة والكتابة ، وأنه فى الانتخاب الحادى عشر ،
أى بعد ثلاثين سنة ، يجب على الناخبين أنفسهم أن يكونوا مستوفين لهذا
الشرط ، ولو أن الحالة الراهنة لا تسمح بإقامة حكومة برلمانية ، إلا أن
ما يبيده من الذكاء ملك يواجه الصعاب بهذا القدر الكافى من الحرارة
ليدعو الى كبير الأمل .

الاسكندرية فى ١٥ يونيه سنة ١٨٦٧ — ترجمة

من ليونيل مور قنصل انجلترا الى اللورد غرانفيل

أتشرف بإبلاغ نخامتكم أن الخديو افتتح مجلس النواب فى ٩ الجارى
بخطاب وجيز .

تقابلت بالأمس مع نوبار باشا ، فأخبرنى أن ما كان من موقف بعض
المندوبين واستقلالهم فى إبداء آرائهم فى هذه المناسبة ، ليختلف عما كان
منهم فى الدورة السابقة ، وهو اختلاف يدعو الى الاغتراب . ولو أن الخديو
قد أظهر بعض التبرم فى أول الأمر ، إلا أنه لم يرتح أبدا ارتياحه الى روح
الاستقلال الذى بدأ يتجلى فى المجلس .

الاسكندرية فى ٢٠ يونيه سنة ١٨٧١ — ترجمة

من مومنان قنصل فرنسا الى وزير الخارجية الفرنسية

يلقى الوالى بعض المعارضة فى مجلس الشورى . ففى إحدى الجلسات الأخيرة قام مندوب يطالب بإلغاء الفردة ، فنهض المجلس بأجمعه على الفور مؤيدا هذا الاقتراح . فأجاب سمو الخديو — وكان على ما يقال متأثرا جدا من هذه المظاهرة غير المتوقعة — أن الفردة ستلغى بناء على طلبهم ، ولكنه سيزيد عوايد الدخولية بقدر ما يلغى من الفردة ، سدا للنقص الذى يستتبعه هذا الالغاء فى الميزانية .

وجرت لى مقابلة مع الخديو بعد ذلك ، فقال لى : إنه مضطر الى مجارة رأى العام ، وهو يطلب بأجمعه إلغاء هذه الضريبة : وقال لى الوالى : إن مواطنيه يعربون له عن تقديرهم الودى .

ولكن فى المعارضة لأعمال حكومة مطابقة ، لا تكون المشقة إلا فى الخطوة الأولى . فقد سأل مندوب : لماذا لا تستخدم الحكومة القناطر الخيرية بعد أن كابدت نفقات باهظة فى إتمام أعمالها ؟ فأجاب الوالى إنه استشار مهندسين فعلم أنه لا بد من عدة تجارب لمعرفة ما إذا كان من الحيلة استخدام هذه القناطر . وكذلك ارتفعت الشكوى من أن الآلات الرافعة لمياه الرى لم توضع بعد ، فصرح الوالى بأن هذه الآلات قد اشترت وأنها ستوضع فى الوقت والمكان المناسبين . ويرى البعض ، اعتمادا على أنباء غير صادقة ، أن هذه المعارضة وليدة دسائس يحوكمها الباب العالى ؛ ولكن هذا الادعاء لا أساس له من الصحة فى رأى .

على أنه إذا لم تكن هذه المعارضة مهزلة ، فإنها تبرر أن البلاد دخلت
في عهد جديد . ومن المحتمل جداً أن يضطر الخديو إلى إقامة وزن لها
فيما بعد ، ولو أنه اليوم لا يعبا بها على ما يظهر .

والواقع أن المندوبين لم يجتمعوا إلى اليوم إلا اجتماعاً مظهرياً وليقروا
جميع ما كان الوالى يطلب إليهم إقراره دون أن يجسراً أحدهم على إظهار
الاستقلال فى الرأى .

القاهرة فى ٦ يوليه سنة ١٨٧١ — ترجمة

إنشاء مجلس النظار

من اسماعيل إلى نوبار

إنى أطلت الفكر وأمعنت النظر فى التغييرات التى حصلت فى أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الأحوال الأخيرة ، وأردت فى وقت مباشرتكم لمأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى فوضت أمرها إليكم ، أن أؤكد لكم ما توجه قصدى إليه ، وثبت عزيمى عليه ، من إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية فى إدارات ممالك أوروبا . وأريد ، عوضا عن الانفسراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية ، سيطرة يكون لها إدارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار ، بمعنى أنى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعدا باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه .

وعلى هذا الترتيب - أرى - أن إجراء الإصلاحات التى نهبت عليها ، يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا ، فان ذلك أمر لازم لا بد منه .

يجب على مجلس النظار أن يتعارض فى جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ، ويرجح رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عددا ، فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية ، وبتصديق عليها أقرّر الذى تكون عليه الأغلبية .

يتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى قرارات المجلس المصدق عليها
منا في الادارة المنوطة به .

تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات يكون بالمداولة بين
الناظر التابعين هم لادارته وبين رئيس المجلس . وما يستقر عليه رأى
يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقنا عليه .

الناظر الذى يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت
إدارته مباشرة ، له الحق في توقيفهم عند الاقتضاء ، عن إجراء وظائفهم ، وذلك
بعد اتفاقه مع رئيس هيئة النظار ، وأما انفصالهم عن وظائفهم ، فلا يكون
إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له ، مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا .

للنظار أن ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين لاداراتهم ،
وأن يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه . وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين
المستخدمين اللازمين لها ، بخطاب أو قرار من ناظر الديوان .

أعمال كل ناظر تجرى في الأمور التى تكون من خصائصه لا غير .
وأرباب الوظائف والمستخدمون في كل فرع من فروع الإدارة لا يتلقون
الأوامر إلا من رئيس المصلحة الذين هم مستخدمون بها وتابعون لها ،
ولا تجب عليهم طاعة أمر غيره .

ينعقد مجلس النظار تحت رئاستكم ؛ لأنى فوضت هذا التنظيم الجديد
إلى عهدتكم ؛ وجعلت مسئوليته عليكم .

ولانى أرى أن تشيكل هيئة نظارة حائرة لهذه الخصوصيات ، ليس
مخالف لعوائدنا وأخلاقنا ، ولا لآرائنا وأفكارنا ؛ بل موافقا لأحكام

الشريعة الغراء . وبتعميم ترتيب محاكم الحقانية يكون فيها الكفاية لحاجات هيئتنا الاجتماعية ، والمساعدة على تقيم مقاصدنا الحقيقية ونياتنا الخيرية .

وإني معتمد عليك في إجراء الاصلاحات التي صممت عليها ، مؤملاً أن تكفل للبلاد جميع التأمينات التي لها الحق في انتظارها والحصول عليها من حكومتنا .

غرة رمضان سنة ١٢٩٥ — ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ م (الوقائع المصرية رقم ٧٧٧)

من اسماعيل إلى ولسن وكيل لجنة التحقيق

وقد يبدو هذا النظام الجديد قليل الشأن . ولكنكم سترون الاستقلال الوزاري ينجم عنه ، وهو ثمرة تفكير جدى ، ومبدأ تغيير فاصل في نظام الحكم . وأقوى دليل في وسعي أن أقدمه على جديته نواياي فيما يتعلق بتنفيذ الاقتراحات التي انتهيت إليها

أول رمضان سنة ١٢٩٥ — ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ م (الوقائع المصرية رقم ٧٧٧)

انشاء مجلس الدولة

صدر أمر عال في جمادى الأولى سنة ١٢٩٦ (٢٤ أبريل سنة ١٨٧٩) بإنشاء مجلس الدولة وأهم اختصاصاته :

- (١) إبداء الرأى فى مشروعات القوانين قبل عرضها على مجلس الشورى .
- (٢) إعداد مشروعات القوانين التى تطلبها منه الحكومة وكذلك تحضير اللوائح الادارية العامة .

(٣) إبداء الرأى فى المسائل القانونية والتى تمس المصالح العامة مما يعرضها عليه مجلس النظر .

(٤) البت فيما يقع بين النظر من تنازع الاختصاص .

(٥) السهر على تنفيذ القوانين .

(٦) البت فى تصرفات الموظفين الذين يعرض أمرهم عليه .

(٧) الحكم نهائيا فى القضايا الادارية .

(سجلات الصادر — عابدين) ترجمة

العدل

مزاياء العدالة في نظر الخديو

من اسماعيل إلى ابراهيم

لا تقوم قوّة الدولة بالبحرية والجيش البرية ، فإس البحرية والجيش البرية إلا أركان من أركان القوّة ، أو مظهر لها ، فهى أشبه بالذراع والساق فى الجسم . وإن تؤتى القوّة حقاً ، إلا إذا انتظم أمر المعدة ، ومعدة الدولة هى إدارتها ونظامها .

وما دام الأمر كذلك فما هو الشرط الجوهرى للإدارة الصالحة ؟ إنما هو سير العدالة سيرا حسنا . ومن نافلة القول التدليل على هذه الحقيقة ، فهى من المسلمات البديهية .

وقد نقشت هذه العبارة على باب من أبواب قصر فرنسوا الأوّل بفينا « العدل أساس الملك » .

“Justice, Base De Tous Les Gouvernements”

سنة ١٨٧٤ (ملف ٥٢/٨ عابدين) ترجمة

انشاء المحاكم المختلطة

سير العدالة قبل الاصلاح القضائى

من السير هنرى بلور سفير انجلترا إلى وزارة الخارجية الانجليزية

لقد كان كل شىء فى مصر، على عهد سعيد باشا، مختلطا مبهما . فكان كل امرئ يعمل تقريبا ما يشاء ، ولم تكن هناك أية محاولة لتحديد الواجبات للوطنيين والأجانب . فلما ارتقى اسماعيل عرش مصر ، أخذ يعمل على دعم سلطة الحكومة ، وعلى وقف الأجانب عند الحدود التى رسمتها لهم المعاهدات . ولقد نتجت عن ذلك منازعات مختلفة مع القناصل ؛ وكانت الحكومة المصرية تسمّ القوانين أو لوائح البوليس أو الصحة العامة ، فىأبى الأجانب الخضوع لتلك التشريعات ؛ فتلفت السلطة المحلية نظر القناصل إلى هذا العمل ، فلا يأبهون لهذا . وحين تتدخل السلطة المحلية لحمل الأجانب على احترام القانون ، يعارض القناصل محتمين بالامتيازات .

فإذا عسى أن يكون مصير مصر ، لو كان لكل أجنبي نزع إليها أن يطالب بالحق فى إتيان ما يحلوه من الأعمال ، غير عابئ بالقوانين المحلية ؟ فما ينشأ عن ذلك من الاضطراب والفوضى يقضى على كيان الحكومة المصرية إذ يهدم سلطانها .

رأى اسماعيل

آراء الخديو مهيبة في مذكرة وضعها نوبار باشا

إن القضاء الذى يخضع له الأوروبيون فى مصر، والذى يحدّد علاقاتهم بالحكومة وبالأهلين ، قد أصبح لا يرتكز على الامتيازات التى لم يبق منها اليوم غير الاسم ، والتى حل محلها تشريع استبدادى مستمد من العادات ، ومن تقاليد المعتمدين السياسيين وتشريع يرتكز على سوابق لا تتفق قليلا أو كثيرا والقانون ، تشريع ساد بحكم طبيعة الأشياء وبالضغط من جهة ، والرغبة فى تسهيل إقامة الأجانب بمصر من جهة أخرى ، هذا التشريع الذى ترك الحكومة بلا حول ، وجعل علاقات الأهالي مع الأوروبيين بلا عدالة منظمة . وهذه حال لا تفيد أحدا ؛ فلا تنفع الدول ، ولا تنفع العنصر الشريف فى البلاد ، أهليا كان أو أجنبيا ، بل تضر البلاد وتضر الحكومة ، ولا تعود بفائدة إلا على الذين اتخذوا استغلال هذه الحالة مهنة لهم .

إن الحاجة إلى الإصلاح قد أصبحت جدّ محسوسة ؛ لا سيما أن الحالية الأوروبية تتزايد . وقد فهمت الوكالات الأجنبية نفسها هذه الضرورة الملحة ، فهى تطالب بتحقيقها . والحكومة والقناصل متفقون مبدئيا على ضرورة الإصلاح . ولا يبدأ الخلاف إلا عند النظر فيما يتخذ من الوسائل للعمل بهذا المبدأ ؛ فهم لا يريدون التقييد بالامتيازات ، بل يذهبون إلى اعتبار ما استقر من عبث وإسراف بمثابة قوانين ومبادئ لا يجوز الحياد عنها . يطلبون العدالة لكنهم يتنكبون الوسائل ؛ فينشأ عن ذلك أن المصرى ، سواء

أكان مدّعياً أو مدعى عليه ، لا يجد الانصاف ، فيجتزئ من حقه في النهاية ، ويعتد نفسه سعيداً إذا لم يرغب أن يتنازل عن بيته لمستأجره .

هذا والحكومة مرهقة بقضاياها ، كثيراً ما يضطر القناصل إلى نعتها بأنها فاضحة . والشعب يسمى الظن بالأوروبي ؛ والحكومة ، على الرغم من أن الأجنبي يمثل الرقي في نظرها ، مضطرة إلى إقصائه ، خشية الأذى منه ، والأمثلة على ذلك كثيرة يطول شرحها . وحسبنا أن نعرف أن الحكومة قد دفعت في ظرف أربع سنين ٧٢ مليوناً على سبيل التعويضات . غير أنه يجب أن نضيف إلى ذلك أن هذه التعويضات التي دفعت تحت ضغط القناصل المباشر أو غير المباشر ، وصفها من استعمالوا هذا الضغط للحصول عليها ، بأنها من الأعمال التي تدل على كرم لا مثيل له من جانب صاحب السمو . ويا حبذا لو وقف الضرر عند هذا الحد ولكن الحكومة التي تشعر بأن التقدم لا يأتي إلا من ناحية أوروبا ، والتي تطلع إلى إشراك هذا العنصر الممدن في أعمالها ، وتريد أن تكل إليه كبار أعمالها ، تلك الأعمال التي تركز عليها الزراعة والتجارة ، الحكومة التي تود أن تستجلب رؤوس الأموال بأن تهنيئ لها استغلالاً مدراً للربح ؛ أقول إن هذه الحكومة ترى نفسها عاجزة مضطرة إلى أن تترك جبل البلد على غاربه . ومن كل المشاريع التي عهد بالعمل فيها إلى الأوروبيين ، لم ينته إلا مشروع واحد هو مشروع حوض السويس ، أما المشروعات الأخرى ، فمنها ما لم يتم بعد ومنها ما لم يشرع فيه قط ، وهي بحالتها الراهنة كانت وستكون مدعاة للتعويضات .

إن الطريقة التي تسير بها العدالة ، تؤدي إلى تدهور الحال المعنوية للبلد . وقد تحطمت المجهودات التي بذلها صاحب السمو على صحرة هذا التدهور ،

والعربي مضطرب إلى أن ينظر إلى أوروبا ، نظرته إلى الأوروبي الذي يستغله ،
فيكره الرقي الغربي ، ويتهم الخديو وحكومته بالضعف أو الخطأ .

انقضى أكثر من أربعين عاما والأوروبي متمتع بحق الملكية في مصر ،
ووضع يده على أملاكه طبقا لسلطان القضاء والتشريع المصريين في الظاهر ،
والقناصل متفقون نظريا على هذا المبدأ . ولكنه في الواقع يحتوى وراء
الامتيازات ، فإذا امتلك عقارا أو احترف مهنة امتنع عن دفع العوائد .
وإذا امتلك عزبة ، امتنع عن دفع الضرائب ، فيتدخل القنصل حينئذ ،
على أن تدخله يكاد ينتهى دائما إلى عدم الدفع .

إن هذه الحال ، التي لا تتفق والامتيازات لا معنى ولا لفظا ، لا تحول
فقط بين البلد وبين نمو موارده ، وتمنعه من أن يوفر للصناعة وللثروة
الأوروبية جميع ما يمكنه أن يهيئ لها ، بل هي تقف حجر عثرة دون تنظيم
البلد ، وتؤدي إلى خرابه روحيا وماديا .

لقد رأيتم سموكم أن العلاج الوحيد لهذه الحال هو وضع نظام للعدالة ،
يكفل لأوروبا كل الضمانات التي يحق لها أن تطلبها ، ورأيتم سموكم أنه يجب
ادخال العنصر الأوروبي في تنظيم محاكمنا ، والواقع أن هذا العنصر قليل
العدد بالقاهرة ولكنه يعادل في الاسكندرية العنصر الوطني . وهناك عدد
من الأوروبيين يقيمون بالأقاليم ، وهم جميعا يزاولون التجارة والصناعة ،
ويتعاملون مع الأهالي كل يوم بل كل ساعة ، ويجب أن يحسب حساب
هذا العنصر في تنظيم المحاكم ، بل وأن يقرر مبدأ منحه ضمانات ، وإن تكن
زائدة على الحاجة ، حتى يثق بالرجال وبالحكومة .

والمبدأ الواجب السير عليه ، هو التفريق التام بين القضاء والإدارة ،
فيجب أن تكون العدالة صادرة من الحكومة ، ولكن لا يجوز أن تكون تابعة

لها ، كما لا يجوز أن تكون تابعة للقنصليات . وللوصول الى الهدف الذى ترمون إليه سموكم ، يجب أن تقتنع الدول بهذا المبدأ ، وهو أن العدالة مصدرها الحكومة ولكنها لا تتبع الحكومة . والسبيل إلى هذا الاقتناع ، هو تكوين هيئة من رجال القضاء . وفى الواقع أن العدالة الطبيعية ، التى هى من خصائص كل شخصية شريفة ، لا تكفى لتكوين قاض يوجب عمله الرضاء ، فلا غنى له عن الإلمام بالقانون ، وهو الإلمام يقتضى ما يقتضى من الدراسة والتربية ، وقضائنا الحاليون لهم إلمام تام بالقانون المدنى وبالشرعية ، كان يكفهم يوم كان المطلوب منهم توزيع عدالة وحيدة النزعة على شعب متسق فى عاداته ، متجدد فى حاجاته ، فأما وقد وجدت ضرورات جديدة ، فقد لزمنا قوانين جديدة ، وحينما نرح الأوروبين الى مصر واستقروا فيها أدخلوا معهم عادات جديدة ، ومعاملات جديدة ، فبدأ عهد مختلط يسود قوانيننا وشرائعنا . فلا بد إذاً من رجال جدد لتطبيق هذا النظام الجديد . يجب على مصر أن تعمل فى سبيل توزيع العدالة ما عملته — بطريقة مجدية — للنهوض بجيشها وللتوسع فى سككها الحديدية ، ولتوفير مهندسى الكبارى والطرق ولتنظيم المصالح الصحية ، فقد أدخل العنصر الكفء ، أى العنصر الأجنبى ، واستخدم فى تعليم العنصر الوطنى . وما تم بالنسبة لتنظيم المادى يجب أن يتم بالنسبة للتنظيم المعنوى ، أى لتنظيم العدالة .

وعندما ينظر فى أمر تنظيم المحاكم يجب أن يهتم بالتشريع الواجب الاتباع . والتطبيق والتشريع التجارى المتبع الآن بمصر ، هو تشريع الآستانة الذى قبلته الدول ، وهو القانون التجارى الفرنسى . أما بالنسبة للقانون المدنى فسموكم تعترمون استدعاء هيئة من المشرعين الأجانب ، ينضم إليها رجال القانون عندنا

فيوفقون بين أحكام قانون نابليون وأحكام التشريع عندنا ، وقد تم نصف هذا التوفيق تقريباً ، فأصبح العمل على إكماله غير طويل ولا شاق ، وسيناط بهذه الهيئة أيضاً تنسيق قوانيننا الجنائية مع قانون العقوبات الفرنسي .

واقترح سموكم المستوحى من النظام القضائي في الجزائر ، كفيل في رأي لتحقيق الضمانات المأمولة . ويبدو لسموكم أنه من المحال أن ترفض الدول هذه الضمانات ، تلك الدول التي ترى أنها قد انتهزت كل فرصة حتى الآن لمساعدة مصر على نموها المادى والأدبى . واليوم والحالة في هذا البلد كما ترى ، إذا مارفضت هذه الدول إقرار تلك الضمانات الاجتماعية القيمة ، فإنها ليست تقضى على تقدم مصر فحسب ، بل إنها لتقضى أيضاً على وجودها .

١٠ أغسطس سنة ١٨٦٧ — ترجمة

من نوبار باشا الى المركيزدى لافاليت وزير خارجية فرنسا
... ويرغب سمو الخديو فى أن تقتنع حكومة جلالة الأمبراطور ، بأن الإصلاح المراد إحلاله محل الاضطراب الذى يسود مصر حالياً ، والذى يضر بمصلحة الأجانب والوطنيين على السواء ، هو إصلاح جدى ، وأن المحاكم المصرية ، بحسب النظام الذى يقترحه لها ، ستحقق أكبر قسط من الاستقلال .
باريس فى ١٣ فبراير سنة ١٨٦٩ — ترجمة

من حديث لإسماعيل مع السير هنرى اليوت سفير انجلترا فى استامبول
إبنى ، بإدخال الإصلاح القضائى فى مصر ، أعطى مثلاً وأقدم خدمة كبيرة جداً لكل الذين يهمهم خير الشعب .

القاهرة فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧١ — ترجمة

من إسماعيل إلى رشيد باشا وزير الخارجية التركية .

والمسألة القضائية — كما تعرف يا عزيزي — هي أساس تقدم مصر ،
لذلك أرغب كل الرغبة في نجاحها التام .
١٢ يناير سنة ١٨٧٤ (ملف ٢/٦٤ عابدين) ترجمة

من إسماعيل إلى إبراهيم بك

لأى سبب أو مناسبة تتدخل الدول في المسائل الداخلية للسلطنة ؟
ألا أن الامتيازات هي هذا السبب ، أو تلك المناسبة . آية ذلك أن المغفور له
الصدر الأعظم وصف الامتيازات في مؤتمر باريس بأنها حجر عثرة في سبيل
الادارة الحسنة للسلطنة ؛ فطلب إلغائها لأنها مدعاة للاضطراب ، أى
للضعف ؛ وما دامت الامتيازات كذلك ، فلا بد من إلزائها ، ولكن ما السبيل ؟
هل القوة ؟ هل هو إلغاؤها بلا قيد ولا شرط على ما سمعت شخصية عالية
في إستمبول تقترح ذلك ؟

كلا ثم كلا . لن يكون ذلك إلا حافزا للدول على مناهضة إلغائها ،
واستفزازا للرأى العام في أوروبا مما يفوت علينا غرضنا ، بل يزيد تطبيقها
عنفا . فالوسيلة الوحيدة ، الوسيلة الكفيلة لإدراك غايتنا ، هي التي
اصطنعتها في مصر . لما رأيت أن مصر ضائعة لا محالة اذا استمرت فريسة
للدخل القذصليات ، تحررت من التحدث عن الامتيازات وطلب إلغائها .
طابت على التقيض من ذلك تطبيقها بروحها . واستنادا الى الاعتراضات
التي أثبتت في مؤتمر باريس ، اكتفيت بإعلان رغبتى في تنظيم القضاء
بحيث توزع العدالة في مصر على وجه حسن ؛ ولا عدالة إلا بخضوع

الجميع لقضاء واحد، وهذا أمر بديهي ضروري ؛ لذلك طلبت أن يكون الجميع خاضعا لقضاء واحد ، وهو طلب لالغاء الامتيازات ، وبالتالي إلغاء المناسبات التي تهيئ للدول التدخل في شئوننا .

لم يكونوا على ثقة من محاكمنا ، ولم تكن قوانيننا متمشية مع حاجات العصر الحديث ؛ فلم أترك للدول الوقت لإثارة هذا الاعتراض ، فبادرتها مقترحا إدخال عناصر أكفاء في محاكم البلاد يختارون في أوروبا ، مثلهم مثل من تعيينهم السلطنة من ضباط بحريين ومهندسين أجانب . وكان هذا الأمر خطيرا جدا بحيث أني لم أضن بأى ضمان ؛ على أن هذه الضمانات لم أكن أخص بها الدول بل أخص بها مصر ، لأن أساس الحكم يتمكن على قدر ما يكون القضاء مستقلا ، نزيها ، عادلا ، موجبا للتقدير ، داعيا للاطمئنان .

أما القوانين ، تلك التي لم تكن في نظرهم وافية بحاجات العصر الحديث ، فقلت إن رأيهم في هذا الشأن قائم على محض جهل ، ودعوت الدول الى بحثها لأثبت لها أن قوانيننا مبنية على قواعد العدل والانصاف الخالدة ، وإن كانت تختلف عن القوانين الأوروبية في بعض نصوصها .

قدر ، ياعزيزى إبراهيم ، ما تعلق بعض الدول من الشأن على هذا الأمر ، لأنها كانت تشفق من ضياع الفرص التي تهيئها للتدخل ، وعد بذاتك الى الصعاب التي أثارها تلك الدول في وجهنا ، ولاحظ الى أى حد بعيد كانت الوسيلة المقترحة قرينة الصواب ، ولا أدل على ذلك من أنها نجحت الى النهاية .

إن النظام القضائي ، كما أتصوره ، وكما أقره الباب العالي لمصر ، لكفيل بأن يشهد ، بعد فترة من العمل به ، صحة هذا الرأي أو بطلانه .
سنة ١٨٧٤ (ملف ٥٢ / ٨ عابدين) ترجمة

من حديث لاسماعيل مع بى كنجستون

لقد وقعت فى عدة إرتباكات مالية ، ورأيت أنه بقى على أن أعمل شيئين تفرضهما الضرورة القصوى ويرتبط أحدهما بالآخر ، وكلاهما شرط جوهرى لرفاهة شعبي . الأول تنظيم العدالة على أساس واسع متين ، لا بإقرار رعاياى فحسب ، بل بإقرار الشعوب المتدينة قاطبة . والثانى ترتيب نفقاتى ، والعمل لا على أن تكفى مواردى للقيام بنفقاتى فحسب ، بل على أن تكفل القيام بالتعهدات المالية التى رأيت من واجبي عقدها . فأى الأمرين يجب أن ينجز أولاً؟ وطبيعى إنه كان جنونا ، وشرا من الجنون ، أن أطمع فى إعادة تنظيم مركزى المالى على وجه تام ، على حين كانت النظم القضائية فى مصر ، بحالة لا يرجو معها المصريون ولا الأجانب الحصول على العدالة ، فى وقت انتشرت فيه الرشوة من جانب ، والضغط الاستبدادى من جانب آخر . لقد اقتضانى الأمر ثمانية أعوام لم أكف فيها عن الكفاح والإلحاح ، باذلا أقصى الجهود لإنشاء المحاكم بوضعها الذى حصلت عليه فى النهاية . وكان لا بد لى أن أواجه كل أنواع الاعتراضات ، وكل أنواع الصعاب ، وانتهى بى الاعتقاد أحيانا بأن أكثر الأمم مباهاة بإدارتها القضائية ، ترمى الى منع مصر من التمتع بهذه الميول الحقيقية التى تقدرها أيمما تقدير . وعلى من ينحون على باللائمة أن يتذكروا هذه الظروف .

سنة ١٨٧٦ (من كتاب الملك الذين قابلتهم) ترجمة

تقدير الباب العالى

من نوبار بك الى تيريمان

ويرى الباب العالى فى مسألة الاصلاح القضائى فى الوقت الحاضر ، استكمالاً لأديا لما بلغته مصر من تقدم مادى بفضل قناة المحمودية ، والسكك الحديدية ، وقناة السويس . ويعرف تماماً أن مصر ، عند ما ينظم قضائها كما ينوى الخديو ، وبعد أن تتحقق المساواة فى التقاضى بين الأجانب والوطنيين ، ستبلغ ، فى سنوات قليلة ، أقصى حد من الثروة والرخاء المادى ، فإذا ترتب على ذلك التنظيم القضائى ضمانات للأجانب على الحكومة ، وللأهالى والحكومة على الأجانب ، سهل على ذكاء الأوروبي وحسن إدارته ، أن يحلب الثراء بكافة الوسائل ، لهذه الأرض التى أصابت ذلك القسط الوافر من الخصب ، ولذلك الشعب اللين العريكة ، المجتهد ، البعيد عن الأوهام المتأصلة فى النفس ، ولذى لا يحتاج لآتيان العجائب إلا الى إدارة ذكية ، فى مكنة العلم الأوروبي وحده أن يهيئها له ، وعدالة تحميه من افئسات الموظفين الأصاغر .

باريس فى ٢٤ يوليو سنة ١٨٦٩ — ترجمة

تقدير الدول

من وزارة الخارجية الانجليزية الى الكولونيل ستانتون قنصلها فى مصر
إن حكومة صاحب الجلالة لا تشك فى أن المبدأ السارى بمصر الآن ، مضر بمصالح الجميع ، ولا يستند الى معاهدة ما ، ولذا فان حكومة صاحب

الجلالة ترغب كل الرغبة في أن تساعد الحكومة المصرية على وضع مبدأ خير من المبدأ الحالي . فاذا ما نجحت الحكومة المصرية في الحصول على موافقة سائر الدول ، فانكم تستطيعون أن تؤكدوا لنوبار باشا أن المعاونة الودية ، من جانب بريطانيا العظمى ، لن تعوزه في إتمام هذا العمل النافع .
لندن في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٧ — ترجمة

من جورج هـ . بوكر سفير أميركا الى وزارة الخارجية الأميركية
وليس من العدل ، على ما يلوح ، أن يكون هناك أى تردد في السماح للمصريين أن يتقدموا هذه الخطوة الأولى في سبيل الاستقلال الداخلي ، وهي خطوة استقلال يجب أن يمهده له بقضاء مستقل ، ذلك القضاء الذي تقوم عليه الحرية البشرية في جميع الأقطار المتمدينة ، والذي يكفل للأهالي الحرية والمساواة على قدر ما يتوافر له من أسباب الكمال .
وفي رأي الشخصي ، أن الدول العظمى سوف تسمح للحكومة المصرية ، إن عاجلاً أو آجلاً ، بتنفيذ مشروعاتها ، تحقيقاً لمصلحة بلدنا هض ، صديق ، طالما منع من تحقيق أمانيه السياسية المشروعة بضغط لا يقاوم من الدول الأجنبية .

استامبول في أول أكتوبر سنة ١٨٧٢ — ترجمة

من بليسيه الى أوترى (المنتدب بمأورية في مصر)

يجرى الاصلاح القضائي منذ بضعة أيام ، ويلوح أن هذا الحدث الكبير قد فاجأ الرأي العام ، ولو أنه كان مرتقباً ، ولم تكن هناك أية مقاومة

متوقعة تعرقل بدء سيره . وكان تردّد الحكومة ، والبطء في أعمال التنظيم ، وصعوبة تسيير هذه الإدارة المعقدة ، وغيوبها الظاهرة ، وقلة خبرة من وكلت إليهم إدارتها ، كل ذلك ألقى في روع أكثر الناس ثقة بأن هذه الأنظمة الجديدة لن تخرج بمثل هذه السرعة الى حيز الوجود .

ولكن لنا أن نأمل أن هذه الصعاب الأولى ستذلل ، وأن العمل بهذا النظام في صدق وإخلاص يطمئن من لا يزالون متردّدين ، فيحملهم في النهاية الى الاعتقاد أن الاصلاح القضائي سيقترن بتقدم ملحوظ .

الاسكندرية في ١٩ فبراير سنة ١٨٧٦ — ترجمة

من فارمان قنصل الولايات المتحدة الى وكيل الخارجية الأميركية وعلى الرغم من الصعوبات المتصلة باللغات والقوانين وممارسة العمل ، وهى الصعوبات التي واجهتها المحاكم الجديدة ، والتي لم تكن لتنشأ في أى بلد من العالم بالوفرة التي نشأت فيها بمصر ، فإن هذه المحاكم قد نجحت نجاحا باهرا .

القاهرة في ٢ مايو سنة ١٨٧٧ — ترجمة

أهمية الاصلاح الذى تمّ

من خطاب الخديو في حفلة افتتاح المحاكم المختلطة

هذا اليوم — أيها السادة — يجب أن يسجل في تاريخ مصر ، وسيكون بداية عهد جديد من الحضارة ، وأنا بعون الله واثق أنّ المستقبل مضمون لعملنا العظيم .

في ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٥ (ملف ٢/٦٤ عابدين) ترجمة

من فارمان قنصل الولايات المتحدة الى وزارة الخارجية الأمريكية
والمأمول أن يصير هذا النظام الجديد إحدى المنشآت الدائمة لمصر حتى
يصل تقدم المدنية في هذا البلد الى درجة يتقدم معها وجود الأجانب في مثل
هذه المنشآت .

القاهرة في ٢ مايو سنة ١٨٧٧ — ترجمة

القوانين واللوائح

جمع اللوائح والقوانين والأوامر

أمر كريم الى شريف باشا رئيس مجلس الأحكام
اقتضت ارادتنا جمع وتنقيح القوانين واللوائح ومجلات الأحكام التركية
والعربية ، المتخذة دستورا للعمل ، والموضوعة في عهد جدنا ووالدنا ساكني
الحنان ، وعهد عمينا المرحومين عباس باشا وسعيد باشا . وحيث إنه قد جمع
عدد من هذه القوانين في المدة التي كنا موجودين فيها في مجلس الأحكام
مقدما ، فبناء عليه يجب أن تبادروا من الآن بترتيب الكتبة والمستخدمين
اللازمين لهذا بمعرفة مجلس الأحكام ، وانتخاب أحد من أصحاب الكفاءة
والدراية ، المستعدين للقيام بجمع وترتيب كافة الأوامر والأحكام واللوائح
والقوانين المذكورة ، ونصبه مأمورا عليها ، وبعد جمعها على الوجه المطلوب
يجب أن تعرضوا الأمر علينا للنظر فيه وتنقيحه اذا لزم .

في ٦ شعبان سنة ١٢٧٩ — ٢٧ يناير سنة ١٨٦٣ (مجل ٥٢٥ معه تركي)

سنن قوانين جديدة

أمر كريم الى الحفانية

إن أحق ما تصرف اليه الأذهان في ترقى انتظام الأوطان ، هو تنظيم
القوانين ، ونشرها بين الأهالي والسكان ، إذ هي الكفالة لتأمين المتعاملين ،

والفاصلة بين المتخاصمين ، والسبب الوحيد لتوسيع دائرة التجارة والعمران ،
والوسيلة العظمى في زجر أهل البغي والعدوان ؛ فلذا قد حملنا حب ازدياد
التقدم والعمارة للنظر في ذلك ، وبعونه تعالى قد تيسر تنظيم القوانين الآتية
على حسب الاحتياجات الحالية ، وهى : القانون المدنى ، وقانون التجارة
المدنية ، وقانون التجارة البحرية ، وقانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية ،
وقانون العقوبات ، وقانون تحقيق الجنايات ، وكذلك صار إعمال تعريفات
عن الرسوم المقتضى تحصيلها فى الأمور القضائية ؛ وحيث إنه وافق لدينا
اتخاذ تلك القوانين والتعريفات دستورا يرجع اليه فى كافة الأقطار المصرية
فى الأحكام العرفية والسياسية ، ويعمل به فى كافة المجالس والمحاكم العرفية من
ابتداء ١٨ من أكتوبر من السنة الحالية ، بحيث أنها تكون من ذلك التاريخ
ناسخة لما خالف نصها من اللوائح والقوانين والأوامر والمنشورات السابقة ،
فمرسول لطرفكم مع أمرنا هذا نسخة منه مشمولة بختمنا ، لتجروا النشر
والاعلان للعموم من الآن ، حتى أنه لغاية تاريخ الاجراء بمقتضاها تكون
فى معلومية الجميع ، نسأل الله أن يجعلنا على الدوام موفقين لما فيه الإصلاح
والنجاح إنه ولى التوفيق .

فى ١٦ شعبان سنة ١٢٩٢ — ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٥ (سجل ٨ أوامر عربية)

الاصلاحيات الأخرى التي أجراها اسماعيل

تعديل جزئى فى المحاكم التجارية

من شريف باشا الى قناصل الدول

ان النمو المستمر فى الأعمال التجارية فى مصر، وتوقع المزيد من ازدهارها فى المستقبل ، وما اكتسبته أخيرا المدن الداخلية ، التى لم يكن لها نصيب فى هذه الحركة الواسعة الا بطريق غير مباشر، كل ذلك أنشأ حاجات جديدة لابد من سدها فى القريب العاجل .

وقد تبين للحدىو أن المحاكم التجارية القائمة بالقاهرة والاسكندرية ، أبعد من أن تنفى بما تقتضيه شتى المعاملات التجارية التى ترتبت على نمو الثروة العامة ، ذلك النمو الشامل ، فقرر سموه انشاء محكمتين تجاريتين جديدتين ، احدهما للوجه البحرى ومركزها طنطا ، والأخرى للوجه القبلى ومركزها أسيوط .

والى الآن لم تكن محكمتا القاهرة والاسكندرية تابعتين لأى محكمة استئنافية ، مع أن أحكامهما أحكام ابتدائية ، فسدًا لهذا النقص ، كانت استئناف الأحكام الصادرة من احدهما ترفع الى الأخرى .

وكان لابد أن يعد هذا النظام مؤقتا ، لذلك عزم الحدىو نهائيا على انشاء محكمة عليا استئنافية يكون مركزها الاسكندرية ، تتبعها المحاكم التجارية الأربع .

فى ٦ مارس سنة ١٨٦٥ — ترجمة

انشاء محاكم أهلية جديدة

من المعلوم أن بالأقاليم البحرية مجلسين لفصل قضاياها ومركزهما طنطا وبنها ؛ ولاتساع تلك الأقاليم وامتدادها ، كانا غير كافيين لها . وقد سبق ضميحة مجلس الى مجلسى الأقاليم القبلية ، ولما لاحظ حضرة الجنب الخديو لزوم ذلك فى الأقاليم البحرية أيضا ، أبلغت مثلها الى ثلاث بترتيب مجلس ثالث فى المنصورة ، مع زيادة مجلس آخر بدمياط ؛ لسرعة التنجيز والتسهيل على الأهالى ، وعدم تكليفهم مشاق المسافات البعيدة . ورتب لكل من الثلاث رئيس ووكيل وعضو واحد موظف . وفى كل ثلاثة أشهر ، يكون ثلاثة من العمد فيه . ورتب لمجلس دمياط عضوان من أعيانها ؛ وذلك غير ما بتلك المجالس من الخدمة والمعاونين والكتاب وغيرهم . وبمقتضى هذا الترتيب عين حضرة عزتو ابراهيم أدهم بك رئيسا لمجلس بنها ، ورفعتمو حسن حلمى أفندى وكيلا فيه ، وصار عضوا به دلاور أفندى ، الذى هو من أرباب الرتبة الرابعة وكان به قبل . وعين حضرة عزتو محمد محمد توفيق بك رئيسا بمجلس طنطا ، ووكيلا به محمد صادق أفندى ، الذى هو من أرباب الرتبة الثالثة وكان مستخدما فيه ؛ وصار عضوا فيه عباس أفندى الذى هو من أرباب الرتبة الرابعة وكان فيه قبل ؛ وعين حضرة عزتو صالح شرمى بك رئيسا لمجلس المنصورة ، ووكيلا به سرمد أفندى الذى هو من أرباب الرتبة الثالثة وكان قبل بمجلس طنطا ؛ وصار عضوا فيه مصطفى محب أفندى الذى هو من أصحاب الرتبة الرابعة وكان من أرباب مجلس بنها ؛ وعين رفعتمو

مصطفى طبرى أفندى القائم مقام الذى كان ناظر قلم الدعاوى بمديرية الدقهلية رئيسا لمجلس دمياط، وصار وكيلا له مصطفى رضا أفندى الذى هو من أرباب الرتبة الرابعة وكان من مأمورى المدارس .

فى ٢٨ محرم سنة ١٢٨٥ — ٢١ مايو سنة ١٨٦٨ (الوقائع المصرية العدد ٢٠٣)

انشاء المجالس الحسبية

أمر كريم الى المجالس الخصوصى

صار منظورنا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصى المشتمل على ما تراءى استنسابه فى ترتيب مجالس حسبية بمصر، وجميع الأقاليم قبلى وبحرى والنغور، والبنادر، للنظر فى أحوال الأيتام، واجراء ما فيه حفظ أموالهم بالكيفية الموضحة بالقرار لآخر ما نص فيه . وحيث وافق ارادتنا تنفيذه، والاجراء على مقتضاه، فأصدرنا أمرا هذا بما ذكر .

فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ — ١٤ مايو سنة ١٨٧٣ (سجل ١٩٤٣ أوامر عربية)

انشاء نظارة الحقانية

فصلت أعمال الحقانية عن نظارة الداخلية فى شهر سبتمبر سنة ١٨٧٣ ، فأنشئت نظارة الحقانية وكانت لها الأولوية على سائر الوزارات .

اصلاح محكمة مصر الشرعية

أمر كريم الى الحقانية

عرض لدينا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصى فى غرة محرم سنة ١٢٨٣ نمرة ١٣ ، باستحسان اجراء ما فيه اصلاح اجراءات المحكمة الشرعية الكبرى بمصر ، على مقتضى نصوص الشريعة الفراء ، بالكيفية الموضح بيانها وتفصيلها بالقرار . وحيث ان الذى رآه المجلس فى ذلك من الترتيبات ، والاجراءات المترتب عليها صيانة الشريعة المحمدية ، واجراءاتها على أصولها المرعية ، وتسهيل احقاق الحقوق بالطريقة المرضية ، وقع عندنا موضع الاستحسان والقبول ، وصدر امرنا فى تاريخه لنظارة الداخلية بعقد الجمعية الذى أشار عنها المجلس من حضرات العلماء ، وانتخاب القاضى ، والنواب ، وأعضاء ورئيس المجالس العلمية من العلماء المتصفين بالعفة والديانة والأهلية واللباقة لذلك ، والعرض لطرفنا عنهم لصدور أوامرنا بما يلزم نحو تعيينهم ، والمباشرة فى ادارة أشغال المحكمة على الوجه المشروح ، فأصدرنا أمرنا هذا لكم شرحا على القرار للعلموية والاجراء على مقتضاه .

فى ٣ محرم سنة ١٢٩٣ — ٣٠ يناير سنة ١٨٧٦ (سجل ٨ أوامر عربية)

الرغبة فى جعل القضاء الشرعى مستقلا عن استانبول

من ابراهيم الى اسماعيل

تلقيت من هنية برقية باللغة التركية تحمل الى أوامر مولاي المعظم فى مسألة المتلا ، وقد تبين لى من كتاب رأيت عند طلعت باشا — إن لم تخنى

الذاكرة — أن مولاي المعظم لا يود أن يتدخل الباب العالي ولا شيخ الاسلام منذ اليوم ، وعلى أى وجه كان ، فى تعيين المنلا بمصر وقد وفقت بعد مكابدة كثيرة من الصعاب ، وبذل ألف مسعى ، الى الفوز بوعده منهم أن يرسلوا كتابا بمعنى ما تقدم .

فلن يكون على مولاي الا أن يدفع ٢٥٠ جنيتها شهريا للمنلا على أن يظل مقيا هنا بعد تعيينه سنويا بفرمان . أما المنلا الذى يعينه مولاي فى مصر فلن يصدر فى شأنه أى فرمان أو وثيقة أخرى ؛ ويبقى لمولاي المعظم الحق المطلق فى تعيين وعزل من يشاء . وقد وعدونى أن يرسلوا الى كتابا بذلك فى مقابل سندات مصرية قيمتها الاسمية ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه .

فى ١٢ مارس سنة ١٨٧٦ (ملف ٤٩/٨ عابدين) ترجمة

انشاء لجنة قضايا الحكومة

صدر أمر كريم فى آخر ذى الحجة سنة ١٢٩٢ (٢٧ يناير سنة ١٨٧٦)

بتنظيم لجنة قضايا الحكومة للدفاع عن مصالح الدولة أمام المحاكم وقد حدد هذا الأمر اختصاصاتها .

(سجلات الصادر — عابدين)

الادارة

سمن نوبار إلى الخديو

مهما أظهر رجال استانبول من عيوب الادارة، يجب ألا يغرب عن
بالهم أن المصريين يؤثرونها، لأنها إدارة مصرية متصلة بهم مباشرة، تستمد
عناصرها من بينهم، ولأنهم يعلمون أن الطمأنينة ورقى البلاد مرهونان
باستقلالها.

بارس في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٦٩ (ملف ٣٤ / ٣ عابدين) ترجمة

بعض مبادئ حكومة اسماعيل

رعاية إسماعيل للمصالح المصرية

من اسماعيل الى نوبار

حدثني المسيو روستان عن مسألة كفر الدوار، وطلب منى معاقبة المذنبين وتعويض المسيو بوليني، وهو من رعايا حكومته، عما أصابه من الضرب وما فقد من الأشياء التي حطمت في منزله، أو سرقت منه .

فسألته هل يرى من العدل أن تكون حكومتى ملزمة بدفع تعويض ؟
فردت بالإيجاب . فأجبتة إننى ما دام الأمر كذلك ، مستعد أن أعرض المسألة على محكمين ؛ فإذا ظهر أن الوطنيين مذنبون دفعت الحكومة تعويضا لرعيته ، ولكن اذا ظهر بالعكس أن المذنب هو المسيو بوليني التابع له ، اضطروا الى دفع تعويض لرعاياى المهضومة حقوقهم ؛ فأبدى لى أن المسيو بوليني معسر ، فأجبتة إن الحكومة الفرنسية تكون ملزمة بالطبع أن تدفع عنه ؛ فإذا كان من العدل أن نكون مسئولين عن رعايانا ، فمن العدل كذلك أن تكون الحكومة الفرنسية مسئولة عن رعاياها ، إذ يجب أن يكون المبدأ صحيحا نافذا على القوى والضعيف على السواء .

المساواة أمام القانون

أمر كريم الى المجلس الخصوصى

قد علمنا من الكشف الذى عرضه لنا ناظر المالية ، أن أغلب الأموال والعشور المتأخرة لغاية توتى سنة ١٢٨٨ ، جميعها طرف ذوات جهادية وملكية وأفراد مستخدمين ، وأما أهالى البلاد فإنهم سددوا ما عليهم ، وأنه مع ما مضى من المواعيد السابق اعطاها للذكورين عن سداد الذى عليهم ، قد أعطى لهم ميعاد أخير قبل نهو السنة بخمسة أيام ، وتأكد عليهم عن السداد ، وما أثمر . بل لم يزل حاصل منهم التطويل والتأخير ، حتى أن السنة مضت ، وما دفعوا المتأخر عليهم منها . وحيث إن الواقع من أولئك الذوات وأفراد الخدمة ما له موقع ، ولا كان يجب عليهم التأخير فى تسديد المطلوب منهم للميرى ، ومهما عطى لهم من المواعيد ما أفاد ولا أثمر ، فلهذا صار من الاقتضى التذكر فى هذه المسألة بالمجلس الخصوصى ، والتحرير من المجلس الى حسن باشا راسم مفتش الأقاليم بوضع الحجز الشديد على مزروعات وسائر موجودات ومواشى كل من كان متأخر من الأشخاص المذكورين فى تسديد المطلوب منه لغاية توتى سنة ٨٨ ، وإذا كان مع إجرى الحجز يتوقف ويتأخر أحد منهم فى تسديد الذى عليه ، فتباع موجوداته بمعرفة التفتيش ، وتسدد أثمانها فيما عليه للميرى من الأموال والعشور المتأخرة ، وإذا كانت أثمان الموجودات لم توفى المطلوب منه ، فينظر الباقي عليه ويبيع بقدره طين من أطيانه ، وتسدد أثمانها فى تكميل المطلوب منه ، حتى لا يبقى متأخر عليه شئ

بحيث إن هذه المعاملة يكون إجراها على وجه العموم بما في ذلك دواير
القاميليا والأنجال حتى ودائرتنا ودائرة والدتنا وفاملياتنا بدون استثناء وأصدرنا
أمرنا هذا لدوائكم للعلمية بما ذكر والاجرى على مقتضاه .

في ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ — ١٣ سبتمبر سنة ١٨٧٢ (سجل ١٩٤٣ أوامر عربية)

أمر كريم الى محافظ زيلع

بأنهاكم الرقم ١٧ ذى الحجة سنة ٩٢ نمرة ١٩٤ أو ضخم عن وجود بعض
أشخاص أورباويين راغبين مشترى أراضي من متعلقات الميرى ببندر زيلع
لبناها محلات تجارة وتستأذونوا من لدنا عن ذلك وحيث أن المقصود هو
عمارية البندر واستعداده وزيادة التوطن فيه فلا مانع من اجابة طلب من
يرغب الأخذ من الأراضي المذكورة للبنا والعمارية سوا كان من الأورباويين
أو الأهالى ويتحدّد ويتسلم لكل من يرغب بقدر ما يطلبه بالنسبة لحالته
ويكون الاعطاء من الأراضي الغير لازمة لجهة الميرى فى الحال والاستقبال
ويكون أيضا فى المواقع التى توافق بالنسبة لانتظام البندر إنما الأشخاص
الأجانب يصير الاستوثاق عليهم بالامتنال والانقياد للمعاملة فى هذا الخصوص
أسوة الجارى به معاملة أهالى الحكومة بالتطبيق لقوانينها بدون فرق ولا تمييز
ولا استثناء ولزم اصدار أمرنا هذا لكم بذلك لتعلموه وتجروا مقتضاه كما هو
مطلوبنا .

(حاشية) الأراضي التى يصير اعطاها على وجه ما أشير بمتن أمرنا هذا
تكون مجانا بدون ثمن ويشترط على من يأخذوها باجرا البناء فيها حسب التنظيم
كما هو الغرض من اعطاها لأجل العمارية وأنه لا يعطى لهم بها حجج تملك

ما لم يتمموا بنائها في المواعيد التي تخصص لذلك فلزم التحشية للاجرى كما ذكر .

في ١١ محرم سنة ١٢٩٣ - ٧ فبراير سنة ١٨٧٦ (سجل رقم ١٠ أوامر عري)

حزم الخديو في الادارة ازاء كبار الموظفين

أمر كريم الى الداخلية

إنه علم لدينا من الانها المعروض من ديوان المالية رقم ٨ رجب سنة ٨٢ نمرة ٦٤ بأنه حينما كان جارى ترتيب تفتيش الهندسة بالأقاليم بمعرفة مفتشين الهندسة ، وصدر عنهم قرارات الخصوصى ، كان اندرج في تفتيش هندسة قبلى بمعرفة بهجت باشا في باب الملازمين الذين ترقوا لرتبة اليوزباشى ، واحد مهندس يدعى أحمد أفندى محمد الخيارى ، مع كونه تحقق الآن للمالية من المراجعة ، أن المذكور ما كان ملازم في حال الأصل ولا اسبران ، بل كان قديم ماهيته شهرى مائة خمسة وعشرين قرش ، وكان معه معاش بحق الربع مبالغ واحد وثلاثين قرش وعشرة فضة ، ولما سئل بهجت باشا عن ذلك ، أخبر بأنه كان مستخدم معه بمساحة مديرية الروضة ، ولعدم علمه بسابقة ماهيته سأل عن رتبته ، فقبل إنه ملازم ، وهكذا لآخر ما فهم مما أوضحته المالية . والحال إننا استغربنا وتأسفنا غاية التأسف من تجارى هذا المفتش على ذلك ، مع كونه حازر الرتبة الجلييلة تحت ظل الحكومة التى هى سبب غرس نعمته ، ولم يراعى شرفها ، ويحصل منه التدليس والغش في معاملته هكذا معها بموقع الاختلاس المحض . ولكونه أضاع وأبدل شرف نفسه

ومظهره، واتبع غي النفس في تمييز وترقى ذلك المهندس، وأدخل على الحكومة إدخال الغش والخيانة، فصالح الميرى صارت مجبورة على عدم قبول المفتش المذكور في الخدمات بها . وكما أضاع حقها وشرفها فهي أضاعت شرف نفسه، وأعدمت مظهره، وسلبت اعتماده، ولهذا صار مقتضى رفته، وعدم الاقتضا لاستخدامه، وتحال مأموريته على ثاقب باشا ليكون مفتش هندسة قبلى من الجيزة الى آخر الأقاليم القبلية . وأما هندسة مديرية البحيرة فتحال على سلامه بك مفتش هندسة بحر الشرق ، بحيث أن تفتيش هندسة ثاقب باشا وتفتيش هندسة سلامة بك يكونون على ما هم عليه الآن من الخدمة بدون ازدياد شئ ، مقابلة انضمام العملية المذكورة عليهم . هذا مع طرد وتبعد أحمد الخيارى المذكور من الخدمات الميرية، ويتعين بدله بمعرفة تفتيش هندسة قبلى ؛ ومن أجل ذلك لزم اصداره لاعتماد الاجرا على مقتضاه حسب ما اقتضته ارادتنا .

في ٢١ رجب سنة ١٢٨٢ - ١٠ ديسمبر سنة ١٨٦٥ (سجل ١٩١٥ أوامر عربية)

من اسماعيل الى بيكر باشا

لما كانت الامتثال للرئيس أول واجبات الضابط ، فإنى سأستدعى رؤوف بك لشكواكم منه . ولكنى لن أنسى ، فى حكى على تصرف هذا الضابط ، ما تكبد من المتاعب ، وما لاقى من ضروب الحرمان ، فضلا عن مساعدته لجنوده على تجملها .

فى فبراير سنة ١٨٧٢ (ملف ١ / ٧٢ عابدين) ترجمة

الاصلاحات الادارية

إلغاء السخرة

من حديث لاسماعيل مع شيفر

... من اليوم الأول لولايى الحكم ، أعلنت عزمى على إلغاء السخرة .
هذا معنى من معانى العدالة ، والحزية ، أريد أن تتوافر عليه جهودى .
نشأت فى مصر حالة جديدة لا بد من الالتفات اليها ، فمنذ تحققت
حرية المعاملات ، وعلى الأخص منذ نشبت الحرب الأمريكية ، أثرى
الفلاح ، وعقد صلات مباشرة مع المستهلكين الأوروبيين ، فتبدلت
بهذا الاتصال أفكاره ؛ فلم يعد فى وسعى أن أعمد الى ما أعمد اليه جدى
دون التعرض لعواقب وخيمة ، وقد أخذ عليه هذا العمل أخذا مريرا بعد
سنة ١٨٤٠ .

إن أعمال القناة وحدها تقتضى تجريد ٦٠٠٠٠ رجل شهريا . والاستياء
اليوم جدى ، وقد يثير القلق غدا ؛ فان جميع الأسلحة التى كانت مخزونة
فى مصر ، وباعها المغفور له سعيد باشا ، قد بقيت فى البلاد . وأعلم أن
فريقا كبيرا من الفلاحين قد اشتروا بئس بخس ، ما لا يقل عن ثلاث
بندقيات ، ليستطيعوا أن يحتفظوا بواحدة على الأقل ، يوم يجردون من
السلاح .

وإني أنوى أن أستبدل السيخرة بفرق الجيش ، إذ يمكننى المحافظة على الأمن العام بجزء منه ، فأستخدم باقيه فى الأعمال العامة . ولا أجهل أن استيفاء النظام الجديد يقتضى بعض الوقت ، فأنا فى حاجة الى المعونة ، وأعتمد فى ذلك على فرنسا .

سنة ١٨٦٣ — ترجمة

من روبرت ج . كولكوهون قنصل انجلترا الى وزارة الخارجية .

لا شك أنكم علمتم بما ينويه الوالى من إلغاء السيخرة إلغاء تاما ، وإني أوافق على المبدأ فى ذاته ، ولكن أرى من الفائدة توجيه النظر الى أنه فى بلاد كمصر ، من الأعمال العظيمة ما لا يمكن تنفيذه إلا عن طريق السيخرة . فالفلاح عامل ضعيف البنية ، لا يستوفى حاجته من الغذاء ، فلا يستطيع ثمانية أو عشرة من الفلاحين أن يقوموا بالعمل الذى يؤديه عامل أوروبى فى يوم واحد ؛ لذلك يكون من باهظ التكليف أجر الفلاحين على أساس تسويته بالعامل العادى . على أنه من الأعمال الكبرى ، ما لا بد من تنفيذه كل عام ، إذ يقوم عليه كيان البلاد .

أما الانتقادات الصاخبة التى ثارت فى العهد السابق (عهد سعيد) ، فكان منشؤها الإسراف فى الإلتجاء الى نظام السيخرة ، لا النظام نفسه .

وسأعرض هذه الاعتبارات على الوالى ، وأقترح أن تنفذ بعض الأعمال المتعلقة بالمنفعة العامة ، بتطبيق حكم لنظام السيخرة ، فتلتزم الحكومة أن توفر للعمال قدرا كافيا من الغذاء مع الأدوات اللازمة ، وأن تحدد على قدر المستطاع من الإلتجاء الى هذا النظام ، وأن تعمل على ألا يستخدم كل عامل إلا أياما

معدودة فى السنة .

القاهرة فى ٢٤ يناير سنة ١٨٦٣ — ترجمة

تعميم استعمال اللغة العربية

أمر كريم الى ناظر المالية

... إن المكاتبات التي تتداول من الآن فصاعدا بكافة الدواوين والمصالح

الميرية التي بداخل جهات الحكومة تكون باللغة العربية ...

٦ شوال سنة ١٢٨٦ — ٩ يناير سنة ١٨٧٠ (سجل ١٩٢٠ أوامر عربية)

تمصير الادارة

من جريدة البروجيه المصرية (*)

لقد أتت الحكومة عملا ذا شأن ، سيساعد كثيرا على تهيئة المصريين ليفهموا أن لهم حقوقا ، وأن عليهم أن يصبحوا أهلا للمطالبة بها عند الاقتضاء . فقد ولت الحكومة عددا كبيرا من الفلاحين المصالح العمومية ، وأقصت عنها الأتراك ؛ وقد يكون هذا الإجراء قد اتخذ في كثير من التسرع ، وبتأثير من الاستفزاز المترتب على تهديدات استانبول ، ولكن الإجراء قد

(*) بدى أنه لم يكن متوقعا أن يصدر من الخديوى أمر رسمي بهذا المعنى ، فرأينا أن نستعيض عنه بنسخة من صحيفة شبه رسمية ؛ ويتضح من أوامر التعيينات الصادرة في هذه السنة ، مقارنة بأمثالها في السنين السابقة ، أن عدد المديرين المصريين زاد الى عشرة أمثاله .

(المؤلفان)

اتخذ، وهو جيد في ذاته ؛ ويعلم الفلاحون أنهم مدعوون من اليوم لتأدية الوظائف المدنية في المديرية والمصالح العامة ، وسيشعرون بأنهم في حاجة الى التعلم للقيام بوظائفهم ، وستجد الحكومة نفسها مضطرة الى أن تهنيء لهم ما ينقصهم من وسائل التعليم .

٢٩ يناير سنة ١٨٧٠ — ترجمة

تأمين الموظفين على وظائفهم

أمر كريم الى شىي بك وكيل الامرارية

حيث إنه لا يجوز نقل أى واحد من المستخدمين من ديوان الى ديوان آخر، ومن مديرية الى مديرية أخرى ، أو من مصلحة الى مصلحة أخرى ، قبل أن تعرض الكيفية علينا ، فبناء عليه يجب عدم إجراء أى نقل بدون استئذان منا ، ولهذا حررنا لكم .

١٥ ربيع الثانى سنة ١٢٨٠ — ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٦٣ (سجل ٥٣٩ معية تركى)

مراقبة الادارة

أمر كريم الى المجلس الخصوصى

... إنه لأجل مباشرة احدى العمل على مقتضى الترتيب والأوامر واللوائح ، أستنسب ترتيب ديوان لتفتيش دواوين العمومات والأقاليم والمحافظات وسائر الدواوين والمصالح ...

من الجزيرة ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ — ١٤ مايو سنة ١٨٧٣ (سجل ١٩٤٣ أوامر عربية)

إنشاء قلم الاحصاء

أمر كريم الى المجلس الخصوصى

... أمرنا بإنشاء قلم للاحصاء يلحق بالمجلس الخصوصى ...

٢ ربيع أول سنة ١٢٩٠ — أول مايو سنة ١٨٧٣ (سجل ١٩٤٣ أوامر عربية)

اتباع التقويم الغريغورى

أمر كريم الى نظارة المسالية

حيث إن المعاملات الجارية بالدواوين مع الأوروبائين معظمها على واقع الشهور الافرنكية والحسابات والموازن معتاد إجراؤها على الشهور القبطية فلو أن أعداد أيام السنة فى الحالتين لا فرق فيه لكن لأجل عدم التخالف فى التواريخ فقد اقتضت إرادتنا أن تكون حسابات الحكومة على الشهور الافرنكية ويعتبر ذلك من السنة القابلة بمعنى أنه لغاية النسيء سنة ١٥٩١ الموافق ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٥ يستمر الحال على ما هو جار لحد الآن ومن غرة توت سنة ١٥٩٢ الموافق ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٥ يبدأ العمل على الشهور الافرنكية .

غرة جماد آخر سنة ١٢٩٢ — ٥ يوليو سنة ١٨٧٥ (سجل ١ أوامر عربية)

اتباع النظام المتري للمقاييس والمكاييل

أمر كريم

حيث إنه من ابتداء السنة الحسابية الآتية تقرر تحويل الموازين والمكاييل والمقاييس الجارية تداولها والحالة هذه الى الطريقة الاعشارية ولغو وإبطال الطرق المتنوعة المستعملة في ذلك الآن بحيث من ابتداء السنة المار ذكرها لا يعتبر الأخذ والعطاء بالمصالح الميرية ودائرتنا ودوائر دولتنا والدتنا وفامليتنا وملحقاتهم والخاصة والسرايات إلا بالطريقة السالف ذكرها فقد صدرت أوامرننا لمن لزم باعلان تلك الجهات وفروعها من الآن للنظر في مقدار ما يلزم من الموازين والمكاييل والمقاييس الكافية لما ذكر وإبعث كشف بما يلزم لكل جهة وفروعها على وجه السرعة لنظارة التجارة لتداركها واستحضارها وصرفها بحسب لزومها وتسديد أثمانها لجهة اقتضاها ولزم إصدار أمرنا هذا اليكم بما ذكر لتعلموه وتجروا إيجابه كما هو مطلوبنا .

١٠ رجب سنة ١٢٩٢ — ١٢ أغسطس سنة ١٨٧٥ (سجل ١ أوامر عربية)

الاجراءات الادارية التى اتخذها الخديو

مساعدة الأهالى بتخفيف الضرائب

أمر كريم إلى أحمد رشيد بك ناظر المالية

حيث إن الفردة (الضريبة) المقررة على سكان القاهرة وضواحيها قد سبق رفعها والتجاوز عنها مرة من قبل ، والآن قد انتهت علينا الشكاوى من طرف الأهالى بخصوص رفعها ، فبناء عليه ، ورأفة بأحوال الرعية ، اقتضت إرادتنا رفع هذه الفردة والتجاوز عنها كلياً اعتباراً من تاريخ أمرنا هذا .

غرة شعبان سنة ١٢٧٩ - ٢٢ يناير سنة ١٨٦٣ (سجل ٥٢٥ معية تركى)

أمر كريم الى ذو الفقار باشا ناظر الخارجية

أمر بإقراض ثلاثين ألف جنيه من طرف الحكومة من غير فائدة لمدة عشر سنين للتجار الذين أصابهم حريق الجمزاوى ، وتوزيعها عليهم بنسبة خسائرهم من الحريق ، حتى لا تتعطل أشغالهم التجارية ، وتشكيل لجنة للاشراف على التوزيع مؤلفة من السيد عمر الزواوى ومصطفى السيوفى عن الحكومة المصرية ، ولاوارير وشركاه وشاربن وشركاه عن قنصل فرنسا ، وتود اريتون وشركاه عن قنصل إنجلترا ، والزليلى وشركاه عن قنصل النمسا ،

وبوك هانسون اشتاين عن قنصل بروسيا ، وبيانس عن قنصل إيطاليا ، واجتماعهم تحت رئيس مجلس التجارة بمصر ، وإجراء هذا القرض بمعرفتهم تحت ضمان الحكومة وتوزيع المبالغ عليهم توزيعا عادلا .
٥ شوال سنة ١٢٧٩ — ٢٦ مارس سنة ١٨٦٣ (سجل ٥٢٥ تركي)

أمر كريم الى ضبطية الاسكندرية

قد علمنا من تلغرافكم الرقم ٩ شعبان سنة ١٢٨٥ أنكم لما أشهرتم إعطاء أراضي إناعام من أرض الميرى الكائنة خارج باب شرق لمن يطلب أخذها لعمارتها ، كما أمرناكم شفاها ، تراءى لكم الهجوم على ذلك من رعايا وأجانب عامة ومعتبرين ، وبحسب ما نظرتموه من أن الذي يطلب من تلك الأراضي كمية جسيمة تستفهموا من لدنا عما يكون فيما ذكره ، والذي اقتضته إرادتنا هو أن التصريح بالإعطاء من الأراضي المذكورة بوجه الإناعام ، يكون إلى الناس الفقراء المحتاجين من الأهالي فقط . وقد ر الإعطاء للشخص الواحد يكون بحسب ما ينظر لكم لغاية ثلثماية ذراع لا غير ، بحيث أن لا يتحزر لهم حجج بما يأخذوه إلا بعد إجرائهم البناء وإتمامه حسب أصول التنظيم ، كما يصير تفهيمهم بذلك ، وأصدرنا أمرنا هذا لكم بما ذكر لتعتمدوا الإجراء بمقتضاه .
٢٣ شعبان سنة ١٢٨٥ — ٩ ديسمبر سنة ١٨٦٨ (سجل ١٩٢٧ أرامر عربية)

إغلاق محال الميسر

من محمد شريف باشا ناظر الأمور الخارجية والمدارس الى محافظ مصر
بما أن وجود دور القمار موجب الضرر العام ومخالف للنظام ، فكانت الخارجية تعدد لإقفال هذا الدور إقفالا تاما من الأمور الهامة ، وبعد أن

جرت عدة مذاكرات مع حضرات الجنرالات قناصل الدول الأجنبية في هذا الصدد ، اتفقوا أخيرا على إحالة تحقيق هذه الفكرة الى الضبطية ، فأبلغ حضراتهم هذا الاتفاق بصفة رسمية مرة أخرى ، كما أرسلت المنشورات اللازمة الى الدوائر "الضبطية" ولكن يبدو أن القناصل ليسوا متفقين مع الضبطية في الإجراءات التي ستتخذ في تنفيذ هذا الاتفاق ؛ فأصبح كل من الطرفين ينتظر ما سيفعله الطرف الآخر ، حتى بقيت المسألة مشوشة ، دون أن يتخذ فيها قرار حاسم . وبناء على ذلك قد بحثت هذه المسألة في الخارجية مع كل من حضرات القناصل المازد كرههم كل على حدة ، ولفتت أنظارهم الى أهميتها ، وضرورة مساعدتهم في هذا الصدد ، وإلى أن قناصل الإسكندرية عملوا على إقناع ملاعب القمار الموجودة فيها بدون استثناء بالاتفاق مع الضبطية ، وضرورة تطبيق هذه الإجراءات التي يعم نفعها الجميع عامة والنظام خاصة ، حتى يتخذ في جميع أجزاء البلاد إجراءات مساوية . ولئن تظاهر أكثرهم بالاعتناع وقبول القرار وتطبيقه ، غير أنه لما كانت اتفاقات القناصل جميعا في هذا الصدد ، والعمل على تسويته مرة واحدة من أزم الأمور ، وكان تحقيق هذا متوقفا على اجتماعهم في المحافظة ، والحصول على موافقتهم كتابيا بمذكرة رسمية بعد أن تبدى لهم الملاحظات الخالصة المتقدمة الذكر ، يدعى حضراتهم الى المحافظة في وقت معين مناسب ؛ فبعد المذاكرة معهم على النحو المشروح ، يبلغ ديوان الخارجية الاتفاق الذي يتم في هذه المسألة مع اعلان الضبطية أيضا . وإنا قد أشعرنا سعادتك ذلك للتفضل ببذل الهممة في هذا الصدد .

مكافحة التشرد

أمر كريم الى ديوان الداخلية

قد عرض لدينا مفصلات قرار المجلس الخصوصى المؤرخ فى ٧ رجب سنة ١٢٨٣ نمرة ١٠ ، وعلمنا منه أنه مع سبق صدور منشور من المعاونة بما يجرى فى مجازاة من اعتادوا على الكسل بدون أن يتحزفوا بحرفة يتعاشوا منها ، وارتكبوا الدوران على هوى أنفسهم فى الجهات والمحلات ، وألجأهم أمر التعيش للتجارى على الأفعال الغير لائقة من أمور النصب والسرقات ونحوه ، قد ظهر للمجلس من بعض الوقائع أنه لم يزل موجود أشخاص دايرين بدون صناعة ؛ ولهذا تراءى له بأن من يوجد بالنواحى من الأهالى ، خالين من الكارات والصنایع ، ويكون فى حالة الصحة والتميز ، فعلى عمدة البلدة التى هو بها أن يستخدمه فى زراعة أو صناعة لايقة لتعيشه . وإذا لم يداوم فيها ، فمضى تحقق ذلك يؤخذ الاشهاد اللازم عليه ، ويلحق بالأشغال العايد منها المنفعة العمومية لتعيشه منها حتى يتمزن ويترك الكسل ويستعد للدخول فى حرفة أخرى ؛ ومتى وجد من يضمن إقامته فى كار يستقيم فيه ويتعيش منه ، فيسلم لزامته وعمدة البلدة التى يتوطن فيها ، بالتعهد اللازم عن دوام ملاحظته ، حتى لا يعود لما كان عليه . وهكذا يصير الاجراء بمعرفة مأمورين الضبطية فى حق من يوجدوا بهذه المثابة بمصر واسكندرية والبنادر ، مع أخذ تعهدات على مشايخ الأثمان والحارات والعشش بعدم ترك أحد من أمثال أولئك الأشخاص بدون تعيش وبدون إدخال فى الحرف

والطوائف اللايقة بهم ، ومجازاة من يهمل في هذا الشأن من المشايخ ؛ كما يجازى من يضمن أو يستلم أحدا لتعيشه ويتركه على هوى نفسه . مع دوام التحزى أيضا بمعرفة مأمورين الضبطية بدون ارتكان على أخذ تلك التعهدات ؛ حتى أنه في ظرف قليل يصير تفريق من يوجد من أمثال من سلف ذكرهم على الصنایع والحرف لتسهيل أسباب تعيشهم لآخر ما نص بالقرار . وحيث وافق ارادتنا تنفيذ الإجراء على هذا الوجه ونشر هذا من الداخلية لجهات الاقتضى لزم إصداره لكم للإجراء حسب ما اقتضته ارادتنا

غاية رجب سنة ١٢٨٣ — ٨ ديسمبر سنة ١٨٦٦ (سجل ١٩١٩ أوامر عربية)

أمر كريم الى الداخلية

من حيث إنه يوجد بالشوارع والطرق بالمحروسة جملة من الناس الفقراء ، يتكففوا وجوه الناس بالسؤال ، ولكون ترك مثل هؤلاء بهذه الحالة غير مناسب ، قد كنا نهينا مأمور الضبطية بجمعهم شيئا فشيئا ، ومن يكن منهم مصاب بأمراض تستوجب المعالجة فيرسله الى الاستبالية لمعالجته بها مجانا ؛ ومن يكن منهم قوى البنية صحيح الجسم ينظر في طريقة تعيشه أوفق من دورانهم هكذا ؛ وأما من يكن منهم مقعدا ومقدم في السن أو به خلل في أعضائه ونحوه مما يمنعه عن الاشتغال والتكسب ، يتخصص لهم جهة لإقامتهم ويتعين لهم ما يلزم من المؤونة ونحوها لتعيشهم ومنعهم عن الدوران بالطرق ولكون الذين يرسلوا الاستبالية للمعالجة ضرورة سيصرف عليهم مصروفات من مأونة وغيرها في مدة العلاج ، وطبعا أن من يشفوا منهم لم يقيموا بالاستبالية . وبخروجهم منها لا يصح عودتهم للدوران بالطرق كما

كانوا ، هذا مع ما هو معلوم من أن تكية الفقراء يطلبون مرتب فيها ما يلزم من تعيش مثل هؤلاء ؛ فلهذا ينبغي أن يجرى بمعرفتكم ما يقتضى لترتيب ما يلزم من مأثونة الفقراء المصابين الذين يدخلوا الاستبالية للداواة مدّة معالجتهم مع اتحادكم مع مأمور الضبطية في أعمال الطريقة لتعيش من يوجد سقط ومن لا له قدرة على الاشتغال بأمر التكسب بواسطة إلحاقهم في جهة مثل تكية طيلون ويتخصص ما يجب إعطاؤه لهم من المأثونة ونحوها . وهكذا تكون المعاملة في حق من يخرج منهم من الاستبالية بعد المعالجة ويكون لا قدرة له على التكسب . وأما من يظهر فيهم إمكان على الاشتغال في شيء يتكسبوا منه المعاش فبالمثل يعمل لهم الطريقة الموجبة لاشتغالهم في أشياء يتعايشوا من التكسب منها ، بحيث لا يعود أحد من هؤلاء بعد ذلك الى الدوران بالطرق بالحالة التي كانوا عليها .

٥ شعبان سنة ١٢٨٤ — ٢ ديسمبر سنة ١٨٦٧ (سجل ١٩٢٤ أرامر عربية)

إنشاء بلدية بالقاهرة

أمر كريم الى ناظر المالية

بشأن تشكيل مجلس بلدى وفصل إيراد مدينة القاهرة ومصرفها من نظارة المالية وإستناد ادارتهما الى هذا المجلس ليعمل على تنظيم المدينة ويكون له الحق في تنظيم ميزانيته وصرف ما يراه مناسبا للأعمال النافعة ، شأنه في ذلك شأن المجالس البلدية في سائر الممالك وأنه قد طلب من المجلس الخصوصى المداولة في هذا الصدد ورفع نتيجة الرأى لنا وإجراء ما يقتضى نحو ذلك بالمالية .

١٤ محرم سنة ١٢٨٦ — ٢٦ أبريل سنة ١٨٦٩ (سجل رقم ٥٧٣ معية تركى)

إنشاء قسم للطافى بالقاهرة

من ستانتون الى وزارة الخارجية الانجليزية

يود الخديو استشارة اليوز باشى شو ، رئيس فرقة المطافى بلوندره ،
فى الاجراءات التى تتخذ ضد الحريق وتنظيم فرقة المطافى بالقاهرة ، وقد
كلفنى أن اطلب من سعادتك أن تتفضلوا فترخصوا لليوز باشى شو فى الحىء
الى مصر للاقامة فيها بضعة ايام للدلاء برأيه فى هذا الشأن .

القاهرة فى ٨ فبراير سنة ١٨٧٥

تنظيم المرور

من المعية الى مأمور ضبطية مصر

صدر النطق الكريم باجراء ترتيب المقدار الكافى من القواصة السوارى
على الطرق الطويلة ، مثل : شبرا ومصر عتيقة وبولاق والشوارع الأخرى ،
لمراقبة سير العربات ، حيث وصل الى مسامع الخضره الخديوية أنها جارية
بسرعة ، وبهذا السبب جارى اصطدام بعض الأهالى بسبب سيرها بسرعة ،
مع إلقاء التنبيهات الشديدة على القواصة المذكورين بعدم تعرضهم إلا لمن
كان سائرا بسرعة ، وأنه إذا لوحظ مثل ذلك بأن يتعقبوه ويضبطوه لأجل
معاقبته ، ليكون عبرة لغيره ، ووقاية لعابرى الطريق من عباد الله .

٩ محرم سنة ١٢٨٠ (سجل ٥٣١ معية تركى)

الأمن العام

الرغبة في توافر الأمن

من شريف باشا ناظر الخارجية الى قناصل الدول

إن الحوادث المؤلمة التي قد أثبتت أخيرا في مدينة الاسكندرية ، وهي من شأنها أن تهدد الأخلاق والأمن العام ، لدى البرهان القاطع على ضعف الوسائل المتوافرة لدى البوليس المحلى لمنع الاضطرابات وقمع الاعتداءات ؛ فان اجراءات البوليس يبطل أثرها أو يحد بحكم امتيازات ربما كان لها في الماضى ما يبررها ، ولكنها غدت لا تتفق مع زماننا ؛ وهي أبعد ما تكون من حماية الحالية الأوروبية ، بل تتقلب على العكس أداة ضرر لأمن تلك الحالية . فمن المناسب بل أقول من الأمور الملحة ، أن تتفق الحكومة مع ممثلى الدول على التدابير التي يجب أن تتخذ ، ويكون من شأنها أن تخول البوليس — بموافقة الجميع — أوسع السلطات ؛ وهي تدابير لا يمكن الوصول الى اقرارها إلا عن طريق تنازل كل فريق عن بعض ماله ؛ فيتمكن البوليس من نشر الطمأنينة والسهر على الأمن العام ، وهي مسؤولية ليس من العدل تحميله إياها في الأحوال الراهنة .

وآمل أن تلبوا هذه الدعوة فتعينونا على حل هذه المسألة الخطيرة
بمعلوماتكم القيمة وخبرنكم الواسعة .

إعادة تنظيم البوليس

من ستانتون قنصل إنجلترا الى وزارة الخارجية الانجليزية

لقد أعيد تنظيم البوليس في الآونة الأخيرة ؛ فوضع تحت رئاسة ايطالى . ويستخدم البوليس نحواً من مائة أوربى ، نصفهم في القاهرة والآخر في الاسكندرية ، وأغلبهم سويسريون ؛ وفوق ذلك قد عين في كل من المدينتين مائة وخمسون وطنياً من رجال الجيش ، ليتدربوا على أعمال البوليس ، وهى أعمال يقوم بها قواصو الحكومة على أنقص الوجوه ، وقد أدى البوليس الجديد خدمات طيبة على حداثة انشائه .

القاهرة في ٧ أكتوبر سنة ١٨٦٩ — ترجمة

أمن الأجانب

من جورج ه . بتلر قنصل الولايات المتحدة

الى وكيل الخارجية الأميركية

لم أسمع قط بأن وطنياً قتل أجنبياً في مدينة أو تعدى عليه .

القاهرة في ٣١ يناير سنة ١٨٧١ — ترجمة

اصلاح السجون

أمر كريم عربى

تقدّم أن صدرت المكاتبات عموماً من ديوان معاونتنا فى ٦ شوال سنة ١٢٧٩هـ ، وأوامرنا فى ١١ القعدة سنة تاريخه ، بإزالة جميع الأسباب التى تضر بصحة المسجونين ، وإجراء نظافة محلات السجن وتعمير وتصليح ما يلزم تصليحه بها ، حتى تبقى نقية الهواء صالحة للصحة ، مع ملاحظتهم وتفقد أحوالهم . وحيث فهم من ذلك أن المسجونين سواء كانوا من أرباب الجنايات الجسيمة مثل قتل أو سرقة وغيره وكذا أرباب الدعاوى الجزوية الجميع جارى سجنهم مع بعضهم بالسوية ، وهذا لا يصح . بل لزوماً أن يكون محل السجن أقله على ثلاث درجات على حسب اجرام المسجونين وما يناسبهم ؛ فالقاتلين يكون سجنهم بمحل مخصوص ، والسارقين كذلك . وأما أرباب الدعاوى مثل مديونين وغيره ، وكذا أرباب الجنايات الجزوية والسكرارى ونحوهم ، يكون سجنهم بمحل مخصوص بمراعية درجات جنحهم . مع ملاحظة نظافة محلات السجن والأسباب الموجبة للصحة وإذا كانت محلات السجن ليست كافية ومستعدة على هذا الوضع ويستلزم الحال لترميم أو تجديد محلات كافية لذلك ، فلا مانع من اعمال مقاييسات عن اللازم وتقديمها لديوان معاونتنا للنظر فيها والتصريح بإجرائها .

فى ٢٨ ربيع أول سنة ١٢٨٠ — ١٢ سبتمبر سنة ١٨٦٣ (سجل ١٩١٠ أوامر عربية)

من ستانتون قنصل إنجلترا الى وزارة الخارجية الانجليزية

أتشرف بأن أرسل اليكم صورة مكاتبة وصلتني من شريف باشا يطلب فيها موافاته بتصميمات ورسومات السجون الانجليزية الحديثة ، ليقتمس الوالى منها التحسينات ويدخلها فى السجون التى يزعم اقامتها فى البلاد .

الاسكندرية فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٦٥ — ترجمة

التعليم

حالة التعليم عند ارتقاء اسماعيل العرش

من تقرير دور بك

كان محمد على قد بدأ تنظيم المدارس المصرية ، ولكن عباس باشا وسعيد باشا أهملوا أمرها . وفي ١٨ يناير ١٨٦٣ ، أى عند ارتقاء اسماعيل العرش ، لم يكن باقيا من المدارس إلا مدرسة الطب والصيدلة والولادة ، قوامها ٦٩ طالبا ، والمدرسة الحربية بالقلعة السعيدية وقوامها ١١٦ طالبا . فأدرك اسماعيل ، وبقي هذا الاعتقاد السامى راسخا في ذهنه لا يتزعزع ، أن قوى الجسم الاجتماعى لا تصان وتجدد إلا بنظام منطبق للتربية والتعليم . القاهرة فى سنة ١٨٧٥ (ملف ١/٣٥ عابدين) ترجمة

الاهتمام بالتعليم

من تقرير أوكثاف ساشو المرفوع الى المستر ف . دورى
وزير المعارف بفرنسا

ان مهمة المضى فى تحقيق المشروعات العظيمة التى وضعها محمد على ، قد آلت اليوم الى اسماعيل ، وهو مهتم بها اهتماما خاصا على ما يلوح . وإذا كان تنفيذها لا يظهر دائما بالسرعة التى يطمحها البعض ، وأولهم والى نفسه ،

فلا أقل من تقدير الروح السمحة التي تحفزه الى أن يحقق لمصر التقدم
الفكرى والأدبى مع رقيها المادى .

ان اعادة التعليم الأوروبى الى مصر لما يشرف الالى الحالى ؛ فمنذ
تولى الحكم وهو يقيم الدليل على رغبته الحارة فى اعادة المنشئات النافعة التى
أسسها جده العظيم . ولئن قام من العقبات العارضة ما قد أعاق أحيانا تنفيذ
مشروعاته ، فلم يعدل عن واحد منها ؛ وإن تحقيقها لمسألة وقت ليس إلا .
باريس فى يونيو سنة ١٨٦٨ — ترجمة

من كتاب لكبير مدارس الفرير الى وزير الخارجية الفرنسية

عند ما تولى اسماعيل الحكم ، أظهر اهتماما فائقا بأعضاء رهبنة الفرير .
وقد قال لهم : أنتم تعلمون مقدار حجبى للتعليم فاذا احتجتم الى فها أنذا .
باريس فى ٦ أبريل سنة ١٨٦٣ — ترجمة

التدابير التى اتخذت للنهوض بالتعليم

أمر كريم الى الداخلية

حيث أن انتظام واستعداد المكاتب الأهلية ، هو من الأمور الخيرية ؛
ومن المعلوم أن دوام اقامة شعائرها وعمارياتها يستلزم تعيين ارادات تكون
مستمرة ومخصصة على ذمتها ، تصرفها فى لوازماتها ، فلأجل الحصول على هذا
الأمر الخيرى ، ودوام وجود المكاتب المذكورة بحالة الاستعداد والعمارية ،
اقتضت ارادتنا أن يتخصص لها عشرة آلاف فدان من أطيان الميرى زيادة

بالمديريات ، بحرى وقبلى ، ثم عشرة آلاف فدان أخرى من الأطنان الأواسى
المحلولة التى آلت الآن أو تؤول فيما بعد لليرى من الآن ، ما عدا ما يكون منها
أضيف بالزمام . وكلما تحدد من هذا وهذا ، يجرى تحرير تقاسيطه وإيقافه من
لدىنا على المكاتب المحكى عنها ، لأجل أن يكون إيرادها ، تصرف مستغلاته
فى استعدادها ؛ كما أنه من حيث يلزم بجملة مصاريف الى المباني اللازم
انشاها للمكاتب المذكورة فى الجهات ، فاقترضت ارادتنا أن ساير الأملاك
التى تكون آلت الى بيت المال لحد الآن ، وهى من حقوقه الصريحة ، يجرى
اعطاها الى المكاتب الأهلية لاجراء مبيعها بمعرفة ناظر الأوقاف ، وصرف
أثمانها فى المباني اللازمة الى المكاتب السالف ذكرها ، ثم ولأجل السهولة من
الآن فى مباشرة ادارة المكاتب المذكورة وعدم تأخير ذلك ، انتظارا للاستحصال
على إيراد الأطنان والأملاك المذكورة ، فقد تبرعنا بمبلغ سبعة آلاف كيس
يصرف من خزينة المالية الى أوقاف المكاتب الأهلية ، فى ظرف سنة من
الآن شيئا فشيئا ، للاستحصال بذلك على مباشرة ادارتها وأشغالها من هذا
الوقت . وقد صدر أمرنا بهكذا لناظر المالية ، وتصرح بتوكيله عنا فى إيقاف
الأطنان ، واعطى الأملاك المحكى عنها على الوجه المشروح ؛ كما أنه صدر
أمرنا عن ذلك الى ناظر عموم الأوقاف . ولأجل معلومية ما ذكر بالداخلية
لزم اصداره لكم بالاشعار .

فى ٢٠ ربيع أول سنة ١٢٨٨ — ١٠ يونيو سنة ١٨٧١ (سجل ١٩٣٥ وأمر عربية)

أمر كريم الى المالية

إنه نظرا لما علم لدينا من حصول السعى والاجتهاد من بطرناكة
الأقباط فى استعداد وانتظام مكاتب ومدارس ، وإيجاد معلمين بها لتعليم

الأطفال ما يلزم من العلوم واللغات الأجنبية ونحو ذلك ، وسعيها في هذا النوع أوجب المنونية عندنا ، فلأجل مساعدتها على ذلك ، وتوسعة دائرة التعليم الجارية بمكاتبها ، قد سمحت مكارمنا بالاحسان على تلك البطركانة بخسماية فدان عشورية من أطيان المتروك والمستبعدات الموجودة بالمديريات على ذمة الميرى ، وأصدرنا أمرا في تاريخه لمفتش عموم الأقاليم بتحديد ذاك المقدار للبطركانة المرقومة ، وإرسال قوائم تحديده لطرفكم لاجراء اللازم نحو استخراج التقيسيط به باسم البطركانة المذكورة ، فلزم اصدار هذا لكم بذلك لتعلموه وتجهزوا مقتضاه .

٢١ رجب سنة ١٢٨٣ — ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (سجل ١٩١٩ أوامر عربية)

مستخرج من محاضر مجلس الشورى لسنة ١٨٦٧

أنبا شريف باشا أعضاء المجلس أن الخديو أوقف أراضى تفتيش الوادى للمدارس ، وهذا التفتيش مساحته ٢٢٠٠٠ فدان ، ولا يقل دخله عن ٥٠٠٠٠ جنيه سنويا .

فى ٢٨ رجب سنة ١٢٨٤ — ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٧ (الوقائع المصرية رقم ١٥٩)

من اسماعيل الى الصدر الأعظم

إن تقدم المدنية أدى الى رقى العلوم وانتشار المعارف ، لذلك أعدنا فتح المدارس التى كانت قد أغلقت ، وكان بعثها برعاية من لدن الحضرة السلطانية ، وأنشأنا معاهد جديدة ، وجميع هذه المؤسسات منظمة تماما على تعددها

وتنوعها . هذا وقد أوفدنا البعثات الى جميع أنحاء أوروبا ليضطلع أعضاؤها في العلوم والآداب والفنون والصناعة . كل ذلك مما بدأت البلاد تجني ثماره . وتدل هذه الأعمال على تقديرنا للتعليم ، وهو أول أساس لكل تقدم .
في ١٨ أغسطس سنة ١٨٦٩ (ملف ٣٤/٣ عابدين) ترجمة

المدارس العالية التي أعيد تنظيمها في عهد إسماعيل

مدرسة الطب — بلغت هيئة التدريس فيها أربعة عشر مدرسا كلهم مصريون ؛ وكانت رياستها دائما للمصريين ، إلا في فترة وجيزة من أول العهد .
مدرسة الهندسة — من خمسة عشر مدرسا لم يكن إلا ثلاثة أجنب ، على الرغم من أن برنامج المدرسة يشمل تعليم اللغات الفرنسية والانجليزية والتركية والألمانية .

المدارس العالية التي أنشأها إسماعيل

مدرسة الفنون والصناعات — افتتحت سنة ١٨٦٧ وكان مقرها في حي المصانع ، والتعليم فيها عملي محض .
مدرسة الألسن والادارة — لتخريج المحامين والمترجمين ؛ وقد حلت محلها مدرسة الحقوق والادارة سنة ١٨٧٥ .
مدرسة المحاسبة والمساحة — أنشئت سنة ١٨٦٨ لتخريج المحاسبين والمساحين ورؤساء الأعمال .
مدرسة الايجبتولوجيا — (اللغات القديمة) أنشئت سنة ١٨٦٩ لتعليم الهيروغليفية واللغة الأمهرية (الحبشية) .

دارالعلوم — أنشئت سنة ١٨٧٢ لإعداد أساتذة اللغة العربية
للمدارس الابتدائية والثانوية .

مدرسة فلاحه البساتين .

مدرسة الرسم — الخ .

إصلاح الأزهر الشريف

من المشاهد الذى لا يخفى ولا يضيع عند من يعلم السر وأخفى ،
اعتناء جناب الحضرة الفخيمة الحديوية بشأن السادة الكرام الأزهرية ،
وزيادة إعزازهم وإكرامهم وامتيازهم وتوجه نظره إليهم وإقباله بكليته
عليهم ، حتى أن حضرة مولانا الغنى عن ذكر صفاته السمية شيخ
الجامع الأزهر مفتى السادة الحنفية ، ما التمس منه شيئا يعود بإصلاح حالهم
وإجلالهم وإيجالهم إلا أجابه إليه ، وتلقاه بالقبول لديه ، وغير خاف ما سبق
غير مرة إدراجه فى هذا الشأن بكامل المسرة ، ومن ذلك ما سمحت به الآن
الإرادة السنية بناء على ما التمس من المعية ، وهو أن من الأزهريين من
يتجارى لأغراض بدون أهلية على التدريس ، فإذا أقر عليه ترتب ما لا ينبغي
من إخراج العلم عن موضوعة النفيس ، وارتكاب الإخلال فى التفهيم ،
وإضلال الطلبة فى التعليم ، وذلك مخل بالدين وبشرف علماء المسلمين .
فاستنسب أن لا يؤذن لأحد من الآن فيه ، إلا اذا كتب إلى شيخ الجامع
الأزهر ما يتضمن أنه تلقى ما اعتيد تلقاه فى هذا الجامع من كتب مذهبه
وغيرها من كتب العربية ، بما فيها من مختصر السعد أو مع جمع الجوامع ، وأنه

يعانى تدريس الكتاب الفلانى ، واستعلم من معتبرى العلماء الأزهريين عن حاله واستوثق منهم بالشهادة المعتبرة بأنه بلغ درجة كماله . ولزيادة الوقوف على الحقيقة ، ومنع شبهة التساهل فى الشهادة الوثيقة ، رأى أن يدعى إلى منزل شيخ الجامع الأزهر ستة من الأفاضل لاختبار أمره ، واستبانة أنه من ذوى الفضائل ؛ انتخب اثنان منهم من السادة الشافعية ، وهما من فضلهم غير خفى حضرتنا الشيخ خليفة الصفى ، شيخ رواق الفشنية ، أحد وكلاء الأزهر سابقا ، والشيخ أحمد شرف الدين المرصفى ؛ واثنان من السادة المالكية ، وهما من اخضر بغيث درسهما غصن العلم الداوى ، حضرتنا الشيخ أحمد الرفاعى شيخ رواق القيمة ، والشيخ أحمد الجيزاوى ؛ واثنان من السادة الحنفية ، وهما المستجمعان لكامل الأوصاف ، حضرتنا الشيخ عبد الرحمن البحراوى مفتى مديرية الجيزة (أحد أعضاء المجلس الخصوصى حالا) ، والشيخ عبد القادر الرفاعى شيخ رواق الشوام مفتى ديوان الأوقاف . واجتماعهم هناك يختبرونه فى شىء من الكتب الفقهية ، وشىء من الكتب العربية ، فإذا استبان فضله بتصوير مسائله ، كتبوا له أيضا ما يشهد بفضائله ، ويتحرر له الأجازة بما يتضمن امتيازاه ، ويعد فى المرتبة العلمية السمية ، ويقيد بالقيودات الأزهرية . وبناء على ما ذكره التحريير رجاء العرض على أعتاب الجنب الخديو الأعظم ؛ فإذا وافق وصدر الأمر العالى إلى نظارة الداخلية بإجراء ما تقدم ؛ وأن نشعر بأن من حرر له من شيخ الجامع الأزهر الإعلان الشاهد بفضله ننشره فى الجهات اللازمة ، ليعلم أنه مستحق للاكرام ، وهو من أهله ؛ فأشعرت المعية الداخلية بما استحسنته ، وأنه صدرت فيه إرادة تبقى فى وجه الدهر حسنة ، هى استنساب

ما عرض على تلك الأعتاب ، إلا أن المدرسين يتفاوتون في درجات العلم بلا ارتياب ؛ إذ منهم من يحسن العقليات والنقليات ، ومنهم من لا يحسن إلا نحو فن أو فنين ؛ فهم بالضرورة ثلاث درجات ، وبمقتضاها من بعد شهادة الامتحان لكل بأهليته يعطى (البيورلدى) اللازم من درجته . وبالاتحاد مع حضرة ذلك الأستاذ في ترتيب ما يلزم ، ينظر فيما ذكر ويعرض للاستحصال على أمر الجنب الخديو المفخم . وذلك ما لزم من الترتيب لإبلاغ سعادتك ما صدر به النطق الكريم ؛ وبعد الاتحاد فيما يلزم في هذا الشأن عرض على حضرة الجنب الخديو الأعظم فوقع لديه موقع الاستحسان ، وأصدر أمره العالى بما رأى ، وهو أنه يمتحن من يريد التدريس بعد الشهادات الابتدائية ممن يوثق بهم على طبق الأصول المربوطة من المشيخة الأزهرية ؛ ثم ينظر أهو ذو وقوف تام على جميع العلوم المتنوعة إلى هذا التنوع : التفسير ، والحديث ، والتوحيد ، والفقه ، والأصول ، والنحو والصرف ، والمنطق ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ، أو على غالبها ، بحيث يقتدر فيها على تعليم كل المطالب ، أو المجموع الأكثرى الغالب ، فيحوز بما له فيها من اليد الطولى الدرجة المعتبة السامية الأولى ، أو هو ذو وقوف على الأغلب ، واقتدار على أنه يفهم معانيه ، إلا أن ملكته لا تساوى الأول فيحوز الدرجة الثانية ، أو ذو وقوف على غير الغالب ، وله ملكة باعثة على تفهيمه للطالب ، فيحوز الدرجة الثالثة ، وبمقتضى شهادة أولئك العلماء المنتخبين يعطى من شيخ الجامع أجازة التدريس إلى كل حسب درجته التى تستبين ، وتعلم الداخلية . ومن بعد عرضه علينا يحظى بإبراز (البيورلدى) اللازم له من الدرجة التى بها امتاز ؛ فإن كان من الحزب الأول المنيف أنعم

عليه أيضا بكسوة التشریف، وإلا انتظر إلى أن يرى في درجة هذا بامتحان
ثانٍ ، فبعرض أمره يعطى إليه بيورلديها والكسوة التشريفية لاستكمال
في العرفان . وحيث أن ما رؤى وقع لدينا موقع القبول والاستحسان ،
أصدرنا أمرنا هذا للعلم به وتنفيذ مقتضاه والإعلان ، أدام الله الجنب
الخدو موقفا للخيرات ، مشكور المساعى على مثل هاتيك المبرات ، مفيضا
على الدوام فيوض المكارم ، مستوجبا صالح الدعوات ، لا سيما من أولئك
الأكارم .

٤ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ — ١٣ فبراير سنة ١٨٧٢ (الوقائع المصرية رقم ٤٤٤)

اصلاح التعليم الأولى والابتدائى

إذا كان التعليم العالى قد ازدهر ذلك الازدهار فى هذا العصر ، فقد
قام التعليم الابتدائى والثانوى على أسس جديدة تماما . ولأول مرة اعتبرت
التربية الشعبية مبدأ رئيسيا مستقلا عن كل اعتبار عسكرى . هذا ولم يكن
الأمر مقصورا على انشاء عدد من المدارس ، مستقلة بعضها عن بعض ،
تعمل كل واحدة منها فى معزل عن الأخرى ، بل صدر قانون نظامى
فى ١٠ رجب ١٢٨٤ خاص بالتعليم العام ، أدى الى انشاء مدارس عديدة ،
كؤت وحدة تتناسق أعمالها .

سنة ١٨٧٢ (من كتاب دوربك) ترجمة

مكافحة الأمية

أمر كريم الى ديوان الجهادية

قد تعلقنا ارادتنا أن الضباط الذين يحصل امتحانهم لاصعادهم الى رتب من الآن فصاعداً ، يلزم أنهم يكونون يعرفون القراءة والكتابة ، وبالمثل النصف ضباط الذين يجري امتحانهم أيضاً للترقى ، يكون لهم معرفة بالكتابة والقراءة . وأصدرنا أمراً هذا لكم بذلك لتعلموه وتتبعوا الاجراء بمقتضاه .
في ٦ ذى الحجة سنة ١٢٨٧ — ٢٧ فبراير سنة ١٨٧١ (سجل ١٩٣٥ أوامر عربية)

أمر كريم الى اسماعيل باشا ناظر الجهادية

عرض علينا كتابكم رقم ١٢٠ المؤرخ ١٣ ذى القعدة ١٢٨٠ الذى جاء به :
أنه على الرغم من أنه تقرر للدرسين (الخوجات) الذين عينوا فى الآليات ، لتعليم القراءة والكتابة للجنود الراغبين فى التعليم ، مرتب شهرى قدره ١٥٠ قرشا ، علاوة على مرتب تعيين نفر لكل من المدرسين الأولين منهم ، ومائة قرش مع مرتب تعيين نفر لكل من مدرسى الأورط ؛ ولكن عدم كفاية هذا المرتب أثار شكوى ، وتقترحون أن يخصص لكل ستين نفر مدرس واحد ، بشرط أن يكون كفؤاً ، وحسن الخط وعارفا بقواعد التعليم ، مواظبا على عمله ، وأن يقرر لكل منهم مرتب شهرى قدره ٢٥٠ قرشا مع مرتب تعيين نفر ، وإنا نبلغكم أننا وافقنا على اقتراحكم فبادروا الى تنفيذه .

فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٨٠ — ٢٧ أبريل سنة ١٨٦٤ (سجل ٥٣٩ معيه ترى)

انشاء أقسام للحاضرات العامة

إن من كانت حلية العقل له لباسا ، وشجرة الفضل والحكمة له غراسا ، يرتقب في كل وقت وحين ، انتهاز فرصة يكون من أسباب نجاحها واكتساب صلاحها على يقين ، سواء كانت منفعتها قاصرة على خاصة نفسه ، أو متعدية إلى غيره من أبناء جنسه ، بل إثارة السعى في تعدى المنفعة لسواه ، أولى ما يحكم به العقل الكامل ويهواه . ولهذا المناسبة بعينها كان ديوان المدارس المصرية لا يزال يظهر منه إلى حيز الوجود يوما فيوما ، منافع جليلة عصرية ، جاعلا مطمح أنظاره ومسرح أفكاره ، فيما تكون به دائرة المعارف والعلوم متسعة ، لحصول الفائدة وتمام المنفعة ؛ فقد انتخب في هذه الأيام بالعناية الخديوية ، أدامها الله مدى الأعوام ، فضلاء بارعين متمكنين ، وعلماء راسخين متفنيين ، تعينوا لإلقاء دروس عمومية مختلفة الموضوع ، تقرأ لعموم الناس في خلال كل أسبوع ؛ فوجب علينا أن نوضح ذلك بأن ديوان المدارس قد رخص لكل انسان يروم أن يحظى من المعارف بالاسعاف والاسعاد ، أن يحضر أى درس من تلك الدروس العمومية متى أحب وأراد ؛ ونحن على يقين من أن المنهل العذب كثير الزحام ، والمنزل الخصب يهرع إليه الخاص والعام .

”يسقط الطير حيث يلتقط الحبوب وتغشى منازل الكرماء“

ومحل التدريس بدار العلوم المعروفة بالانفتيات التي يجوار الكتبخانة الخديوية ، الكاتبة بسرأي درب الجواميز البهية ؛ وأما أسماء المدرسين وأوقات دروسهم فهي المذكورة بعد :

حضرة الشيخ حسين المرصفي ، تعين لتدريس علوم الأدب ؛ له يومان
في الأسبوع : يوم الأحد ويوم الأربعاء . ودرسه يبدأ حيث الساعة — ٨
وينتهى حيث الساعة ١٠ .

حضرة اسماعيل بك الفلكي ، تعين لتدريس علم الفلك باللغة العربية ؛
يوم الثلاثاء في الوقت المذكور .

حضرة منصور أحمد افندى ، تعين لقراءة علم الطبيعيات مع التجارب
على الآلات باللغة العربية ؛ يوم السبت في الوقت المذكور .

جناب مسيو ويدال ، لتدريس فن السكك الحديدية باللغة الفرنسية ؛
وله : يوما السبت والاثنين . ودرسه يبدأ حيث تكون الساعة ٣.٣٠ دقيقة
وينتهى حيث الساعة خمسة .

حضرة فرانس بك ، لتدريس فن الأبنية باللغة الفرنسية ؛ يومى الأحد
والثلاثاء في الوقت المذكور .

جناب مسيو جييجون ، لتدريس فن الآلات البخارية باللغة الفرنسية ؛
يوم الأربعاء في الوقت المذكور .

جناب مسيو بروكش ، لقراءة التاريخ العمومى باللغة الفرنسية ؛
يوم الخميس في الميعاد المذكور .

وسيجرى انتخاب أناس أخر ، تتم بهم الفائدة ، وتعم العائدة ؛ أدام الله
حضرة الخديو الأعظم معوزا بالتوفيق الإلهى والحظ الأتم .

في ١١ ربيع الثانى سنة ١٢٨٨ — ٢٩ يونيو سنة ١٨٧١ (الوقائع المصرية عدد ٤١٤)

تعليم البنات

من بيردسلى قنصل الولايات المتحدة
الى وزارة الخارجية الأمريكية

أفلق إسماعيل عن المعتقدات الباطلة المتأصلة من قرون في بلاده ،
وهي معتقدات ليس لها حتى عذر الاتصال بأصول الدين ؛ فقرر أن يكف
عن حرمان المرأة المصرية من منافع التربية ، فأمر أن يكون تعليم البنات
موضعا لأكبر عناية من حكومته . لقد أنشئت في القاهرة مدرسة للفتيات
المسلمات ، وهي أول مدرسة من نوعها تأسست في الشرق ؛ والعمل جار
على تنظيم معاهد كبيرة أخرى من ذات النوع . ولا شك أنه ليس من اليسر
تبدیل الحالة الاجتماعية للمرأة الشرقية ، وتحريرها من هذه العبودية المنزلية ،
التي سلبتها كل قيمة فكرية . ولكن الخديو قد عقد العزم على ألا يألو جهدا
لتحقيق هذا الغرض السامي في مصر ؛ وستثير هذه الثورة الاجتماعية اهتماما غير
عادي ، لأنه يتوقف على نجاحها ، حل مسألة عدت الى اليوم حجر عثرة
في تقدم الشرق ، ومنعته من السير في سبيل المدنية الحديثة .

سنة ١٨٧٣ — ترجمة

عدد التلاميذ في المدارس العالية :

السنة	العدد
١٨٦٣	٤٩
١٨٧٩	٣٥٠

ما عدا تلاميذ المدارس الخصوصية .

عدد التلاميذ في المدارس الأولية :

السنة	العدد
آخر عهد محمد علي	٣٠٠٠
١٨٧٣	٩٠٠٠٠

وإذا قارنا هذه الأرقام بتعداد البلاد الذي يبلغ ٥٢٥٠٠٠٠ نسمة بلغت النسبة ١٧٣ تلميذا لكل ١٠٠٠٠ نسمة .

بين الـ ٨٩٨٩٣ ولدا الذين ينضوون تحت المدارس الابتدائية ، ليس إلا ٣٠١٨ بنتا ، ويكمن يكن كلهن غير مسلمات . وإذا أقننا حسابا الى أن نصف الأهالي كان مقصيا عن التعليم حتى الآونة الأخيرة ، ارتفعت هذه النسبة الى أكثر من ٣٠٠ لكل ١٠٠٠٠ نسمة .

رغم بك سنة ١٨٧٣ — ترجمة

من يردسلى قنصل الولايات المتحدة الى وزارة الخارجية

إن عدد الأولاد الذكور الذين في سن التعليم يبلغ ٣٥٠٠٠٠ حسب التعداد ، وعدد الذين يترددون على المدارس ٨٩٠٠٠ ، فتكون النسبة ٢٣,٦٪ ، وهي نسبة تقل عن نسب بعض الدول الأوروبية ، لكنها تفوق نسبتى تركيا ١٠,٥٪ ، وروسيا ٥,٧٪ ، وتقرب من نسبة إيطاليا ٣١,٩٪ . وكان الاعتماد المخصص للتعليم في عهد سعيد باشا يبلغ ٧٥٠ كيسه أى ١٨٧٥٠ دولارا فبلغ سنة ١٨٧٢ — ١٦٠٠٠ كيسه أى ٤١٠٠٠٠ دولارا ، عدا إعانات متنوعة يقدمها الخديو وأنجاله للمدارس الحرة مصرية كانت أو أجنبية .

سنة ١٨٧٣ — ترجمة

المدارس الاعدادية :

الجهة	عدد التلاميذ
القاهرة والاسكندرية	٣٧٢

البعثات في أوروبا

بلغ عدد الذين أوفدوا الى أوروبا للتعليم ١٧٤ طالبا وفيما بعد عددهم

سنة ١٨٧٣

الجهة	العدد
فرنسا	٢٤
المانيا	٢
انكترا	١٣
إيطاليا	١٢
المجموع	٥١

الحركة الفكرية والعلمية

المحافظة على الآثار وتشجيع أعمال التنقيب

أمر كريم الى مفتش قبلى

بما أن بقاء أعمال الحفر والتنقيب عن الآثار تحت نظارة ماريت بك موافق لارادتنا، فاننا نخطركم بوجوب التحرير من لدنكم الى المديريات التى تحت ادارتكم ليتولوا ايفاد العمال الذين يطلبهم البك المذكور لهذه الأشغال بالأجور المرغوبة، مع ارسال الفؤوس والمقاطف وما الى ذلك وفقا للأصول .
وحيث إن رؤساء العمال مقيدون فى المالية، ولا علاقة لهم بالمديريات فان الأجور ستدفع للعمال المشتغلين فقط ؛ ولذلك يقتضى أخذ ضمانات من مشايخهم ، خشية تعطيل الأشغال بسبب هروبهم وضياع الأموال المدفوعة هباء .

فى ٢ ذى القعدة سنة ١٢٧٩ — ٢١ أبريل سنة ١٨٦٣ (سجل ٥٢٦ معيه تركى)

أمر كريم الى مفتش قبلى

بما أن الآثار الموجودة فى القطر المصرى تساعد على تنوير تاريخ البلاد العام ومخايلد ذكراها، بحيث أن رغبتنا العمل على أن تكون جميع هذه الآثار محفوظة فى عهدنا ، فان من مقتضى ارادتنا أن تكتبوا بدوركم الى المديرين

وتنبهوا عليهم تنبيهات مؤكدة لمنع أى شخص منعا باتا من تحطيم هذه الآثار
أو أخذ أحجار منها، سواء لاستعمالها فى منشأتهم الخاصة أم فى المباني الأميرية،
ولترتيب الحفراء اللازمين بالأجرة فى حالة طلب مصلحة الآثار ذلك .
فى ٢ ذى القعدة سنة ١٢٧٩ — ٢١ أبريل سنة ١٨٦٣ (سجل ٥٢٦ معيه تركى)

أمر كريم الى مفتش قبلى

يعثر بعض القرويين ، فى كثير من الأوقات ، وبطريق الصدفة ، على
عاديات مطمورة فى التراب . وحيث أن ارادتنا تقضى بوجوب ابلاغ
مصلحة الآثار عن كل ما يعثر عليه من بعد الآن ، للنظر فيما يستلزمه الأمر ،
على أن يترك الأثر مكانه ان كان ضخما ، أو يرسل الى المصلحة فى بولاق ان
كان صغيرا ، فقد كتبنا لكم هذا لتبلغوه المديريات التى تحت ادارتكم لتنفيذ
أحكام ارادتنا .

فى ٢ ذى القعدة سنة ١٢٧٩ — ٢١ أبريل سنة ١٨٦٣ (سجل ٢٥٦ معيه تركى)

أمر كريم الى مفتش قبلى

اعتاد سكان القرنة والأقصر والكرنك البحث دواما عن الآثار
والعاديات ، وأخذ الأحجار من المباني الأثرية لبناء الجدران وغيرها .
وحيث أن الواجب يقضى بمنعهم من ذلك ، فاننا نأمركم أن تعلنوا على
حضرات المديرين ، مؤكدين ضرورة الاهتمام والعناية ، لعدم تكرار مثل هذه
الأمور فى المستقبل . وان وجدوا أوامر صادرة من أسلافنا باسم هذا
أو ذاك ، مصرحة لهم بالتنقيب عن الآثار ، فعلى مدير الجهة منعهم اذا ما أرادوا

التنقيب بموجب الأوامر التي بأيديهم ، وبعد الاطلاع على الأمر الشامل
للتصريح يستنسخه حرفيا ويرسل صورته إلينا ، ثم ينتظر ما نأمر به في هذا
الشأن .

نلفت نظركم الى أن يكون التنفيذ بعناية بالغة ، ويقظة وانتباه ،
وبكاسة تحول دون حدوث شغب أو مشا كل .

في ٢ ذى القعدة سنة ١٢٧٩ — ٢١ أبريل سنة ١٨٦٣ (سجل ٥٢٦ معيه تركي)

أمر كريم الى مقتش قبلي

نأمركم أن تحرروا الى المديرين ليتولوا أمر اعداد وصرف الجمال والخييل
والمراكب والأخشاب والمسامير والأقمشة وما الى ذلك ، مما سيطلبه
ماريت بك مأمور دار الآثار ، لاستعمالها في نقل العاديات وتعبئتها ، والمحافظة
عليها وفقا لاشعاره وطبقا للأصول .

كما أننا نأمر بأن تكون الجمال والخييل والمراكب وما الى ذلك من
الطلبات ، بأجورها المقررة ودفعها لأصحابها بدون ايذاء أحد ما .

في ٢ ذى القعدة سنة ١٢٧٩ — ٢١ أبريل سنة ١٨٦٣ (سجل ٥٢٦ معيه تركي)

أمر كريم الى محافظة مصر

حيث أننا أمرنا جران بك بأعمال التعميرات الضرورية اللازمة
لأتليقخانة بولاق ، التي تبلغ مصاريفها سبعة آلاف ونمسمائة فسرك ،
فيقتضى صرف قيمة ذلك من المحافظة طرفكم بالخبرة مع البك الموحي اليه ،
وأصدرنا أمرا هذا لكم لتعلموه وتجروا مقتضاه كما هو مطلوبنا .

في ٢٩ رمضان سنة ١٢٩١ — ٩ نوفمبر سنة ١٨٧٤ (سجل ٢ أوامر عربية)

تنظيم دار الكتب

إنه في الساعة الحادية عشرة من يوم الأحد الماضي ، شرف حضرة
الجناب الخديو المفخم الكتبخانه الجديدة التي أنشئت في ظله المديد بمعرفة
حضرة سعادتلو على مبارك باشا ، على مقتضى الأصول الهندسية والقوانين
المعمارية ، في سرية درب الجمايز التي بها ديوان المدارس ، في مكان جميل ،
مساعد على حفظ الكتب من الآفات ، مستجمع للشروط اللازمة من
النور وطيب الهواء وغير ذلك مما هو على طبق مرغوب الجناب الخديو
الكريم ، حيث كانت رغبته السنية أن يجمع فيها جميع الكتب النفيسة التي
بخط اليد ، المتفرقة في المساجد القديمة ، والمؤلفات المطبوعة ، بأن توضع
في دواليب بكيفية مخصوصة ، يسهل بها مراجعتها لكل من أراد ، ومن
ذلك حصل لحضرته مزيد السرور وكال الحظ الموفور ، كما سر بمشاهدة
مدرج الامتحان العمومي المالحق بتلك الكتبخانة ، والمسموع أنه بالمساعدة
السنية ، ستجلب اليها كتب موقوفة سمية ، وجملة عظيمة من مؤلفات
اللغات الأجنبية ، للتسهيل على أرباب المطالعة ، والتيسير في أمر المراجعة ،
ومن بعد الوقوف على علم ذلك بالتفصيل يدرج ، ولأجل التبشير ذكرنا هذا
القدر القليل .

في ٩ محرم سنة ١٢٨٧ — ١٠ أبريل سنة ١٨٧٠

(الوقائع المصرية رقم ٣٥٢)

انشاء الجمعية الجغرافية الخديوية

أغراض الجمعية

نظرا للفوائد التي تعود على العلوم الجغرافية والصناعة والتجارة المصرية ،
من تشجيع استكشاف الأقطار الافريقية والبلاد المجاورة لها .

أصدرنا أمرا بما يأتي :

المادة الأولى — تنشأ بالقاهرة جمعية يرخص لها في أن تسمى
الجمعية الجغرافية الخديوية .

المادة الثانية — نوافق على قوانين الجمعية الملحقة بهذا .

المادة الثالثة — تمنح هذه الجمعية اعانة سنوية قدرها ٤٠٠ جنيه .

المادة الرابعة — يعين الأستاذ جورج شوينفورت رئيسا للجمعية .

المادة الخامسة — يكلف ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا .

وغرض الجمعية هو :

(١) درس العلوم الجغرافية بجميع فروعها .

(٢) استكشاف البلاد الافريقية المجهولة ، أو التي لا يعرف عنها

الا القليل .

وتحقيقا لهذا الغرض ، تعقد الجمعية الجلسات ، وتصدر مجلة تنشر فيها

محاضر الجلسات والأبحاث الأصلية ووصف الرحلات العلمية ، مشفوعا

بالخرائط ، ونبذا وإعلانات عن المراجع الجغرافية ، وملخصات الكتب ،

ومكتبات الجمعية ، وجميع الوثائق التي تنم عن تقدم العلوم الجغرافية بالقارة
الافريقية ، وتعقد الصلات مع الجمعيات المهمة بهذه الموضوعات ، وتراسل
الرحالة ، وعلماء الجغرافية والعلوم الطبيعية ، أو من يجذبون على تلك العلوم .
تستحث على القيام بالرحلات الاستكشافية في افريقيا ، وتساعد هذه
الرحلات بما تمتلكه من الوسائل ، وتشجع بنوع خاص الدراسات التي تعود
بالفائدة على صناعة وتجارة مصر والبلاد المجاورة لها .

في ١٩ مايو سنة ١٨٧٥ (ملف ٢/٧١ عابدين) ترجمة

تقدير الأوساط العلمية

مستخرج من خطاب رئيس الجمعية في جلسة الافتتاح

جمعنا الخديو بنفسه وقد أراد — لمصاحبة العلم والبلاد — أن تنشأ
في القاهرة — كما أنشئ في عواصم العالم — جمعية جغرافية ، تكون مركزا
ونقطة اتصال لكل الجهود التي تبذل لاستكمال معرفتنا للكرة الأرضية
وبالتالى لأرض مصر .

٣ يونيو سنة ١٨٧٥ — ترجمة

افتتح الماركيز دى كومبيين ، سكرتير القسم السابع ، جلسة المؤتمر الدولى
للعلوم الجغرافية في ٦ أغسطس ، معلنا للجلس : أن قسمه اقترح تقديم الشكر
للخديو ، الذى ما فتئ يشجع الرحالة ، ويقدم لهم المعاونة القيمة . هذا
وقد أخبره محمود بك الفلكى أنه — بناء على اقتراح الخديو — سينشأ مكتب
أرصاد واستعلامات في دارفور .

المساهمة فى انشاء المكتبة

أحسن سمو الخديو الى الجمعية الجغرافية بمجاميع ميسو باربين العلمية
التي هى عبارة عن ألف ومائتين من المؤلفات ، فكانت أساس كتبخانة لها .
فى ٢٣ جماد اول سنة ١٢٩٢ — ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٥ (الوقائع المصرية ٦١٢)

المعهد المصرى

من كولوتشى بك رئيس المعهد الى بارو بك

سيدى البك

أرجو منكم أن ترفعوا الى سمو الخديو ، باسم المعهد المصرى ، النشرة
الجديدة التي أذاعها معهدنا كآية من آيات الاحترام . ولا يمكن المعهد أن
يغفل ما يدين به لرعاية الخديو السامية ، فاذا استطعنا مواصلة أعمالنا
بانتظام ، منذ تولى سموه العرش ، واذا قدر لمطبوعاتنا المتعاقبة على واسع المدى
أن تسترعى نظر العالم المثقف وتستحق تقديره ، حتى لقد تصلنا كل
يوم تهان من العلماء الذين نعقد الصلات معهم ، ويطيب للشخصيات
الكبيرة الأجنبية التي يضمها معهدنا أن تعلق شأننا على لقب العضوية فيه ،
فذلك ندين به ولا شك الى سموه ، فنبادر الى اغتنام هذه الفرصة الجديدة
لنعرب له عن جھيل امتناننا . ويسعدنا أن تساهم جهودنا المتواضعة
فى هذه الحركة الفكرية العظيمة التي كان من مجد اسماعيل أن ننشرها فى مصر ،

وهى حركة قام دليل آخر عليها من عهد قريب ، هو إنشاء جمعية شقيقة لجمعيةنا ، تتوافر بوجه خاص على دراسة الجغرافية .

ومن جانب آخر يجرؤ المعهد المصرى على الاعتقاد ، بأن أعماله ليست خلوا من الفائدة ، حين يرى أن آيات الشناء والتقدير توجه إليها من البرلمانات الأجنبية ، وأن لها نصيبا فى فوز ما امتاز به عهد اسماعيل من عديد الحسنات بتقدير أوروبا — إن لم يكن بين عامة الشعب فهو بين الصفوة التى تقدر لها تلك الأعمال .

فى ٣ يوليو سنة ١٨٧٥ (ملف ١٧١/١ عابدين) ترجمة

المؤتمرات التى اشتركت فيها مصر

اسم المؤتمر	اسم البلد	التاريخ
(١) المؤتمر الصحى الدولى	الآستانة	١٨٦٦
(٢) » » »	فيينا	١٨٧٤
(٣) مؤتمر البريد الدولى	برن	١٨٧٤
(٤) المؤتمر التلغرافى الدولى	سان بطرسبورج	١٨٧٥
(٥) المؤتمر الدولى للعلوم الجغرافية	باريس	١٨٧٥
(٦) المؤتمر الدولى للاحصاء	بودابست	١٨٧٦
(٧) مؤتمر الصحة والنجاة	بروكسل	١٨٧٦
(٨) المؤتمر الدولى للعلوم الطبية	جنيف	١٨٧٧
(٩) مؤتمر البريد	باريس	١٨٧٨

هذا وقد كان اسم الخديويين أسماء من شملوا برعايتهم مؤتمر المستشرقين
الذى عقد في لندن سنة ١٨٧٣

وعين سموه أيضا عضوا فخريا للمؤتمر الدولي للجغرافية التجارية الذى عقد
في باريس سنة ١٨٧٧

(ملفات ٢٣ عابدين)

المعارض التى اشتركت فيها مصر

اسم المعرض	البلد	التاريخ
معرض باريس	باريس	١٨٦٧
المعرض العالمى للزراعة ولتربية دودا الحرير	ليون	١٨٧٢
» »	فيينا	١٨٧٣
معرض فلاحية البساتين	كولونيا	١٨٧٥
معرض فيلادلفيا	فيلادلفيا	١٨٧٦
معرض مؤتمر الصحة والنجاة	بروكسل	١٨٧٦
المعرض الدولى للنبات وفلاحية البساتين	أمستردام	١٨٧٦
المعرض العالمى	باريس	١٨٧٨

(ملفات ٣٦ عابدين)

الصحة

إعادة تنظيم الوقائع المصرية

أمر كريم الى ناظر المالية

إن منافع الجرائد ، سواء كانت لصالح الأهالى أم لصالح الحكومة ، من الأمور المهمة المسالمة ؛ وحيث أن وضع الوقائع المصرية فى صف الجرائد المعتمدة من أهم رغباتنا ، وقد صدر أمرنا لصاحب السعادة شريف باشا ناظر الخارجية والداخلية ولصاحب السعادة خيرى بك المكتوبجى بهذا الخصوص ، وعرض علينا الجدول المرتب من طرفهما بتخصيص مرتبات قدرها تسعة آلاف وثمانمائة وخمسون قرشا كما هو محرر بأعلاه ، فبناء عليه قد وافقنا على العمل بموجبه .

فى ٣ رجب سنة ١٢٨٢ — ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٥ (سجل ٥٥٧ مكية تركى)

انشاء جريدة المونيتور المصرى

أمر كريم الى المالية

قد علمنا من انها كم الرقم ٣٦ شوال سنة ١٢٩١ أن الباشا ناظر الخارجية ، حرر للمالية عما صدر به أمرنا شفاها ، بلغوا وابطال اسم جورنال « ايجبت »

الذى سبق توقيف طبعه ونشره من ١٧ يوليو سنة ١٨٧٤ (١٢٩٠) ، نظرا
لضرورات اقتضاها الأحوال ، وأن يصير تسميته بـ «مونتور ايجبسيان»
وأعمال ترتيب جديده عن مستخدميه .

فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٩١ — ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٧٤ (سجل بدون رقم)

تقدم الصحافة

فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ كان بمصر ٢٧ صحيفة يومية أو نصف
أسبوعية :

٧	باللغة العربية	
١	»	والتركية
١	»	والفرنسية
١	»	والفرنسية والايطالية
٩	»	الفرنسية
٣	»	اليونانية
٥	»	الايطالية

وقد بلغ مجموع ما يطبع منها شهريا ٢٨٤٩١٠ نسخة .

من كتاب (امبى بك) "الاحصائيات العامة عن مصر"

المطبعة الأميرية

أمر كريم الى ناظر الدائرة السنية

في عهد المرحوم سعيد باشا كانت المطبعة الأميرية الكائنة ببولاق، قد أهديت الى عبد الرحمن رشدى بك ؛ ومن أجل ذلك ابتدأت من ذاك اليوم تشرف على الخراب وكادت تتعطل ، فلما طرق مسامعنا هذا الخبر، تأسفنا كثيرا؛ وحيث أن هذا المحل من الآثار الجلية ، ومنافعه وفوائده للامة عظيمة ، وأن المروءة والانسانية لا ترضى ولا تقبل أن تشاهد هذا الأثر الجليل مشرفا على الخراب ، تنظر تعطيله واندراسه بارتياح وبدون تأثر، فبناء عليه اقتضت إرادتى شراء المطبعة المذكورة بكافة مشتملاتها ومهمات وأدواتها الموجودة من المير المومى اليه ، بمبلغ عشرين ألف جنيه على اسمى وذمتى ؛ فلذلك يجب أن تبادروا باعطاء المبلغ المذكور الى المومى اليه من خزانة دائرتنا ، وإجراء اللازم بخصوص تبديل وتحرير الحجة اللازمة على اسمنا ، وأن تسارعوا بتسليم المحل المذكور، والسعى فى حسن ادارته . ولذلك أصدرنا أمرا وأرسلناه اليكم .

١٥ رمضان سنة ١٢٨١ — ١٢ فبراير سنة ١٨٦٥ (سجل ٥٣٩ معيه تركى)

الزراعة

العناية بالزراعة

من حديث لاسماعيل مع كولكوهون قنصل انجلترا

إني نهضت بواجباتي نحو البلد الذي وكلت الى العناية الالهية مصائره
المزدهرة ، نهوضا شعاره رعاية الذمة وتحقيق المنفعة . وأن زراعة القطن
وما جلبته من رخاء ، على الرغم من وباء الماشية ، لتكفى وحدها للتدليل
على ذلك . ثم بم تعال هذه النتيجة بعد مثل هذا الوباء ؟ وكيف يرتع هذا
البلد في ببحوحة من العيش ، وقد يظنه البعض منهوك القوى ؟

سنة ١٨٦٤ — ترجمة

من اسماعيل الى الصدر الأعظم

عند ما ظهر أولا مرض الماشية في صورته المخيفة ، ثم فيضان النيل
الفائق الحد مما كان يهدد بالبوار المحصولات مع ثروة الزراع ، بذلت
المساعدات على اختلاف أنواعها ، واتخذت أحزم الاجراءات لدرء الخطر .
وبفضل ما التزمنا من تضحيات جسيمة على اختلاف أنواعها ، وما أنفقنا
من مبالغ وافرة ، عادت الرفاهية العامة ، وأينعت الثروة القومية برعاية
جلالة السلطان .

وعلى الرغم من هذه النكبات المتوالية ، تقدمت الزراعة على أثر الأعمال التي نفذت ، والاجراءات التي اتخذت لإرواء الأفيان ، وتسهيل النقل ، حتى لقد تم إصلاح ٣٢٠٠٠٠ فدان من الأرض البور ، فأصبحت صالحة للزراعة .

في ١٨ أغسطس سنة ١٨٦٩ (ملف ٣/٣٤ عابدين)

التدابير التي اتخذت لتحسين الزراعة

قرار مجلس شوري النواب

إنه من ضمن ما أشير بمنطوق المقالة الخديوية ، النظر في أمر تحسين المزروعات وتقدمها ، والتشبهت في الطرق المنتجة صحة محصولاتها ونموها وجودتها . وبعد المذاكرة بالمجلس ، قد استقر الرأي على تخصيص قوميون لذلك ، وتخصيص وأعطى منه تقرير بأنه جرت المداولة به بعد الاطلاع على ما ذكر في المحاضر ، وأن الذي يراه القومسيون هو أن المزروعات لا تخلو عن أن تكون جارية بهذا القطر أو غير جارية ؛ ولذلك اقتضى الحال لتبيين ما نظر في كل نوع من هذين النوعين ، مع ما يلزم لزيادة التحسين .

النوع الأول — المزروعات الجارية بالقطر

إنه بالنسبة لكون مزروعات بعض الجهات تختلف عن الأخرى ، وتحسين المزروعات ووصولها الى الدرجة المرغوبة ، يتأتى من استيفاء الأراضي الخدمة اللازمة ، بموافقة لزوم كل صنف ، ومن اجراء الزراعة

في مواعيها المعلومة ، والغالب في صحة الزراعة وزيادة محصولها إما استعجال المزارعين على اجرائهم الزراعة قبل حلول أوانها ، أو تأخيرها عنه ، أو عدم خدمة الأرض كما يجب ، فلأجل منع هذه الأسباب ونحوها ، استصوب القومسيون أنه يعمل مجلس بكل مديرية يسمى مجلس تنظيم الزراعة ، بكيفية أنه في أوائل كل عام في شهر توت ، تعمل جمعية بالمديرية من عموم عمدة بلادها ، وباتفاق آرائهم يصير انتخاب عمدين من كل قسم من المعتمدين الموصوفين بالمعرفة والدقة في أمور الزراعة وأوقاتها المعلومة ومحسناتها . والعمد الذين يصير انتخابهم ، يجتمعون بالمديرية في كل سنة دفعتين ، أى قبل أوان زراعة الشتوى دفعة ، وقبل أوان زراعة الصيفى دفعة ، ويتذاكرون فيما يتعلق باصلاح وتحسين المزروعات ، وما ينتهون عليه من تعيين المواعيد الصالحة للزراعة ، كل صنف بحسب حالته وجهته وتوصيف أنواع الخدمة أيضا ، يعطون به القرارات اللازمة . وتقدم لحضرات المديرين لاعلانهم بعموم المديرية ومعلومية كافة المزارعين بما فيها واتباع الاجراء بمقتضاها ، مع اعطاء الاشعارات اللازمة للمهندسين بكل مديرية ليكون معلوما لهم أوقات الزراعة الصيفية كانت أو الشتوية ، ليجروا ما يلزمهم لايراد وصرف المياه عند الاقتضاء ، كما انه من اللزوم الملاحظة من حكام المديريات الحث على عدم تقديم وتأخير الزراعة عن أوقاتها التى تتعين ، وعلى خدمة الأراضى كما فى القرارات . ويتعين مع ناظر كل قسم واحد عمدة من غير المنتخبين لمجلس تنظيم الزراعة في كل ثلاثة شهور بالمناوبة ، ليمر على النواحي ، ويناظر ويراعى حالات الأراضى وخدمتها وزراعتها وان العمل جار بمقتضى القرارات أم لا وما يتراءى له

فى ذلك ، مع ما يتلاحظ أيضا من موجبات زيادة التحسين ، والاصلاح فى الحال ، يحرر عنه للمديرية لينظر مجلس تنظيم الزراعة السابق الذكر ، ويعطى القول اللازم . وبعون الله الكريم ، وحسن اخلاص مقاصد سعادة العزيز ، متى صار الاجراء على وجه ما توضح ، يحصل المقصود فى نمو وجودة المحصول ، وتستحصل الأهالى على ثمرات ذلك كما هو المأمول .

النوع الثانى — المزروعات الغير جارية بهذا الطرف وزيادة تحسين باقى مزروعات القطر

من المعلوم أنه توجد أصناف نباتات ومزروعات بجهات أخرى لا تزرع بالأقاليم المصرية ، وانما تعلم عند أربابها وعلماء فن النباتات ، واذا استحصل أهالى الوطن على معرفتها وزراعتها ، أو بعضها بحسب ما يمكن بالنسبة لهذا القطر ، واستنتاج الثمرة الكافية منها ، يكون ذلك من جملة مآثر الحضرة الخديوية الموجه نظرها على الدوام لما فيه نفعهم وفوائدهم وتكثير المزايا والثروة لهم ، وكما لا يخفى أن معرفة نمو وجودة تلك الأصناف وقدر محصولها ، كل ذلك لا يعلم إلا بالتجربة نظرا لاختلاف الأهوية والمياه ، بالنسبة لأهوية ومياه البلاد الأخرى ، لكن تلك التجربة لم يكن فى وسع الأهالى اجراؤها لما يلزم لها من المصاريف والمشغولية فى أوقات حصولها حتى تعلم ثمرتها من عدمه . والأهالى لا يمكنهم ذلك ، حيث كل منهم ساع فيما ينال منه الفائدة والمكسب ، وعدم ضياع وقت منه فى مثل ذلك ، وهذا فى امكان الحكومة الخديوية اجراؤه ، باستحضار من يلزم من

الصناع وأرباب الدراية والمعارف في فن النباتات ، وجلب ما يقتضى من لوازم الزراعة وأجراء الزراعة في الأوقات الموافقة لها . وفيما تقدم في مدة جنته مكان المرحوم جد سعادة الخديو الأكرم ، كان صار تعيين جفالك تجربة ، وصار استحضار أرباب معارف ودراية في زراعة الأصناف الخارجية ، وجرى فيها الزراعة ، ومن تلك التجارب استحصل أهالى القطر على زراعة واستنتاج بعض أصناف ما كان لها أثر بالأقاليم المصرية ، مثل القطن الهندى والحريز ، والكتان الافرنجى ، والتيل ، والنيلة ، وغير ذلك من الأصناف التى انتفع الأهالى بزراعتها ، والاكتساب من محصولها ، وقد بلغنا تصميم الحكومة على استجداد ترتيب مدرسة زراعية لتعليم فن الزراعة بها ، فترجى من الحضرة الخديوية من جملة احساناتها وتفضلاتها على الأهالى ، تخصيص جانب أطيان لتجربة زراعة الأصناف البرانية ، وبواسطة علماء فن النباتات الذين يجرى تعيينهم بتلك المدرسة يحصل التعليم بها ، وتجرى الزراعة فى الأطيان التى تخصص ، انما تكون تلك الأطيان فى محلين ، أحدهما بحرى والثانى قبل . ولا يلزم أن تكون الأطيان التى تخصص فى المحلين المذكورين جسيمة ، مثل جفالك التجربة التى كانت فى مدة جنته مكان المرحوم ، بل انما تكون مستقلة ، حيث المقصد منها انما هو التجربة من كل صنف مقدار قليل . وبالضرورة متى انضحت مزيته وفوائده ، وعلم عند الأهالى تحصل منهم الرغبة والاقدام على زراعته ، بحسب ما يبدو لكل منهم . وعلى هذا فعلماء النباتات الذين يصير تعيينهم للتعليم والتجربة يفيدون فى أوائل السنة عن الأصناف التى سيصير تجربتها ، والأوقات التى يجرى ذلك بها ، وحين

ذاك يصير تعيين قومسيونين من العمد المعينين مجالس تنظيم الزراعة بالمديريات حسب ما سلف الذكر، أحدهم من بحرى والثانى من قبلى ؛ وفى الأوقات المعينة للتجربة ، يتوجه أرباب القومسيونين المذكورين الى الجهات التى سيصير التجربة بها ، بمعنى أن المعينين من جهة بحرى يتوجهون الى المحل الذى يتخصص بجهة بحرى ، والذين من جهة قبلى يتوجهون الى محل ذلك بجهة قبلى ؛ وبحضورهم تصير التجربة حتى يعلم كل منهم الكيفية التى بها يجرى خدمة وزراعة ذلك ؛ وبظهور الثمرة واتضحها يصير طبع ونشر ذلك ؛ ويعلم لعموم الأهالى بيان الصنف ، وكيفية خدمته وزراعته ، وما ظهر منه من الثمرة ، كى بمعلوماتهم به ، يجرى كل منهم الزراعة بطرفه من ذلك الصنف ويستفيد نتائجه وأرباحه العائد ذلك عليه بالثروة والرفاهية ؛ ولزيادة الرغبة والوقوف على كفيات تلك الأصناف وزراعتها وانبعث الهمم على استنتاج فوائدها ومزاياها ، تباح محلات التجربة لمن يريد التفرج فى كل جمعة يوما ، وذلك لعدم حرمان الراغبين من الأهالى فى استفادة كيفية الزراعة ، لأن القصد من انشاء هذين المحلين ، انما هو تعميم المنافع ، وتكثير أرباب الوقوف على فن الزراعة ، ولأجل النظر فى زيادة تحسين مزروعات هذا القطر ، يلزم أن العلماء المومى اليهم يناظرون الزراعة الجارية فى الأصناف المعتاد زراعتها بهذا الطرف ، وما يبدو لهم من أوجه تحسينها واصلاحها ، يفيدون عنه ، ويجرى ما يلزم من أجله ، لأن القمح الجارى زراعته بالأقاليم المصرية ، الذى هو من أعظم الزراعات الجارية بها ، لم يكن مقبولا ولا معتبرا فى جهات أوروبا ، مثل قمح جهات آخر ، فاذا

كان بحسب ما يعلم لدى العلماء المومى اليهم ، توجد طريقة في تحسينه واصلاحه لا اكتساب الاعتبار والقبول ، يكون ذلك باعثة أيضا لاستحواذ الأهالى على فوائده ومزاياه ، وهكذا باقى الأصناف ربما مع تجربتها بالطرق التى تعلم للمومى اليهم ، يحسن ويصلح محصولها زيادة ، ويعون الله وأنفاس سعادة العزيز ، تستجلب الثمرات والفوائد لعموم الوطن بالوسائط المتقدم ذكرها .

وقد صار تلاوة هذا التقرير بالمجلس ، وجرى ما لزم له بحسب الحدود والنظامنة ، واستقر رأى على موافقة ما فيه . والمجلس يرجو من تفضلات سعادة العزيز الأكرم تخصيص محلات التجربة حسب ما ذكر بالتقرير ، وأنه من حيث جل القصد من انشاء المدرسة الزراعية وتخصيص المحلين اللازمين للتجربة ، انما هو للاستحصال على ما يكون فيه النجاح والبراح لما يتعلق بالزروعات ، واجتناء الأهالى ثمرات ذلك ، وموجود فى أهل الوطن علماء وأصحاب معارف جمّة فى الكيمياء والنباتات والعلوم الرياضية ، فمع وجودهم وتوجيه أفكار سعادة العزيز على الدوام لما فيه التقدم والثروة لأهالى القطر لا يحرم الوطن من هذه التجارب الجالبة للنافع ، كما أن المعلوم والمحقق لدينا استمرار أنظار سعادة العزيز لرعاية أهالى وبلاد وطننا . ومن أجل مساعيه الجليلة نتميم المشروعات التى كان شارعا فيها المرحوم جنتم كان ، فباجراء التجربة على وجه ما توضح بالقرار ، يكون ذلك نتميا للشروع الذى كان صاير اجرائه فيما سبق حسب ما تقدم الذكر ، وأن يعرض هذا القرار لمسامع سعادة العزيز . هذا ما استقر عليه رأى المجلس .

تحسين أنواع الاقطان

من دى فيين قنصل فرنسا الى وزير الخارجية الفرنسية

يلوح أن محصول القطن ، الذى كان يبشر بنجاح منقطع النظير ، سوف لا يحقق الآمال التى عقدت على ظاهـر شجـراته الجميلة . فالمحصول أميل الى التدهور سنة بعد سنة ، رغم عناية الزارعين .

والحكومة المصرية مهتمة جد الاهتمام ببحث أسباب هذا الانحطاط ومعالجته ، وقد تقرر اجراء أبحاث فى جميع المديریات ، واعداد احصائيات لكل أرض مزروعة قطناً ، تبين نوع القطن وطبيعة الأرض ومقدار المحصول . وهذا عمل مفيد جداً ، وقد يؤدى الى نتائج حاسمة ، ما لم يرفيه الأهالى السيئو الظن وسيلة لاعادة النظر فى المساحة ، توطئة لتوزيع جديد للضرائب .

القاهرة فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٦٧ — ترجمة

مستخرج من تقرير جازاى قنصل فرنسا

الى وزير الخارجية الفرنسية

... يجب أيضا الاشارة الى عدم مبالاة الفلاح فى انتقاء التقاوى المخزونة ، وهذا الاهمال يؤدى الى الخلط ، وبخاصة بين القطن الأصفر والأبيض ، ويضر جد الضرر بالمصالح المصرية . ففى سنة ١٨٧٤ تقدمت شكوى من لجنة من غزالي بولتن تشير الى هذا الاهمال وعدم اكتراث الحكومة ،

وما يترتب عليه من عواقب توجب الأسف فيما يتعلق بنسوع القطن المصرى ورتبته ، فاهتم الولى فى الحال لشكاوى الصناعة الأوروبية ، وأصدر التعليمات اللازمة لمديرى الأقاليم ، وقد عمل بها على الفور؛ فكانت النتيجة حسنة ، ولكن لنا أن نشك اليوم فى أن الأوامر التى صدرت لا تزال نافذة .

الاسكندرية فى ٢١ مارس سنة ١٨٧٧ -- برجة

الاجراءات التى اتخذت لمصلحة الزراع

من بوجاد قنصل فرنسا الى وزير الخارجية الفرنسية

لم يبلغ فيضان النيل هذه السنة ارتفاعه اللازم لرى كافة الأراضى الصالحة للزراع ، فازاء تلك الحالة ونتائجها المفجعة ، اتخذ الولى من تلقاء نفسه عدة تدابير للتخفيف عن الزارعين الذين اصابوا بخسارة من جراء هذا النقص فى المياه وهى :

(١) أن تعفى الأراضى التى بقيت بدون رى من المال والعشور فى هذه السنة .

(ب) أن توزع شئون الحكومة التقاوى على الزارعين الذين يثبت التحقيق أنهم غير قادرين على الحصول عليها ، وترد هذه التقاوى فى مدة تراوح بين سنتين وأربع حسب موارد الزارع .

(ح) أن يوزع القمح والذرة مجاناً على الزارعين الذين لا يمكنهم ردها بالنسبة لقلّة مواردهم .

(د) تعدل الحكومة عن تحصيل ضريبة الملح عن السنة الحالية ،
ويؤجل تحصيلها لمدة تتراوح بين أربع أو خمس سنوات حسب
مورد كل بلد .

(هـ) لا تحصيل الأموال والعشور إلا في أول شهر بشنس (٦ يونيه
١٨٦٩) ، وبذلك لا يدفع المولون المال والعشور إلا بعد حصص
المحصول وبيعته .

وقد أطرى الجميع الحكمة التى أملت هذه التدابير المختلفة ؛ ولكن
تعلمون سعادتم أن أساس الضرائب وطريقة تحصيلها هنا معيان جدا ،
وان أفضل الأوامر اذا ترك تنفيذه الى صغار الموظفين الجاهلين فانها كثيرا
ما تضر بالأشخاص الذين وضعت لمصلحتهم ؛ وهذا هو الاعتراض الذى
يعترض به عادة فى شأن هذه الاجراءات الجديدة . ولكن يظهر أن
التنازلات الصريحة التى تنطوى عليها هذه الأوامر ستقصى تلك المخاوف
فى هذه المرة .

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٦٨ — ترجمة

من خطاب الخديو فى حفلة افتتاح دورة مجلس الشورى لسنة ١٨٦٩

قد أمكنا أيضا بأن ساعدنا كافة أهالى الأقاليم القبلية بتحديد ميعاد
تسديد التقسيط عن الميعاد المحدد بقرار المجلس ، مع تحديد مواعيد تسديد
أثمان المصلح كما هو معلومكم ؛ ولعدم مضايقتهم وحصول المساعدة التامة
إليهم كما ذكر ، قد ازدادوا غيرة واجتهادا فى تكثير وتحسين زراعة أراضيهم ،
حتى أن أهالى البلاد التى قد تبقى بها شراقي ، بذلوا غاية مجهودهم وزرعوا

جانبا وافرا من الذرة النبارى وسائر أصناف الزراعة الممكن زراعتها ، بواسطة حفر آبار وتركيب شواذيف ونطالات وغيرها ، والحق إنهم أثبتوا القول بالفعل عند الجميع بأن أهالى قطرنا حقيقة مزارعون وذو غيرة فى السعى على معاشهم فى كافة الأحوال .

الوقائع المصرية رقم ١٣٢ سنة ١٨٦٩

أمر كريم إلى مفتش أقاليم بحرى

إنه لأجل حصول عمارية جهات البرارى بمديرتى الغربية والدقهلية التى أطيانهم بالتبعية بدوايرنا وتعايش الأهالى والأغراب الذين بهم ودخول الجميع تحت رعاية التكسب والتعيش وحسن التوطن واشتغالهم بأمور الزراعة ولو بامدادهم بالإعانة إليهم حتى تدور حركتهم من ثروة التكسب والاشتغال بهذا الأمر ويصيروا مكفولين من ضنك المعاش والتشتت من الجهات لبعضها ، قد تعلق إرادتنا بأن جميع أطيان البرارى تعلق الدواير التى بالمديرتين المذكورتين يصير إعطاها لمن يرغب الأخذ منها بالزراعة بالشركة مع الدائرة التى تكون الأطيان بمحيازتها وتكون مرخصة بعقد الشركة من سنة لحد ثلاث سنوات ، حسبما يرغبه كل راغب ، بحيث أن عقد الشركة مع من يريد فهو يكون ، كما الجارى بين الأهالى وبعضها بمراعاة الزمان والمكان بدون أن يحصل تمييز لجهة الدواير فى شئ ما عن الجارى فيما بين الأهالى وبعضها ، كما وأنه لأجل إبراز المساعدة والإعانة لمن يريد الشركة فى ذلك قد سمحت إرادتنا بإبراز إعطاء المساعدات الكلية لمن يرغبوا الزراعة بالشركة فى ذلك ، حسبما توضح بالثمانية بنود المذكورة بهذا أدناه ، ولأجل مباشرة الإجراء فى ذلك من

الآن بمعرفتكم؛ إذ الآن هو وقت الزراعة . لزم إصداره لكم للاهتمام والمبادرة في الإجراء . وكلما انتهى عقد شركة يتخوّر به جدول ويفاد به الدائرة التي يخصها ، كما أنه قد صار ابعاث صورة ذلك لدائرة حضرة والدتنا ، ولدائرتنا ليعلم ذلك بهم .

(حاشية) المواشى التي ذكر بالبند الثاني عن تثمينهم ، فإذا كان أصل أثمانهم المقيدين بها بالحسابات الآن ، تزيد عن ثمن الوقت الحالي ، فيصير تثمينهم الآن بحسب مايساوى . أما إذا كان أثمانهم الأصلية ينظر أنها أقل ثمن بالنسبة لما إذا تمثنوا الآن ، فرحة منا للشركا ، يصير احتساب أثمانهم مع الشركا كأصلها ، حيث تكون أقل من الأثمان الوقتية بالنسبة لهم .

البند الأول — الأراضى التي تلزم إلى ربيع مواشى الشريك ، فى زمن الربيع ، على قدر ما يخص أراضى الزراعة شركته من المواشى بحسب اللايق لخدمة الأرض ، تعطاه له بعبرة كل رأس بهيم فدان واحد ، لزراعته برسيم بمعرفته بدون مقابل للأوسية ، لا مال ولا عشور بمدة الشركة .

البند الثانى — إنه لأجل منفعة الشركا من نتاج المواشى ، فالجاموس الاناث الموجود ، يعطاهم بالشركة مع الأوسية بعد التثمين ، بحسب الوقت الحالى بدون مغدورية . وأما مايتحصل من الاناث من اللبن والجبن والسمن ، بجميعة يكون مباح للشركة بالكامل ، ولم تأخذ منه الاوسية شىء ، وفقط النتاج هو الذى يكون داخل الشركة . أما تسديد قيمة نصف المواشى الاناث الشركة السالف ذكرها ، فهذا يكون سداده فيما بعد مما يصيب الشريك من حصته فى النتاج الذى يتواجد من الشركة .

البند الثالث — إذا طاب أحد من الشركاء تقاوى الزراعة ، فتعطا له التقاوى اللازمة بقدر لزوم زراعته على سبيل السلفة ، وعند طلوع محصول زراعته ، فيصير تسديدها صنف عين كما صرفت .

البند الرابع — إذا كان أحد من الشركاء طلب إعانتته بصرف جانب نقدية لمشترا مواشى للزوم الزراعة فيعطا له ، و بطلوع المحصول ينظر حالته ، فإن كان محصول تسديده ذلك من الشريك الى الأوسية في سنتها لا يضربه ولا يورث له سكتة ولا توقيف في إدارة زراعته فيها ، وإلا فيصير ربط المبلغ وتحصيله بالتقسيم ، بمراعاة عدم ضياعه على الأوسية ولا تعطيل أحوال زراعة الشريك .

البند الخامس — بوقت طلوع محصول الذرة في الحلال أو الشتوى في الأجران أو الصيفى في المخازن ، إذا أرادوا الشركاء أخذ حقهم في كل محصول بوقت وجوده لا يمتنعوا من ذلك ، بل يعطا لهم سوا كان غلال من الأجران أو قطن بذرة من المخازن . وإذا تخزن شئ بالمخازن على ذمة الأوسية والشركاء وانصرف وظهور به وفر مخازن ، فالشركاء لهم الحق في أخذ حصتهم من ذلك الوفرة .

البند السادس — إذا أرادوا الشركاء أن يبيعوا للأوسية ما خصهم من محصول القطن الصيفى ، فلا مانع يصير أخذه منهم بحالة التكسب لهم ، بكيفية أنه يحسب لهم الثمن سعر أثمان مبيع القطن أمثاله باسكندرية وقتها ، بعد استبعاد المصاريف من اسكندرية إلى محله ومصاريف الخليج .

البند السابع — إذا كان بوقت محصول الشتوى أو الذرة النيل يرغبوا الشركاء أخذ ما ينخص الأوسية من المحصول بطريق المشتري ، أو أخذ جانب

منه بقصد تعيشهم ، وأنهم سيستدوا ثمنه من محصول الصيفى ، فلا مانع يعطا لهم ما يطلبوه من الغلال والذرة ، ويحسب لهم بحسب الاثمان الجارية بين الأهالى وبعضها فى الوقت والجهة الذى يأخذوا فيها ذلك ، بدون زيادة عن الجارى .

البند الثامن — الذى يستأوه الشركا من حصة الشتوى بالأوسية ويستدوا ثمنه لها من محصول زراعة القطن الصيفى مما يصيب حصتهم من الشركة ، يصبر قبول القطن منهم بأسعار وقته باسكندرية بعد المصاريف ومصاريف الخليج كما سلف الذكر .

٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٢ — ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٥ (سجل ١٩٢١ أوامر عربية)

أمر كريم الى مفتش الأقاليم البحرية

قد تعلقتم إرادتنا لإجرى بنا دواوير ، وبجوارهم محلات لسكن النظار والمخزنجية والمعاونين أيضا بأطيان البرارى التابعة لدوايرنا ، الكاينة بمديرتى الغربية والدقهلية ، الصادر عنها أمرنا لكم فى ١٧ جمادى الثانية سنة ٨٢ نمرة ١٤ عن زراعة أطيانها بالشرك ، بحيث يكون البنا باعتبار كل ألفين فدان دقار واحد ، يشتمل على كم مخزن وبجواره كم محل لسكن الخدمة المحكى عنهم ؛ فيقتضى المباشرة فى إجراء ذلك . وحيث إن الشركا الذين يزرعون الأطيان المذكورة بالشرك ، ضرورى من توظيفهم فيها على الدوام ، لملاحظة ومباشرة أشغال الزراعات شركتهم . فيلزم التنبيه عليهم بننا المساكن اللازمة لاقامتهم بمعرفتهم لتوظيفهم فيها بالجهات المذكورة ، على وجه ما ذكر ، وإذا لزم إليهم

أخشاب للسقوفات ، تعطى لهم من طرف الدواير مجانا بدون مقابل .
وأصدرنا أمرنا هذا لكم لتجروا مقتضاه .

٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٢ — ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٥ (سجل ١٩٢١ أوامر عربية)

أمر كريم الى وكيل تفتيش أقاليم قبلى

بعض أشخاص من أهالى الوجه القبلى يقدموا اعراضات ، يطلبوا
المساعدة لهم باعطاء تقاوى لأجل زراعتهم فى هذه السنة ، معتردين بعدم فلاح
زراعتهم فى العام الماضى ، وبعدم اقتدارهم على مشترى تقاوى ؛ فمثل هؤلاء
يقتضى لهم المساعدة بعد تحقيق أحوالهم بالدقة كما ذكر . وأصدرنا أمرنا هذا
إليك أيضا لكي بوصوله تبادروا بتحقيق أحوال من يطلبوا تقاوى لأجل
زراعتهم فى هذه السنة ؛ فان تبين أنهم غير مقتدرين على مشترى التقاوى
فتصرفوا التقاوى اللازمة لهم على قدر أحوالهم وزراعتهم . ومن بعد طلوع
المحصول تجروا تحصيل مقدار ما صرف لكل منهم من جنس التقاوى ،
من غير زيادة ولا نقصان ؛ وهذا مساعدة وشفقة لحالهم .

فى غرة رجب سنة ١٢٨٧ — ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٠ (سجل ١٩٣٧ أوامر عربية)

إعفاء الآلات الزراعية من الرسوم الجمركية

أمر كريم الى شريف باشا ناظر الأمور الخارجية

قد اقتضت إرادتى إعفاء الآلات الزراعية المستوردة من ابتداء شهر
توتى من سنة ٨٠ الى ابتداء شهر توتى من العام الآتى ، إعفاء وقينا لمدة سنة

كاملة فقط على سبيل المساعدة الاستثنائية نظرا الى المرض الوافد على الحيوانات
في هذا العام ، على أن يخطر القناصل بذلك رسميا بالوضع المناسب .
في ٢٨ ربيع أول سنة ١٢٨٠ — ١٢ سبتمبر سنة ١٨٦٣ (سجل رقم ٥٣٩ معية تركي)

أمر كريم الى حسين كاي باشا أمين جمرك الاسكندرية
الموافقة على إعفاء آلات تكبيس القطن المستوردة من الخارج في المدة
المحددة لإعفاء الآلات الزراعية من الرسوم الجمركية . (المدة المتوخ عنها
في الأمر السابق) .
في ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٨٠ — ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٦٣ (سجل رقم ٥٣٩ معية تركي)

إنشاء نظارة الزراعة

الى رئيس المجلس الخصوصي

لا يخفى على أحد ، أن أمور الزراعة في بلادنا معتبرة من الأمور المهمة
الجديرة بالعناية والالتفات ، ولذلك اتجهت نيتنا الأكيدة منذ مدة ، الى إنشاء
وتشكيل نظارة جديدة للزراعة . والآن قد اقتضت إرادتنا تشكيلها فعلا ،
وإسنادها الى رياض باشا . وأصدرنا أمرا بهذا ، وعليه يجب أن تبادروا
الى إجراء الترتيب اللازم للنظارة الحديثة في المجلس الخصوصي ، وعرضه
علينا . ولذلك أصدرنا أمرا هذا وأرسلناه اليكم .

في ٣ جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ (سجل تركي بدون رقم)

التوسع فى زراعة القصب

زاد الانتاج مائة ونحسين ضعفا ، ولم تظفر أية زراعة أو أية صناعة ،
بمثل هذا التوسع السريع .

كتاب الاحصائيات الرسمية للحكومة المصرية تأليف رينى ١٨٧٣

زراعة الخضر

قرار المجلس الخصوصى صدر به أمر كريم فى ٥ صفر ١٢٨١

إن أصناف الخضار التى عليها المدار فى الأقوات ، لا سيما عند الفقراء
أصحاب العيال ، قد كانت متيسرة لهم بأسعار ملائمة لأحوالهم ، وربما كان تكفيهم
أحيانا عن أكل اللحوم عند تعذرها عليهم . والآن بحسب صرف هم المزارعين
فى زراعة صنف القطن ، قد قلت زراعة أصناف الخضار ومحصولها الجارى
توارده من الجهات الى المحروسة والبنادر ، صار شحيحا جدا ، وأسعاره زادت
عن طاقة المحتاجين ، مع أن الاعتناء بزراعة أصناف الخضار ، لا يترتب عليها
نقصان تكسب المزارعين بالنسبة لأرباح زراعة القطن ، لما هو معلوم من
رواج سوق الخضار ، وحصول الفوائد الجمة الى مزارعيه بامكان زراعة
أصنافه زراعات متعددة فى الأرض الواحدة ، وجمع محصولها مرارا فى السنة
الواحدة ، وبما أن قلة وجود هذه الأصناف ، مما يترتب عليه حصول المشقة
الى الفقراء وغيرهم فى حركة المعاش ، وبكثرة وجودها يحصل اتساع دائرة

المعاش ، فقد فتحت المذاكرة عن ذلك بالمجلس الخصوصى المنعقد فى هذا اليوم
بديوان المعاونة السنية ، فروى أنه وإن كان من الجائز الى حصول المنافع
العمومية ، تخصيص مقادير من الأطين التى بأيدى المزارعين الى زراعة أصناف
الخضار ، على قدر كفاية ما ينصرف الى المأكولات بالنواحي والمدن والبنادر ،
لأجل أن يزرعونها وينقلون محصولاتها الى المبيع بمحلات تصرفها ؛ لكن من حيث
أن الاهتمام فى تواجد أصناف الأقوات فى هذه الديار ، وسهولة تناولها الى الجميع ،
هو من الأمور التى تتعلق بحب الوطن وأهله ، ومن ذاق حلاوة حب الوطن
فلا بد له من السعى والاجتهاد فى إظهار هذه المزية ، ولو تحمل فيها المشقات ،
مع أن صرف الاعتناء فى زراعة أصناف الخضار وإرسالها الى المبيع فى محلات
رغبته ، ما فيه ما يوجب تحمل المشاق ؛ بل هو محض تكسب وانتفاع الى المزارعين ،
حيث أنه من محصولات المرغوبة الراجح سوقها . وإذا نظر أن نقله من أراضى
زراعته الى جهات البنادر واسكندرية ومصر فيه نوع مشقة ، فمن حيث أن
المساعدات المبذولة من العناية الدورية فى تيسير تناول أصناف الأقوات
الى سكان هذه الديار حاصلة بساير أنواعها ، ومن المعلوم أن المزارعين يرسلوا
أصناف الخضار الى الجهات القريبة منهم ، وإذا رأوا كساد فى سوقها
يرسلوها الى جهات الرواج ، فالجهات التى تكون بالقرب من محطات السكة
الحديد ، يصير نقل خضاراتها حالا بعربات السكة الحديد الى محطات الجهات
التي يرغبوا المزارعين نقلها اليها . والأجرة تكون على طرف الميرى مساعدة لهم
على حصول ذلك ؛ فقد استصوب أن تكون هذه المزايا معدودة فى مناقب
من يعول عليهم فى الاهتمام بتقديم الخدمة المهمة الى الوطن ، وهو أن من حيث
موجود كثير من حضرات الذوات ومن عمد الأهالى ، لهم زراعات متسعة

دايرة على ذمتهم في ظل الساحة الحديدية ، ومن المعلوم أنهم يغيروا على حب الوطن بقدر ما يريدوا من كسب مزاياه ، وإذا حصل منهم صرف المهمة في زراعة هذه الأصناف وإرسال محصولاتها الى البنادر والمدن ، فيكونوا بذلك قد أجزوا ما اقتضاه مقام حب الوطن ، فضلا عما يؤول لهم من المنفعة التامة بأرباح محصولات تلك الأصناف ، بواسطة العناية التي تحصل لهم في نقل ذلك بعربات السكة الحديد من غير أن يدفعوا أجرتها . وبما أن ترك تخصيص هذه الزراعة على كافة المزارعين وتعليقها على همم حضرات الذوات والعمد الذين لهم أطيان جاريين زراعتها في الأقاليم ، هو بناء على أن اجري ذلك مما يوجب السهولة التامة في الاستحصال على المقصود ، اعتمادا على ما هو المحقق من حسن اقتدارهم على ابقاء هذه الخدمة الواجبة الى الوطن ، وشدة ميلهم الغريزي الى حب الوطن وأهله ، وأن الذي يعملونه من الهمم في المسابقة من حصوله لا بد من وضوح ذكره بالسن المدح والثناء ، فينبغي أن يصير اعلان ذلك الى حضراتهم من طرف حضرات المديرين ، لأجل أن كلا من حضرات الذوات والعمد يثبت هذه المزية بترتيبه ما تتجه رغبته الى زراعته من ساير أصناف الخضارات ، بما فيها البصل والتوم وساير ما تحتاج اليه الأطمعة ، ويوضح بيانه في كشف واضح يرسله الى المديرية ، والمديرية ترسل بيان ذلك الى ديوان المعاونة السنية في كشف واضح بيان الأصناف بأسماء من رغبوا زراعتها ، كل اسم وقدر فدان ترتيبه وقدر زمام أطيانه وأسماء البلاد المترتب فيها وما هو منها بالقرب الى المحطات وما هو غير قريب من المحطات ، ويمكن تصريف محصوله بالبنادر الكائنة بالأقاليم . وبورود هذه الكشوفة من المديرية ينظر ويعلم منها قدر الذي حصل ترتيبه ، وما بلغت اليه همم من تحوّل عليهم ذلك

فى تحصل هذه المزايا الراجعة الى عمارية الوطن . وعند ذلك يصدر التنبيه
اللازم على مصلحة المرور ، بأن يؤكد على جميع محطات السكة الحديد بمزيد
الاعتناء فى نقل أصناف الخضار التى يحضرونها المزارعين بقصد شحنها
وتوصيلها الى البنادر والمدن ، وأن يكون نقلها فى حال إيصالها الى كل محطة ،
حتى لا يصير لها تعلق من مكثها بالمحطات ، ويعود من ذلك حصول المضره
الى أصحابها وفقد المزيه المقصوده بالذات من هذه الاجراءات . وينبغى
عرض ذلك للأعتاب السنية ، كى إذا وافق تصدر الأوامر الكريمة الى
حضرات المديرين بذلك . هذا ما استتقر عليه الرأى .

١١ محرم سنة ١٢٨١ — ١٦ يونيه ١٨٦٤ (سجل ٦٨ قرارات المجلس الخصوصى)

غرس الأشجار

أمر كريم الى اسماعيل باشا مدير الجفالك والعهد السنية

لقد عرضت علينا شفويا فى الآونة الأخيرة ، أنك ستترع مليوناً كاملاً
من الأشجار ، من أتل وسنط ولبخ ، خلال هذا العام فى قرى العهد والجفالك
التابعة لدارتنا فى الوجه البحرى ، على أن تحصى بمشيئة الله تعالى فى العام القادم ؛
فتأمرك بأن تبذل همتك وتبادر الى غرس هذا العدد بتمامه هذا العام فى القرى
المذكورة ، طبقاً لما عرضت علينا . وسنوفد فى العام الآتى مندوبين من لدنا
بإذن الله تعالى لاحصاء الأشجار المذكورة ، وحيث إننا سنكافئ مفتش الجهة
ومأموريها ونظارها بنسبة الأشجار التى ستمتد جذورها فى الأرض وتنمو بها ،

فاعلم هذا وأذع عليهم أمرنا هذا من الآن وسارع الى احصاء الأشجار
المزروعة فى الأرض فى الوقت الحاضر وأرسل الكشف الينا عاجلا .
فى ١٥ جماد أول سنة ١٢٨١ - ١٦ أكتوبر سنة ١٨٦٤ (سجل ٥٣٧ معية تركى)

أمر كريم الى مصطفى عكوش بك
مفتش العهد والأبعاديات السنية ببنى مزار
يتضمن هذا الأمر الكريم الاحسان الى المفتش المذكور بمبلغ ألف
جنيه بالنظر لمشاهدة سمو الخديو حسن أعماله واعجابه بها، وحيث أن المفتش
المذكور أفاد بأنه غرس مقدارا كبيرا من الأشجار المتنوعة ، فقد وعد سموه
بالاحسان اليه بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه ، اذا اكتسبت الأشجار المذكورة
نموا وكبرت . وعليه صدر هذا الأمر بما ذكر وبلزوم انجاز الوعد الذى صدر
من المفتش ، بخصوص غرس أشجار القصب واتمام زراعة الأشجار الأخرى
للحصول على توجهات سموه مضاعفة .
فى ٤ جماد أول سنة ١٢٨١ - ٥ أكتوبر سنة ١٨٦٤ (سجل ٥٣٧ معية تركى)

بعض احصائيات

من بيردسلى قنصل الولايات المتحدة إلى وكيل الخارجية الأمريكية
من المعلوم أنه قد تم لإصلاح ٣٢٧٤٨٥ فداناً من أراضي الصحراء
فى خلال الخمس السنوات الماضية، أى بمعدل ٦٥٠٠٠ فداناً سنوياً أضيفت

الى المساحات المزروعة . وكل الدلائل تبشر بازدياد هذه النسبة ؛ فان الترع
العديدة التى كاد ينتهى حفرها ، أو الترع الجارى حفرها مع ما أدخل من
مختلف التحسين فى الري ، كل ذلك سيساعد كثيرا على زيادة المساحات
المزروعة فى زمن قريب . (١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٣) ترجمة

بلغت أقساط الأموال والضرائب والسلفيات الزراعية المتأخرة مبلغ
٤٤٦٩١٨٨ جنيها .

(ملف ٣٨ / ٣ عابدين)

تربية المواشى

قضى السلطان والوالى عدة أيام فى باريس ؛ ولكن الحفلات التى نظمت
اكراما للسلطان عبد العزيز وقفت ، لما نعى الى باريس نبأ وفاة الامبراطور
ماكسيمليان ، فاعتنم والى فرصة هذه الفترة ، فزار قسما من المعرض ، كان جميع
الملوك قد أهملوه إلا الامبراطور نابليون الثالث ، فقد يمم والى الى «بيانكور»
حيث أقيم المعرض الزراعى ، وكان برفقة سموه الجنرال بايول وعدد من كبار
الملاك المصريين ، فألقى عليهم سموه حديثا ، بل محاضرة عن الأبقار المعتدة للعمل ،
والتي تعنى فرنسا بتربيتها ، وطاف سموه بالاسطبلات واشترى بعض طلمبات
ذات شأن . ولما علم أن بيانكور ستلقى فى الجزء الثانى من يوليو ، أجمل
أنواع الخيول التى يقتنيها أهل الثراء فى فرنسا وألمانيا ، وعد أن يزور هذا
البلد زيارة ثانية عند عودته من لندن .

من وصف رحلة الخديو الى أوروبا سنة ١٨٦٧ — ترجمة

من الأمر حسن الى اسماعيل

تشرفت فى الأمس بمقابلة صاحب الجلالة الملك (ملك إيطاليا) ؛ فأكرم
وفادتي ، وقد كلفنى أن أبلغ سموكم أنه قد أعدّ نحو من ثلاثين جوادا عربيا ؛
وانتفى عشرة بقرة ، لارسالها الى مصر ، ويودّ الملك أن يعلم هل سموكم فى حاجة
الى عدد آخر من البقر الحلوب ، فيرسله مع العدد الآخر فى بدء الربيع .
(ملف ١/٤ عابدين) ترجمة

الصناعة

القطن

من جازاى قنصل فرنسا الى وزارة الخارجية الفرنسية

اندفعت زراعة القطن اندفاعا قويا فى سبيل الرقى ، فأصبحت نجاحا حسنا ، مما أدى الى انقلاب اقتصادى فى الزراعة والصناعة وتوزيع القوى والثروة فى جميع أنحاء الأراضى المصرية .

عند ما نشبت الحرب الأمريكية ، لم تكن طريقة الحليج التى يستعملها الفلاح لتكفى حاج المحصولات الموفورة ، وأنشئت شيئا فشيئا محالج فى أهم مدن الوجه البحرى ، حلت محل العمل اليدوى والآلات الأقلية التى كانت قليلة العدد بقدر ما كانت بطيئة . هذا الى الواحد والسبعين محلجا التى تعمل للزارعين ، فان بعض الملاك الأثرياء الذين يروون أراضهم بآلات بخارية ، يستعملون هذه القوة فى فصل الشتاء لحليج أقطانهم ، وأن بعض التجار الذين يحتكرون فى أيديهم محصول بلدان متفرقة تبعد كثيرا عن الأسواق العمومية ، أنشأوا محالج للأقطان التى تسلم اليهم . وإذا أضفنا محالج الدوائر السنوية الى هذا الرقم ، بلغ المجموع المائة ، تتراوح طاراتها بين العشرين والمائة ، مجهزة كلها من انكتر على طريقة بلات وتختلف قوة آلاتها من عشرين الى خمسين حصانا .

القطن المستهلك سنويا في ورشتي بولاق وشبرا

قنطار	
عدد	
لزوم ورشة بولاق	٢٢٠٠
» » شبرا	١٥٠٠
	<u>٣٧٠٠</u>

النتائج سنويا من الأقمشة بورشتي بولاق وشبرا

صنف	ورشة شبرا	ورشة بولاق الصغرى	ورشة بولاق الكبرى	جميع يكون
مقطع قماش لزوم مراكب بحر النيل	—	—	٩٠٠	٩٠٠
شرحه لزوم مراكب البحر المالح	—	—	٢٠٠	٢٠٠
طاقة بفتة لزوم عمل بنطلونات الجهادية	٨٩٠٠	٣٤٠٠	٦٣٠٠	١٨٦٠٠
طاقة بفتة لزوم ملبوسات الجهادية	٣٦٠٠	١٠٠	١١٣٠٠	١٥٠٠٠
	<u>١٢٥٠٠</u>	<u>٣٥٠٠</u>	<u>١٨٧٠٠</u>	<u>٣٤٧٠٠</u>

(سجلات عابدين العربية)

السكر

من ستانتون قنصل إنجلترا الى وزارة الخارجية الانجليزية

يبدل الخديو كل مجهود لتوفير انتاج السكر في مصر وقد خصص مبالغ
جسيمة لهذا الغرض .

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٨٧٢ — ترجمة

بلغ عدد مصانع السكر التابعة للدائرة السنوية ، سبعة عشر مصنعا عاملة ،
ونخسة في دور الانشاء .

وفي مكنة السبعة عشر مصنعا أن تنتج ٢,٣٥٠,٠٠٠ قنطارا من السكر سنويا .
أما الخمسة الجدد ، ففي وسعها أن تنتج ٩٠٠,٠٠٠ قنطارا أو ٤,٠٥٠,٠٠٠ طن في السنة .
ويبلغ أبحر العامل المتخصص مثل البناء والنجار ، من ثلاثة الى خمسة
فرنكات يوميا (١٢ الى ٣٠ قرشا) أما غيره فيختلف أبحره من ٧٥ سنتيا
الى فرنكين ، حسب سنه وقوته .

ريخى بك (كتاب الاحصائيات الرسمية)

من يردسلي قنصل الولايات المتحدة الى وزارة الخارجية الأمريكية
... وكانت سنة ١٨٦٦ بدء الازدهار الفائق الذى أصابته هذه الصناعة .
فقد بلغ مجموع الصادرات في العشرة الأشهر الأخيرة ١,٦٠٣,٢٠٩ قنطارا ،
مقابل ٢١٢,٣٨٠ قنطارا في العشرة الأشهر السابقة .

وبلغ مجموع السكر المصنوع في السنة الماضية ١,٥٠٠,٠٠٠ قنطارا .
١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٣ — ترجمة

من كازو قنصل فرنسا الى وزارة الخارجية الفرنسية .

ان التدريب البطيء والصبر في الاختبار والتدرج في التقدم ، كل ذلك
غير مألوف هنا ، ففي سنة ١٨٧٠ دفعت إرادة الوالى هذه الصناعة دفعة قوية
بفائية ، فتمت في الحال نمو كبيرا .

والمصانع التى أنشأها الوالى لصناعة السكر مجهزة على الطراز الصناعى الأخير .
الاسكندرية في ٢٨ أبريل سنة ١٨٧٧ — ترجمة

الحرير

من ستانتون قنصل إنجلترا إلى اللورد كلارندون .

يهم الخديو اهتماما جديا بنجاح المسيو أنكتيل في تربية دودة القز، وقد أبدى رغبته في مقابلته ، لحرض سموه على تنمية هذه الصناعة في أملاكه الخاصة .
القاهرة في ١٠ يونيو سنة ١٨٧٠ — ترجمة

من أنكتيل إلى بارونك سكرتير الخديو

كلفتني سمو الخديو إنماء زراعة التوت في ممتلكاته بالبحيرة ، على نفس الأساس الذي وضعته في ممتلكاته بدسونس ، وإنشاء مبنى (تقفيصة) لتربية دودة القز ، ومحلجا في دسونس على الفور؛ فالتخذت الاجراءات اللازمة لاستيراد الآلات من إيطاليا وتركيبها على أحدث طراز .

لابد من سنتين ونصف لاستكمال زراعة المليون من شجيرات التوت في ممتلكاته، وفقا لأمر سموه وإنشاء المبنى والمحلاج المتقدم ذكرهما . ويكلف ذلك ما يقرب من ١٥٠٠٠ جنيه استرليني ، بما فيها أجر العمال الايطاليين مفصلة كما يأتي :

جنيه	
٦٠٠٠	للسنة الأولى
٦٠٠٠	» الثانية
٣٠٠٠	» الثالثة

زيت البترول

أمر كريم إلى نظارة المالية

بما أن المرحوم سعيد باشا كان أعطى الخواجه بار برو، بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٨٥٩ رخصة رقم ١٨٠، باستخراج زيت البترول من سواحل البحر الأحمر، وهذه الرخصة أخيراً آلت للخواجه بيانكى، وقد كنا أمرنا نظارة الخارجية بعمل مصالحة مع الخواجه بيانكى المذكور عن مشترى تلك الرخصة منه، والآن علم لدينا أنه صار مشتراها منه بمبلغ ثلاث آلاف جنيه افرنكى، فيقتضى سرعة صرف المبلغ المرقوم من المالية إلى نظارة الخارجية، لأجل تقيم هذه المادة بمعرفتها والاستحصا على الرخصة المحكى عنها. وأصدرنا أمرنا هذا لدوائكم لاجراء مقتضاه كما هو مطلوبنا .

بتاريخ ٢٧ ربيع آخر سنة ١٢٩٢ — ٢ يونيو سنة ١٨٧٥ (سجل ١ أوامر عربية)

معمل الألبان

من إسماعيل إلى الملكة فيكتوريا .

قد سلمنى جناب القنصل ستانتون الرسوم الخاصة بمعامل الألبان التابعة لقصر وندسور . وكانت قد سيجت لى الفرصة فى إنشاء إقامتى فى لندن حيث تفضلت جلالتك على بضيافتك الكريمة أن أزور هذه

المعامل وأعجب بما انطوى عليها انشاؤها من آيات الترتيب والفضيلة ، فقد رأيتها أكل نموذج ابلاد راغبة في ترقية فرع من فروع الصناعة الزراعية له ذلك الشأن الكبير .

لذلك سررت أيما سرور ، لتسلم هذه الرسوم التي تنازلت جلالتك فأرسلتها الى بتطفك وحسن التفاتك نحوى .

وانى لمبادر الى نشرها بين زراع بلادى ومن يعنون بصناعة الألبان ، لكى تفيد مصر من رسالة جلالتك الرقيقة ...

يناير سنة ١٨٧١ — ترجمة

صناعات مختلفة

خبز مخبز القاهرة ببولاق ٦٤٩٣١ أردبا من الدقيق فى سنة ١٨٧١ ، وخبز مخبز الاسكندرية ٥٢٨٠٦ أردبا . وهذان المخبران يمولان المصالح العمومية ، ولا سيما الجيش . فضلا عن توزيع الخبز سنويا بالمجان على عدد كبير من المعوزين ، مصريين وأجانب ، وعلى الحجاج الفقراء الذين يمرون بمصر .

كان مصنع الطرايش ينتج ٥٠,٠٠٠ طربوشا سنويا ، يوزع معظمها على رجال الجيش .

أنشأت الدائرة السنية سنة ١٨٧٠ مصنعا للورق بالقرب من المطبعة الأهلية ببولاق ، ويعمل فى هذا المصنع ٢٢٠ عاملا ينتجون ٧٠,٠٠٠ رزمة من ورق الطبع و ١٨ طنا من ورق اللف الذى يستعمل فى مصانع السكر .

أنشأت الحكومة مصنعا لصب المدافع ، وآخر لصناعة البنادق وإصلاحها ، وآخر لإنتاج الذخيرة .

كان مصنع الطوب بقلوب ينتج ٧٠٠,٠٠٠ طوبة سنويا ، وكانت الأحجار تستخرج من محاجر المقطم والمكس ، وكانوا من قبل يهدمون المباني القديمة لاستعمال أحجارها .

ازدهرت أيضا صناعة الجلود وصناعة الزجاج .

وكانت تعمل أيضا آلاف من المصانع الخاصة في جميع أنحاء البلاد .
رينى بك (كتاب الإحصائيات الرسمية)

الأشغال العمومية

انشاء نظارة الأشغال

أمر كريم الى نوبار باشا ناظر الأشغال العمومية

ليس بخاف عليكم أن أساس تقدّم بلادنا هو الزراعة والفلاحة فقط ،
وحيث إن الاهتمام بالزراعة على أحسن صورة ، يتوقف على انشاء القناطر
والبرامج والترع والجسور والعمليات المماثلة لذلك ، وأن هذه الانشاءات
المقتضى ايجادها واقامتها فى الأقاليم وتسوية وترتيب الأبنية اللازم اقامتها فيما
بعد بمدينتى مصر المحروسة والاسكندرية كما ينبغى ، يحتاج الى جهود ودقة ،
فبناء عليه قد اقتضت المصلحة تشكىل نظارة باسم ديوان الأشغال العمومية .
ورأينا من المستحسن احالة القناطر الخيرية الى هذه النظارة . كما يجب أن
يكون الأورناطو (التنظيم) وقلم ادارة الهندسة من فروع الديوان المذكور .

٨ رجب سنة ١٢٨١ — ٧ ديسمبر سنة ١٨٦٤ (سجل ٥٣٩ ممية تركى)

الترع

من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٧٢ أنشئت ١١٢ ترعة ، مجموع مكعبها
١٢٣ مليون مترا ، يجدر أن نخص بالذكر منها :

ترعة الاسماعيلية طولها ٩٨ كيلومترا، مكعب الحفر ١١ مليون مترا مكعبا

» الابراهيمية » ١٥٠ » » » ٣٩ » » »

» البحيرة » ٤٢ » » » ١٠ » » »

وترعة الاسماعيلية ترعة ملحقة بقناة السويس ، تبتدىء عند القاهرة وتنتهى الى بحيرة التمساح ، وتشق الصحراء ومديرية الشرقية على طول ١٤٠ كيلومترا ، فهى تجلب الخصب لسهول شاسعة جدداء ، وسيكون من آثارها بعد بضع سنوات ، عند ما تستصلح الأرض بزراعات أخرى ، أن تنتشر زراعة القطن والأشجار الكبيرة التى تستغل .

(من كتاب ريخى بك) ترجمة

من بيردسلى قنصل الولايات المتحدة الى وزارة الخارجية الأمريكية

... هذا وقد ظهرت جميع الترع تطهيرا تاما ، وعمق كثير منها ، وبنيت جسور واسعة على طول النيل فى الدلتا لضبط مياه الفيضان .

١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٣ — ترجمة

الكبارى

مجموع الكبارى التى بنيت بين ١٨٦٣ و ١٨٧٢ أربعائة ستة وعشرون ،

منها ٢٧٦ فى الوجه البحرى و ١٥٠ فى الوجه القبلى .

وأنشئ كو برى عظيم فى القاهرة بقصر النيل ، كلف أكثر من مائة ألف

جنيه مصرى ، وبدأ المرور عليه فى فبراير سنة ١٨٧٢ ، طوله ٤٠٦ أمتار من

القنطرة الأولى الى القنطرة الأخيرة ، يتجزأ على الوجه الآتى :

- الجزء المتحرك طوله ٦٤ مترا من ناحية المدينة (الضفة اليمنى) .
 - وجزءان نهائيان طول كل منهما ٤٦ مترا .
 - ونحسة أجزاء متوسطة طول كل منها ٥٠ مترا .
- (من آاب ريئى بك) ترجمة

ميناء الاسكندرية وميناء السويس

إن الأعمال الخاصة بميناء الاسكندرية والسويس تهم تجارة البحر المتوسط والشرق الأقصى الى أبعد حد؛ فهى بنوع ما تكلمة لقناة السويس وموضع نفار لمصر لا تقل عن هذه .

ابتدأت الأعمال التحضيرية لميناء السويس فى مايو ١٨٧٠ ، ووضع الخديو اسماعيل الحجر الأساسى الأول للأبذية الداخلية فى ١٥ مايو ١٨٧١ . وفى اليوم ذاته ، بدأ وضع الكتل الحجرية الصناعية لحاجز الأمواج . وهذا المشروع يكلف مليونين من الجنيهات وسيتم تنفيذه فى سنة ١٨٧٦ .

أما الأعمال الخاصة بميناء السويس ، فقد بدأت فى سنة ١٨٦٦ وستنتهى فيما بين ١٨٧٣ و ١٨٧٤ وقدّرت تكاليفها بأكثر من ٣٢ مليوناً من الفرنكات .

(من كتاب ريئى بك) ترجمة

جنيه

بلغ ما صرف على ميناء الاسكندرية ٢٣.٣٢٦٨

» » » » السويس ١٣٩٧٦٤٥

» » » » الحوض العام ١٢٩٥٣٦

(ملف ٣٨ / ٣ عابدين) ترجمة

الفنارات

إذا استثنينا منارة الاسكندرية وقد تناولها الاصلاح فيما تناول ، فان جميع المنائر المصرية أنشئت في الفترة الواقعة بين ١٨٦٣ و ١٨٧٢ بما فيها منارة السويس ، التي حلت محل النار الطائفة . ولا أدل على الخدمات التي أدتها الى الملاحة ، من قلة الحوادث التي وقعت في المياه المصرية وندرتها اذا قيست بغيرها ، ففي المياه المصرية من البحر الأحمر بوجه خاص وهو البحر الذي كان الملاحون يخشون مخاطره ، لم يغرق في سنة ١٨٧٢ الا سفيتان من السفن الشراعية الخفيفة جدا .

لسواحل البحر المتوسط سبع منائر اليوم ، ولسواحل البحر الأحمر خمس ، وهناك أربع تحت الانشاء ؛ ثلاث منها للبحر الأبيض المتوسط وواحدة للبحر الأحمر .
(من كتاب رينى بك) ترجمة

بلغ ما صرف على الفنارات ١٧٠٠٠٠ جنيه .
(ملف ٣٨ / ٣ عابدين) ترجمة

تجميل القاهرة التنظيم

من يبردسلى قنصل الولايات المتحدة الى وزارة الخارجية الأمريكية رأى اسماعيل ما يترتب من الفوائد على إنشاء مركز دائم لحكومته ، تلتف حوله شتى الوزارات ، فقرر ألا يجعل القاهرة عاصمة ملكه فحسب ، بل أن

يجعلها عاصمة تليق بمصر، لذلك أنفق أموالا كثيرة وبدأ الجهود في همة قلما يتحلى بها أمير شرقي، فعكف على العمل في خمس السنوات الأخيرة، لتجميل هذه المدينة التي يمكن تفضيلها اليوم على عدة عواصم أوروبية .

القاهرة في ٩ نوفمبر سنة ١٨٧٢ — ترجمة

من يردسلى قنصل الولايات المتحدة الى وزارة الخارجية الأميركية

بلغ التجميل والتبديل في القاهرة من بضع سنوات ، مدى يصعب على الأجنبي تقدير طبيعته ومداه حق التقدير .

وسكان القاهرة نصف مليون نسمة ، وهي قائمة بالقرب من المقطم ، على مسيرة ميل ونصف من النيل . ومنذ ست سنوات لم يكن الحيز الواقع بين القاهرة والنيل وبولاق الا أرضا واسعة منخفضة ، تغمرها مياه الفيضان ولا ترزع منها غير بقع عند انحسار هذه المياه . وهذا الحيز اليوم هو الحى الحديد الجميل ، ويسمى بحى الاسماعيلية ، تكريما لسمو الخديو . وقد ردم على ارتفاع يتراوح بين ستة أقدام وثمانية بالأتربة التي جلبت من أنحاء المدينة ، وقد خططت فيه طرق واسعة لسير العربات ، تحف بها الأشجار ومنحت الأرض بالمجان لمن يتعهد بأن يقيم عليها بناء معين الرسم . وهكذا أنشئت مدينة جديدة تماما تتألف من أبنية رائعة ، تمتد من المدينة القديمة الى ضفاف النيل فكانها نشأت بفعل من السحر .

كانت البقعة الشاسعة المعروفة باسم الأزبكية ، تقوم على جوانبها بمجموعات من الدور الأوربية ، يتألف منها الحى الافرنجى . ولم تكن هذه البقعة أيام الفيضان الا بحيرة واسعة فاذا انحسرت المياه أصبحت مأوى للكلاب ،

ومسرحا للجنايات ومجتمعا للسوقة ، وقد استحوالت اليوم الى حديقة عمومية رائعة الجمال ذات ممرات رملية وطرق ظليلة ومروج خضراء . ومما يأخذ فيها بالآلأباب ، بحيرة صناعية هى آية فى الجمال ، وتحف بهذه الحديقة أبنية أخاذة المنظر منسقة على طراز واحد .

وفى داخل المدينة ، خطمت طرق جديدة واسعة ، توفر سبل المواصلات وتجلب الهواء والنور الى أحياء تزدهم بالسكان ، وتوفر الآلات الماء العذب لأحياء المدينة بأسرها ، مقابل مساهمة فى النفقات اللازمة . وهناك مصنع للغاز يورد ستة آلاف متر مكعب فى اليوم ينير الطرق والميادين العامة .

والطرق الجديدة كلها مرصوفة رصفا متقنا ، ومحفوفة بالأفاريز ، وبها مجار . وأنشئ فى شمال المدينة حى جديد اسمه الفجالة ؛ وفى الشمال الشرقى خط حى جديد آخر . وتجرى الأعمال لردم الحفر ولتعبيد الأرض ؛ وقد تراكت عليها أكوام من الأتربة نقلت إليها من أطراف المدينة على مرّ الأحقاب ويخترق هذين الحيين طريق واسع ، يوصل الى موقع هليوبوليس القديم والى العباسية ، على طرف الصحراء حيث تقوم المدارس الحربية .

وكذلك أنشئ طريق جميل جدا للعربات ينتهى الى الأهرام ، ويجتاز الجسرين الجسديين فى الجزيرة ؛ ويجرى العمل على تحويل هذه الجزيرة تحويلا سريعا الى حديقة عمومية غناء وحديقة للحيوانات . وسيقام فيها أيضا المتحف المنوى النشأه عن قريب ؛ وكذلك يشرع فى إنشاء حديقة شاسعة شرقى الجزيرة . وشيد الحديو مسرحا كبيرا جدا للأوبرا الايطالية وآخر أصغر منه للكوميديا الفرنسية . وبنيت حنفيات عمومية كبيرة ومساجد وقصور عديدة .

وفي كل النواحي نشاهد آيات النشاط والتحسين ، تذكر نشاط الغرب
أكثر مما تذكر عادات الشرق .

القاهرة في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٣ — ترجمة

وازداد طول الطرق العامة من ١٨٠٠٠ مترا الى ١٨٠٠٠٠ م ومساحتها
من ١٤٧٠٠٠ مترا مربعا الى ٥٤٧٠٠٠ مترا مربعا .
وقد بلغت النفقات في هذا الباب ١٦٠٠٠٠٠٠ جنيها .
من كتاب ريغي بك ١٨٧٣ — ترجمة

تجميل الاسكندرية

تبليط الحى التجارى على مساحة ١٠٠٠٠٠٠ مترا .

» داخل المدينة » » ١٠٠٠٠ »

اعادة بناء رصيف لترعة المحمودية .

بناء السلخانة .

بناء السوق .

بناء البورصة .

وقد بلغت النفقات في هذا الباب ٤٦٣٦٩٢٢ جنيها .

(ملف ٣/٣٨ عابدين)

المساجد

(في القاهرة) ٢٠ مسجداً جديداً ، منها مسجد الرفاعي المبني على طراز
نخم بالقرب من القلعة ، وقد قامت بنفقاته سمو الأميرة والددة الخديو .
ولهذا المسجد ملحقاته : ملجأ للأيتام وتكية للنسوة العاجزات .

(في الاسكندرية) ٣ مساجد جديدة

من كتاب ريخى بك — ترجمة

المياه الجارية في الاسكندرية

تنازلت شركة المياه عن حقوقها للحكومة المصرية نظير مبلغ
٣٥٦٠٧٧ جنيهاً .

المياه الجارية في القاهرة

يشمل نظام توزيع المياه في القاهرة ، منشأة رئيسية في جهة معمل
البارود ، على طريق مصر القديمة ، يوفر الماء الى داخل المدينة كلها ، بما فيها
القلعة والأحياء العالية ؛ ومنشأة مساعدة في بولاق تمت في سنة ١٨٧١ ، توزع
الماء للأحياء الواطئة وتقوم بحاجة الرش ، وخزان كبير في العباسية تم انشاؤه
سنة ١٨٧٢ طاقة أحواضه ومرشحاته ٣٠٠٠٠ متراً مكعباً ، وهو يستمد
الماء من منشأة بولاق ويوزعها على الأحياء المجاورة .

من كتاب ريخى بك ١٨٧٣ — ترجمة

أمر كريم

بما أن معظم سكان القاهرة يتّونون بالماء من حنفيات شركة الماء، لسهولة ورخص ثمنه، ونظرا إلى أن المياه التي يستهلكها الجمهور تجلب إلى المدينة من التربة الاسماعيلية، لا من نهر النيل الأصلي، بواسطة وابورات الشركة المركبة فيها، وطبيعى أن ماء التربة المذكورة ليس كماء النيل لا في اللذة ولا في الجودة. وحيث أن الماء الذى سيستهلكه عامة الشعب من المرافق العامة الضرورية التي لها أبلغ الأثر في الصحة العمومية، وبناء على ما هو ملتزم لدينا من أن يكون الشعب مستريحا مطمئنا من ناحية استهلاك الماء، فهذه الاعتبارات كلها كانت قد أوجبت البحث عن طريقة تضمن للأهلى الحصول على حاجتهم المائية بيسر وسهولة، فكنا أصدرنا إلى حضرتمكم أوامرا وتعليماتنا في هذا الصدد.

وقد علمنا مما عرضتموه أخيرا، أنكم بناء على أوامرنا قد درستم الموضوع، فظهر أنه وإن كان من الممكن تحقيق الغرض الذى ننشده بحفر قناة بين النقطة التي ركبت فيها وابورات الشركة وبين النيل، وتركيب وابور في قسم القناة عند اللزوم، إلا أن هذه العملية تحتاج إلى وقت طويل، مع أن الحالة القائمة الآن تتطلب إيجاد حل سريع عاجل، لذلك اقترحتم أنه ريثما يتم مشروع حفر القناة، إذا ركبت الآن الوابورات بصفة مؤقتة فواصل بواسطتها ماء النيل إلى آبار الشركة، فهذه الطريقة لتحسن المياه. بيد أن هذه العمليات سواء كانت تشغيل الوابورات المؤقتة وتركيبها أو حفر القناة المشار إليها فيما بعد، تحتاج إلى تكاليف تقدر بخمسمائة وخمسين ألف فرنك، مع العلم بأن الشركة ليس عندها المال في الوقت الحاضر فلا تقدر على تحقيق مشروعات فوق العادة من هذا القبيل.

نعم علمنا هذا، ونشعركم بما أن إرادتنا تقتضى أن يوفر للشعب الماء الذى يعدّ من المرافق العامة الضرورية، على أن يكون جيداً سهل التناول، فقد رأينا أن تقوم دائرتنا بصرف النفقات اللازمة للعمليات التى أشرتم إليها. وحيث إن لدائرتنا فى صندوق الشركة ١٢٠٠ حصة، كل حصة قيمتها خمسمائة فرنك فتكفى ١١٠٠ حصة منها لتكاليف العمليات المارة الذكر، وإنى تنازلت عن هذه الحصص إلى الشركة بشرط أن تنفق قيمتها للعمليات المذكورة. وإذا علمتم ذلك فعليكم بالعمل على صرف هذه المبالغ التى اختيرت لتوفير الراحة والرفاهية للشعب، على العمليات المتقدمة الذكر خاصة، وبذل المهمة والمساعى لتحقيق الغرض المنشود.

٢٣ شعبان سنة ١٢٩٠ (سجل بدون رقم معيه تركى)

الانارة بالغاز

من روستان إلى وزير الخارجية

فى ١٥ فبراير من السنة الماضية حصل المسؤوليون، صاحب امتياز الإنارة بالغاز فى مدينة الاسكندرية، على عقد من الحكومة المصرية بمنحه نفس الامتياز لمدينة القاهرة وضواحيها لمدة ٧٥ سنة. ومنذ منح الامتياز حاولت الادارة — على غير جدوى — شراء قطعة أرض تلائم حاجة المشروع، وقد علم الوالى بهذه المساعى العقيمة فقدم لها معونته الكريمة، بأن رخص لها اختيار قطعة أرض من أملاك الحكومة فى مشارف المدينة.

القاهرة فى ١٧ أبريل سنة ١٨٦٦ — ترجمة

”مقدمة عقد الامتياز للإنارة بالغاز في مدينة القاهرة“

قد رخص سمو الوالى للسيو شارل لبيون ، صاحب امتياز الإنارة بالغاز في مدينة الاسكندرية ، فى أن يقوم بجميع الأعمال اللازمة لإنشاء مصنع للغاز ووضع الأنابيب اللازمة بمدينة القاهرة وتوابعها (بولاق — مصر القديمة) ، وذلك تحت مسؤوليته .

٣١ مارس سنة ١٨٧٠ (ملف ١ / ٣١ عابدين) ترجمة

ملخص أمر كريم الى محافظة الاسكندرية

”سوية شوارع الاسكندرية لحد المحمودية، والاهتمام بكنسها ورشها وتنظيفها، وترتيب الخدمة اللازمة لهذه الأشغال ، وتنظيم الأنفاس اللازم ترتيبها للضبطية، علاوة على الموجود، حسب الأمر الصادر بتاريخ ٦ شعبان سنة ١٢٧٩ وبمرة ١١ والحضور الى الديوان الخديوى باستصحاب الترتيبين المذكورين .

فى ١٢ شعبان سنة ١٢٧٩ — ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ (سجل ٥٢٥ معية نركى)

أمر كريم الى محافظة مصر

حيث إنه من ضمن الاتفاق المعقود مع قومبانية مياه المحروسة أن المواسير والحنفيات اللازمة لأخذ المياه لرش الطرق تكون على حساب الميرى ، فاهتموا فى سرعة احضارها وتركيبها .

٩ ربيع الثانى سنة ١٢٨٩ — ١٦ يونيو سنة ١٨٧٢ (سجل ١٩٤٠ أوامر عربية)

السكك الحديدية

أهميتها في نظر الخديو

من اسماعيل الى وفد من شركة الشرق

(بينانسيو لاراند اوريفنتال كومباني)

إن وسائل النقل فرع من فروع الادارة، ما فتئت أوجه اليه عناية فائقة، وسيتمى عما قريب انشاء خطوط جديدة للسكة الحديدية مما يقصر المسافات تقصيرا آخر. ونأمل أن البلاد ستجنى من فوائدها، ما يعوّض عن التضحيات التي تحملتها، وهي تضحيات تعاملها الشركة كل العلم .

٤ ربيع آخر ١٢٨٤ — ٥ أغسطس ١٨٦٧ (الوقائع المصرية رقم ١٢٨)

بعض إحصائيات

ميل	الخطوط التي أنشئت قبل سنة ١٨٦٣
١٣١	خط الاسكندرية — القاهرة
٢٤	» بنها — الزقازيق

میل	الخطوط التي أنشئت بين ١٨٦٣ و ١٨٧٢
١٣١	ازدواج خط القاهرة — الاسكندرية
٢٤	» » — الزقازيق
٨٨ ٣/٤	خط قليوب — المنصورة
١٠٣ ٣/٤	» الزقازيق — السويس (مزدوج الى الاسماعيلية)
٣٣	» طنطا — المنصورة عن طريق سمود
٦٠	» زفتى — دسوق
١٨ ٣/٤	» طنطا — شبين الكوم
٨	» ميت بره — بنها
٢٥	» طابحا — شربين — دمياط
١٥١	» القاهرة — المنيا
٢٥	» المنيا — الروضة
٧ ١/٢	مواصلة القناطر
٣	» العباسية
٢٥	» الفيوم
٨	» أبا الوقف
٩	» بنى مزار
١٦	» أبو كساه

الخطوط الجارى انشاؤها	ميل
امبابة — ايتاى البارود	٨٥
دسوق — دمنهور عن طريق العطف	١٢
دسوق — شربين	٥٨
الروضة — منفوط — أسيوط	٥٣
	<u>٢٠٨</u>

ولهذه الشبكة ٦٨ محطة سبعة عشر منها لمصر الوسطى والعليا والواحدة
والخمسون الباقية للوجه البحرى .
ملفات عابدين

تقرير مقدم من الحكومة المصرية الى مؤتمر الاحصاء الدولى
فى العشر السنوات الواقعة ما بين سنة ١٨٦٣ و ١٨٧٢ ، أنشئت شبكة
السكك الحديد المصرية ، فقبل تولى الخديو العرش كانت حكومتنا سلفيه قد
أنشأت ٣٤٥ ميلا من السكة الحديد بما فيها خط القاهرة — الاسكندرية ،
الذى بدأه عباس باشا ، وخط القاهرة — السويس الذى اتضح فيما بعد أنه
ردىء . فعدل عن استعماله ، فهذا الرقم أى ٢٤٥ ميلا (أو بالأحرى ١٥٥ ميلا
إذا لم نعتبر إلا الخطوط القديمة المستعملة اليوم) ، قد رفعت حكومتنا الخديو الى
١١١٢ ميلا ، فيكون قد تضاعف سبع أو ثمانى مرات . وفوق ذلك ستستغل
عن قريب ٢٠٨ أميال جديدة ، فتزيد هذه النسبة المشرفة على ارتفاعها الحالى ،
وستلحق بها أعمال جديدة على الفور فتبلغ الشبكة المصرية الأوج فى نموها .
وهناك مشروع عظيم سيتوج تلك المنشآت الواسعة ، هو من ابتكار
الخديو ، ولا يزال تحت البحث . كانت سكة حديد السودان موضع دراسات

متواصلة بدت في سنة ١٨٦٤ واستؤنفت أخيرا؛ وقد اتضح اليوم أنه يمكن إنشاء هذا الخط بمائة مليون من الفرنكات . أما أثر هذا المشروع في نمو الثروة العامة فيفوق الحصر .

ومع استبعاد هذا المشروع العظيم الذي سيكون تمة جميلة لشبكة السكك الحديدية المصرية ويزيد أهميتها زيادة عظيمة ، نرى من الفائدة الموازنة بين هذه الشبكة كما أنشأها الخديو وبين خطوط السكة الحديد في الخارج مما لدينا من خطوط حالية طولها ١١١٢ ميلا (١٧٨٠ كيلومترا) ، حتى بغض النظر عن المزدوج منها ، يفوق شبكات السكك الحديدية في هولندا (١٤٥٨ كيلومترا) وسويسرا (١٤٧٢ كيلومترا) والدانمارك (٨٧٦ كيلومترا) والبرتغال (٧٨٧) ورومانيا (٨٠٦) وتركيا (٢٩٨) واليونان (١٢ كيلومترا) .

وبالقياس الى عدد الأهالي في مصر وقدره ٥٢٥٠٠٠٠٠ ، يكون لكل مليون من الأهالي ٣٣٩ كيلومترا . وهي نسبة تفوق النسب في إيطاليا (٢٣٩ كيلومترا) والنمسا والمجر (٣٣٥) وإسبانيا (٣٣٠) والبرتغال (١٩٧) ولا تقل إلا عن نسب البلجيك (٥٩٨) وانكلترا (٧٩٣) وهولندا (٤٠٠) وألمانيا (٥١٤) وسويسرا (٥٤٩) وفرنسا (٤٨٣) والدانمارك (٤٨٧) والسويد (٤٤٠ كيلومترا) .

الخدمات التي تؤديها السكة الحديد للبلاد ، خدمات عظيمة ، وهي لا بد نامية كلما شعر الأهالي بمزاياها . وحسبنا عقد مقارنة بين مصر وروسيا في شأن ما نقلت الخطوط الحديدية من المسافرين . ففي سنة ١٨٧١ نقلت الخطوط الحكومية وغيرها بروسيا ١٨٠٣٧٧١٨ مسافرا ، فإذا اعتبرنا أن عدد السكان

٧١٨٧١٤٦٩ (فيما عدا سيبيريا) كانت النسبة ٢٣٣ مسافرا لألف نفس. وإذا اعتبرنا أن طول الخطوط المستغلة ٢١٣٤٥ كيلومترا، كانت نسبة المسافرين الى طول الخطوط ٨٤٠ مسافرا لكل كيلومتر، وكانت هذه النسبة في مصر للسنة عينها ٣٤٤ مسافرا لألف نفس و ١٠٠٧ مسافرين لكل كيلومتر.

وإذا غرض النظر عن حركة الترانسيت الدولي، وهي حركة تضيف عاملا استثنائيا الى عوامل الحركة في مصر، كانت النسبة مع ذلك ٣٤٠ مسافرا لألف نفس و ٩٩٣ مسافرا لكل كيلومتر.

في سنة ١٨٧٦ (ملف ٢٣/٤ عابدين) ترجمة

البريد

شراء الحكومة لمكاتب البريد الايطالية

بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٦٤ وقع على عقد بيع بين المسيو موتسى من جهة ومصرف ديرفيو وشركاه من جهة أخرى ، اشترى الأخير بمقتضاه لحساب الحكومة المصرية ، مكاتب البريد التي كان يديرها المسيو موتسى ، وذلك بمبلغ ٤٦٠٠٠ جنيه وكسور . وسلمت هذه المكاتب بتاريخ ٢ يناير سنة ١٨٦٥ وصدر أمر عال بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٦٥ ، باقرار الصفقة وضم أرباح مكاتب البريد الى إيرادات الدولة .

(ملف ١/٦١ عابدين) ترجمة

استعمال طوابع البريد

أمر كريم الى نظارة المالية

لما كان في استعمال طوابع البريد بدلا من الأجرة ، كما هو جار في أوروبا سهولة وفائدة ، فقد طبعت طوابع البريد اللازم استعمالها وتداولها في هذه الديار بأوروبا ، بإشراف موتسى بك مأمور إدارة البريد المصري واستحضرت أخيرا . ولما كانت هذه الطوابع قائمة مقام النقد بأن تتداول في الأخذ

والعطاء بقيمها المقررة ، فقد أوصينا المأمور المشار إليه بأن يسلم الطوابع المعلوم مقدارها التي استحضرها الى المالية ، لتحفظ بها تمهيدا لأخذ المقدار الذي يحتاج اليه من المالية أولا فأولا وتقديم الايصال من الذي يأخذها من خزانة ديوان الأشغال العمومية الى المالية كلما ورد على الخزانة المشار اليها الأثمان المتجمعة من صرف الطوابع المذكورة . وقد أصدرنا أمرا بهذا لتنفيذوا مقتضى ما أسلفنا فيه .

١٧ جماد أول سنة ١٢٨٢ — ٨ أكتوبر سنة ١٨٦٥ (سجل ٥٥٧ معيه تركي)

اتساع خدمة البريد

فتتح مكتب مصرى للبريد فى استامبول فى سنة ١٨٦٥ . وفتحت مكاتب البريد فى الوجه البحرى وبمصر الوسطى فى سنة ١٨٦٧ ، وبمصر العليا سنة ١٨٧٣ ، وفى السودان سنة ١٨٧٧ ، وفتحت مكاتب مصرية للبريد فى جده وأزمير سنة ١٨٦٦ ، وفى غاليبولى وبغروت وكذلك فى قوله وسلانيك وطرابلس الشام سنة ١٨٧٠ . (ملف ١/٦١ عابدين) ترجمة

توحيد مكاتب البريد

من رياض باشا الى القناصل

تعلمون أن المؤتمر الدولى الذى عقد بمدينة برن ، فتر إبرام معاهدة لتبسيط وتوحيد خدمة البريد فى كثير من البلدان تحت إشراف اتحاد

يسمى «الاتحاد العام للبريد» ؛ وستسرى هذه المعاهدة ابتداء من أول يوليو سنة ١٨٧٥ .

وأول ما تفرضه على كل من البلدان ، هو طبعاً أن تساهم على قدر طاقتها في تحقيق فكرة التبسيط والتوحيد هذه تحقيقاً تاماً ، وهى الركن الأساسى للمعاهدة وجوهرها .

والحكومة المصرية لا تستطيع القيام بهذا الالتزام بأكمله ، ولا أن تساهم كما تود وكما يجب أن تساهم في تحقيق هذا الغرض العام الذى تهدف اليه المعاهدة ، ما لم تعمل منذ الآن الى التدابير التى تؤدى الى توحيد البريد في أرضها .

وفى أرجاء مصر اليوم مكاتب أجنبية للبريد ، أقيمت فى وقت كانت الحال فيه تختلف عما هى عليه الآن ؛ وعلى ذلك فإن مصر مقسمة دوائر بريدية على قدر ما بها من تلك المكاتب .

وبدهى أن استمرار هذه الحال لا يتفق وفكرة التوحيد هذه ؛ فإن تطبيقها قد يصطدم دائماً بهذا التقسيم وهو عقبة كأداء فى سبيله .

وقد تساهلت الحكومة المصرية بما يحدوها من روح التسامح ازاء الدول الصديقة ، فتركت هذه المكاتب قائمة ؛ غير أن هذا التسامح لا يعنى أنها قد تنازلت عن حقها .

واليوم ونحن ازاء معاهدة برن - وقد تغيرت الحال - فإن الحكومة مضطرة الى استعمال حقها بأكمله دون أى اضرار لنقل البريد عن مصر (ترانسيت) .

تقدير الدول

من بردسلي قنصل الولايات المتحدة الى وزارة الخارجية الأمريكية

ترغب الحكومة المصرية أن تأخذ على عاتقها خدمة البريد . وتأمل أن تحمل الدول الأجنبية على إلغاء مكاتبها البريدية الموزعة في مصر ، وأظننا نستطيع اجابة هذا الطلب .

وخدمة البريد في مصر — ولو أنها لم تبلغ درجة الكمال — منظمة تنظيما حسنا ؛ انها تلائم حاجات الوقت الراهن ؛ ومكاتب البريد اليوم موزعة توزيعا حسنا ومهياة تهيأ طيبا . وقد شيدت في العام الماضي عمارة كبيرة تستخدم الآن مكتبا مركزيا للبريد .

القاهرة في ٤ فبراير سنة ١٨٧٥ — ترجمة

من جون تيملى الى الاونورا بل روبرت بورك

(مصلحة البريد الانجليزية)

يقتر المدير العام للبريد بأن مصلحة البريد المصرية تدار ادارة حسنة — على ما بلغه — وأنها فوق ذلك مستعدة لاتباع كل وسيلة من شأنها تحسين نظام البريد .

وقد استنتج اللورد مانرز من ذلك ، أنه اذا قبلت كل الدول التي لها اليوم مكاتب بريد في مصر أن تغلق مكاتبها وأن تعهد ببريدها الى مكتب البريد

المصري ، فان حكومة جلالته تستطيع بكل اطمنان أن تلغى مكسبي البريد التابعين لها في الاسكندرية والسويس .

ويلاحظ أن رأى اللورد مانرز في هذه المسألة مخالف للرأى الذى أبداه ، عند ما قدمت الحكومة العثمانية مذكرة طلبت فيها سحب مكاتب البريد البريطانية في استامبول ومن المدن التركية الأخرى ، ولكن يظهر أن الظروف الخاصة بكل واحدة من هاتين الحالتين ، هى التى سببت اختلاف هذين الرأين .

ففى تركيا لا يوجد أى نظام للبريد يمكن أن يقوم بالأعباء التى تضطلع بها اليوم مكاتب البريد الأجنبية ، بينما قد أنشئ فى مصر منذ بضع سنوات ، مكتب بريد وطنى حسن الادارة ، يؤدى عمله على وجه مرض ، وهو قد حاز ثقة الجميع وتقديرهم .

لندن فى ٣ مارس سنة ١٨٧٥ — ترجمة

من السير هنرى اليوت سفير انجلترا الى وزارة الخارجية الانجليزية

إن ادارة البريد (الانجليزية) لم تتلق تقريرا أية شكوى عن التأخر أو عدم الانتظام فى توزيع البريد فى القاهرة أو فى المدن الداخلية فى مصر .

فليست مصلحة البريد المصرية حسنة الادارة فحسب ، ولكنها فضلا عن ذلك مستعدة للأخذ بكل الوسائل التى من شأنها تحسين سير نظام البريد .

وإذن فهناك من هذه الناحية فرق كبير بين مصر وتركيا . وتعتقد حكومة جلالته أن هذا الاختلاف ، يكفى فى ذاته لتبرير الموقف المتعارض الذى وقفته فى كل واحدة من هاتين الحالتين على التوالى .

استامبول فى ٢٥ مارس سنة ١٨٧٥ — ترجمة

من الدوق ديكا ز الى المسيو جافار

أبلغت الحكومة العثمانية سفيرنا في استامبول بمذكرة — تجدون صورتها مرفقة بهذا — أنها استنادا الى معاهدة برن ، تحتفظ لنفسها باحتكار البريد في أراضيها ابتداء من أول يناير ١٨٧٦ ، وهو التاريخ الذي تعتقد أنها ستكون قد انتهت فيه من إعادة تنظيم مصلحة البريد التابعة لها .

واذن فمن المرغوب فيه أن توحد الدول جهودها ونفوذها للاحتفاظ بمكاتب البريد الأجنبية في موانئ السلطنة العثمانية الى ما بعد التاريخ الذي حدّدته الحكومة العثمانية .

وأعتقد أيضا أن من واجبي الاصرار على أن من المناسب — كما كتب اليكم في ٢٨ يناير الماضي — مقابلة مطالب الحكومة المصرية بمثل هذه المقاومة . واني لأعترف بأن نظام مصلحة البريد الحديوية أرقى كثيرا من نظام المصلحة العثمانية ، ولكن الالغاء العاجل لمكاتب بريدنا في مصر ، يؤثر في رفضنا تطبيق هذا الاجراء في تركيا .

فرسائل في ١٢ يونيو سنة ١٨٧٥ — ترجمة

الصحة العمومية

الاعتناء بالأمور الصحية

أمر كريم

من حيث أن الاعتناء بإزالة ورفع المواد المضرّة بالصحة الجسمية هو أمر مقدّم عما سواه، وكما هو من المشاهدات الواقعية والمجربات الطبيعية أن ما يتخلف من مياه النيل والنشع ببعض البرك والخفر، مع ما يلقي على وجه الأرض من أجسام المواشى الميتة وما يتخلف أيضا من القاذورات والعفوشات والأتربة والأسبحة بالجهات المسكونة والطرق المسلوكة والغير مسلوكة، بجميع ذلك ينشأ عنه الوخامة والعفونة وتتصاعد منه روائح كريهة؛ وتتصاعدها فساد صفاء الأنجزة الجوية. ومن ذلك يحصل تأثير مضر بالصحة الانسانية والحيوانية، هذا فضلا عن المتوقع من عدم الاعتناء في تطعيم الجدرى. وحيث أن هذه المواد مما لا يخلو وقوعها بالجهات، مع سبق صدور التنبيهات والتأكيدات بإزالة ما يتوقع منها، سيما والآن قد طرق مسامعنا ما أنهاء رئيس مجلس الصحة في هذا المعنى رقم ١٤ جماد آخر سنة ١٢٨١ نمرة ٣٩، ما يفهم منه توقعات هذا الأمر، وحيث أن أقصى آمالنا دفع ورفع ما يورث البسّاد والعباد الضرر ووقاية الصحة الجسمية مما يبق بها لتزايد عمّارية ونمو أهالى هذا القطر؛ قد صدرت أوامرنا عموما وهذا لكم لتلاحظوا إزالة هذه المواد مع التنبيه والتأكيد التام والعام بإزالة القاذورات والرم من

الطرقات وجهات السكة ، وإيقاع النظافة مهما أمكن ، وردم مبارك المياه بالطرق التي لم يعقبها ضرر لأحد مامن قبيل ذلك ، والأخذ في تطعيم الجدرى للأطفال ؛ حتى أنه بالاعتناء فيما ذكر بحول الله تعالى وقوته ، تزال الضرورات التي تتوقع من هذه الأسباب يكون معلومكم .

٢٤ شعبان سنة ١٢٨١ — ٢٢ يناير ١٨٦٥ (سجل ١٩١٤ أوامر عربية)

إن الصحة بقدر ما تكون جيدة تتكاثر الأهالي ؛ فعليها مدار اقتدار الوطن وتقدم حصول المذاكرة في ذلك بالمجلس الخصوصي بحضورنا ؛ ثم صارت الممارسة بالمجلس المذكور مع أرباب مجلس الصحة . ومما قيل منهم في هذا الشأن أن أكثر البلاد موجود حوالها أشياء مضرّة للصحة العمومية ، وبرك تراكم المياه الراكدة فيها ؛ وينشأ من ذلك فساد الجوّ . وقد علم بالتجربة أن تشييف تلك البرك وتجفيفها وإزالة تلك الأشياء المضرّة ، يكون سببا لاصلاح الأمور الصحية ؛ فن الاقتضاء النظر في الطريق المؤدية لذلك ، وإزالة الأسباب المضرّة بهمة الأهالي . ويمكنكم الاستيضاحات اللازمة من مجلس الصحة والمهندسين ، وتقديم الأهم منها بحسب الموقع ، والشروع فيما يمكن اجراؤه شيئا فشيئا مع تفكر الملاحظات المقترحة .

٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٨٤ — ١٨ مارس سنة ١٨٦٨ (الوقائع المصرية رقم ١٨٧)

توزيع الأدوية مجاناً

أمر كريم الى أحمد رشيد باشا ناظر المالية

بلغنى أخيراً أن الصيدليات الكائنة في الأقاليم ، تصرف الأدوية للمستشفيات وحدها ولا تصرفها للمرضى الذين يعالجون فيها .

وبما أن الغرض من وجود الصيدليات في الأقاليم تيسير الأمور للأهالي
وغيرهم في شؤونهم الصحية ، اقتضت إرادتنا أن تصرف الأدوية فيما بعد
مجانا وإحسانا لمن يطلبونها من المرضى الذين يعالجون في المستشفيات أيضا ،
ففي هذا التاريخ أصدرنا إلى مفتش الوجهين القبلي والبحري الأوامر اللازمة ،
وأبلغناكم ذلك لكي تعلمه المسالية وتعمل به في الحسابات حسب الأصول .
٢ صفر سنة ١٢٨٠ — ١٩ يولييه سنة ١٨٦٣ (سجل ٥٢٥ معية تركي)

إنشاء السلخانات

حرر من نظارة الخارجية بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٦٨ نمرة (٧٨٤)
إلى كل من حضرات القناصل الجنرالالية بالاسكندرية تحريرات عمومية
مضمونها واحد وهو :

مسيو القنصل جنرال

لما كان من اللازم منع ما يعود على الصحة العامة بالمضرة مما يذبح
داخل المحروسة من الحيوانات ، بعرضها قبل الذبح على مأمور مخصوص ، مع
ترك ما يرى منها فيه صلاحية للتناسل والأشغال الزراعية ، وقعت المذاكرة
في ذلك بالمجلس الخصوصي العالي ، وقرر الرأي على ستة أمور : — الأول : أن
لا يذبح ما يختص منها بأهل المحروسة وما حولها في غير السلخانة ، أي المذبح
العام إلا في أيام عيد الأضحى . الثاني : أن يكشف عليها قبل الذبح بمعرفة
مندوب من الحكومة وطبيب بيطري ، لمنع ذبح ما يصلح منها للتناسل والأعمال

الزراعية . الثالث : أن تدفع عليها عوائد مثل التي تؤخذ بسالخانة الاسكندرية ،
وهى أن يؤخذ على واحد البقر أو الجاموس أو الجمال أو الخيل عشرون قرشا
ميريا ، وعلى العجل البقرى أو الجاموس عشرة ، وعلى واحد الضأن والمعز أربعة ،
وعلى الخنزير خمسة عشر . الرابع : أن لا يغرم أحد شيئا للطبيب البيطرى
الذى يعين للكشف على تلك الحيوانات . الخامس : أن لا يرخص لأحد
فى الذبح إلا بعد إجراء ما ذكر ودفع الرسوم المقررة لمن يعين لاستلامها .
السادس : أن تدمغ بعد الذبح بحديدة مخصوصة شحاة فى النار . وقد صدق
على هذه الأمور من الحضرة الخديوية السمية ، وصدر الأمر العالى بإجرائها ،
لما فيها من المنفعة الصحية والفائدة العمومية ، فالمرجو الاهتمام فى التنبيه على
من هو مدار بإدارة حضرته من رعايا دولته بالعمل بمقتضاها وعدم الخروج
عن حدّها . وهذا الخطاب وسيلة لتجديد تأمين احترامنا لكم ٤
فى ٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٥ — ٢١ سبتمبر سنة ١٨٦٨ (الوقائع المصرية ٢٣٣)

إنشاء المستشفيات

فى سنة ١٨٧٣ كان عدد المستشفيات ٣٠ بها ٢٧١٧ سريرا
وفى السودان ٨ بها ٥١٩ سريرا .

تنظيم مهنة الصيدلة

منشور شريف باشا

تقدّم لمجلس الصحة شكاو غير قليلة خاصة بمخالفات اللوائح التى تنظم
مهنة الصيدلة .

وعرض الأمر على المجلس الدولى فرأى وضع الأحكام الآتية :

كل شخص يزاول مهنة الصيدلة بدون ترخيص ، عليه أن يقدم شهادته الى مجلس الصحة فى ميعاد شهرين ابتداء من ١٦ الجارى ؛ واذا لم يمكنه استيفاء هذا الشرط ، وجب عليه أداء اختبار فى نفس الميعاد أمام لجنة مؤلفة من ثلاثة صيادلة ، يعينهم مجلس الصحة ، وذلك بمجرد استدعائه لهذا الغرض .
لا تسرى هذه التعليمات على من يرغب منازولة مهنة الصيدلة ابتداء من ١٦ مايو الجارى ؛ فلن يجوز له ممارستها إلا بعد تقديم شهادته العلمية والترخيص له بذلك .

١٥ مايو سنة ١٨٧٨

حمامات حلوان المعدنية

من المنافع العمومية ، ما تعلق به الارادة السنية ، من أن ينشأ مثل الحمامات اللاتى بالبلاد الأجنبية حمام معدنى على عيون المياه الحارة الكبرى ، اللاتى بجهة حلوان الشرقية الملاحقة بمديرية الجيزة على القرب من مصر المحمية ، وأن يتبصر فى المواد العملية والأمر التدبيرية ، ليفرغ فى قالب حسن وهيئة بهية . ففى يوم الثلاثاء غرة ربيع الثانى الماضى تشكلت جمعية علمية مؤلفة من كل من حضرات عزتوفيجرى بك رئيس الاجزائية ، وعزتولو غاستنيل بك معلم الكيمياء والطبيعة بالمدرسة الطبية ، والدكتور ريل معلم الطب بها والقوانين الصحية ، وعلى رياض افندى معلم الطب والكيمياء بها ، وأحمد افندى أحد المهندسين ذوى الألمعية ؛ وتوجهوا الى جهة حلوان

وتذاكروا في ذلك ، ففقر رأيهم على بناء ثلاثة حياض كبيرة على تلك العيون المعدنية ، كحياض الحمامات العادية ، أحدها للرجال وثانيها للنساء وثالثها يكون مجانا لمرضى الفقراء ، مع انشاء بعض حياض صغيرة وخلوات ومنازل لاستراحة القادمين الى تلك الحمامات في الصحراء اللاتي هناك ، الجديرة بأن تجعل روضة من الروضات ، بحيث تكون تلك المنازل مشتملة على كافة من ما يلزم أسباب الراحة ، بحسب درجات الواردين الى تلك الساحة ، على مقتضى الرسم الهندسى الصادر من ديوان الأشغال العمومية ، بالكيفية الوجيزة المستحسنة صورتها الرسمية . ومن تحليل تلك المياه المعدنية استبان بالعملية أن أجزاء المركبة منها من أنفع المواد العلاجية ؛ فالواجب زيادة الاعتناء بصيانتها وحفظ كامل مزيته وخاصيتها ، والابتغال بالدعوات الخيرية الى الذات السنية الخديوية ، شكرا على هذا الصنع الجليل الباقي على الدوام لأهل مصر أثره الجليل . ومتمناها أنه عما قليل ينتهى فى ذلك الظل الظليل أتمه الله بخير كما تمنّاها ما

٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٨٥ — ٧ سبتمبر سنة ١٨٦٨
(الوقائع المصرية عدد ٢٣٠)

من تقرير الدكتور ريل مدير الحمامات الى باروبك

منذ إجراء التجربة الأولى الى الآن (يونيو ١٨٧١ — سبتمبر ١٨٧٣)
تداولت يدأى مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه للأعمال الجارية فى حلوان ؛ وذلك بأمر من سمو الخديو وتقدير المبالغ التى لاتزال لازمة بثمانية آلاف من الجنيهات .
١٢ يناير سنة ١٨٧٤ (ملف ٤١ / ١٠٤١) ترجمة

التعداد

من سنة إلى سنة	من سنة إلى سنة	
١٢٧٩ — ١٢٨٨	١٢٦٩ — ١٢٧٨	
١٨١١٦٢٧	١٤٠٠٨١٣	المواليد
١٣٤٢٦٥٥	١٠٦٦١٠٧	الوفيات
٤٦٩٠٢٠	٣٣٤٧٠٦	الزيادة في المواليد
٤٦٩٠٢	٣٣٤٧٠	النسبة السنوية للزيادة

هذه النتيجة المرضية التي تشهد بتحسن حالة المعيشة في البلاد، كانت فوق هذه النسبة ، لولا بعض الحوادث الاستثنائية ، مثل تفشى الكوليرا التي حصدت ٦١١٨١ نفسا في سنة ١٨٦٥ فضلا عن وباء التيفوس الفتاك.

الجيالات الأجنبية :

السنة	العدد
١٨٤٣	٦١٥٠ نفس
١٨٧١	٧٩٦٩٦ نفس

(الاحصائية الرسمية — لريني بك Regny)

الجيش

العناية بالجيش

من الجنرال برنستو الى وزير الحربية الفرنسية

الضابط والجندي المصري يتناولان اليوم مرتبتهما بانتظام ؛ ويلقيان
معاملة حسنة ، بفضل ما أوتي الوالي من حزم مقرون باللين ، ومن عدالة
والنفات الى من يعملون في خدمته ، ولا يألون جهدا في إنماء شعور
الاخلاص للوطن والشرف الحربى فى الجيش .

وانى مقيم من ثمانية أيام فى معسكر طره مع الوالى ؛ ويسهر سيموه على كل
شئ ، ويعطف حقيقة على مصلحة التعليم وعلى شئون الرفاهية فى جيشه .
٢٥ ديسمبر سنة ١٨٦٣ (١٠٠٠ / ١٠ / ١٠٠٠)

أمر كريم الى ديوان المدارس

قد اقتضت ارادتنا ، أن مستخدمى الميرى جهادية وبحرية ، الذين
يكون لهم أولاد ذكور وغير قادرين على تكاليف تعليمهم ، يصير قبو لهم
والحاقهم بالمدارس الملكية للتعليم ؛ ومصاريفهم تكون على طرف الديوان .
وأصدرنا أمرا هذا لدولتكم للعلمية والاجراء على مقتضاه .

١٠ محرم سنة ١٢٩٠ — ١٩ مارس سنة ١٨٧٣ (سجل ١٩٤٣ أوامر عربية)

اعادة تنظيم الجيش

من مذكرات القومندان لامبرت عن الجيش المصرى

ينوى والى اسماعيل باشا اعادة تكوين الجيش على قواعد جديدة ترى :

(أولا) التعداد .

(ثانيا) ما التزم به من أن يضمن لشركة القنال ٢٠٠٠٠ عامل شهرى ،
طول مدة الأعمال .

(ثالثا) ضرورة تخصيص : من ٣٠٠٠٠٠ الى ٣٥٠٠٠٠ رجل كل
سنة ، وفى الوقت المناسب لصيانة الترع .

(رابعا) احتمالات الحياذ والسلم للبلاد التى يحكمها .

والى أن يصدر أمر جديد سيؤلف الجيش من ١٨٠٠٠ رجل موزعين
على كل الأسلحة كما يأتى :

أربعة لواءات مشاة ، يؤلف كل منها من آلايين ، وكل آلاى من
ثلاث أورط ، قوّة كل منها ١٨٠٠ رجل ، فيكون المجموع ١٤٤٠٠ .
أما قوّة المشاة فلم تحدّد الى اليوم على التدقيق ، ويمجرى العمل على إنشاء
الأورطة الأولى ؛ ولا يصح أن يكون للبلاد أقل من ثلاث اورط ؛ وستألف
مدفعية الميدان من لواءين : أحدهما من المدفعية المركبة ، والثانى للدفعية
المحمولة على الخيول . والمهمات والخيول اللازمة متوفرة لأحد اللوائين ؛
وأخيرا يكتمل عدد الجيش بأورطى الهندسة والكبارى .

والبيان التالى ؛ يعرض المبادئ التى سينبنى عليها إعادة تنظيم الجيش ،
أكثر من سرد الوقائع .

وهذه القوة ستكون مستقلة تمام الاستقلال عن الجيش المقيم في السودان ،
وهي قوة جديرة بالمهمة الموكولة إليها ، ويكوّنها ١٢٠٠٠ من السود منهم
٧٠٠٠ نظاميون ، تحت إمرة الضباط المصريين ، و ٥٠٠٠ غير نظاميين .
أبريل ١٨٦٣ (ملف ١/٥٠ عابدين) ترجمة

من مرشرا الى وزير الحربية الفرنسية

... ويبدى سموه في كل مناسبة أسفه ، لما تعتمد سلفاه المباشرين ، من
إفساد لجميع النظم العسكرية ، التي وضعها جده محمد علي .
وقد سلمت الوالى مذكرتين : إحداهما تتعلق بالنظام العام للمدارس
الحربية ، والأخرى بتكوين هيئة أركان حرب للجيش وإنشاء مدرسة لها .
وكذلك سلمه القومندان بولارد والقومندان لارمى ، مشروعين لتنظيم
مدرستي الفرسان والمشاة ، اللتين عهدت إليهما إدارتهما .

وسلاح الفرسان ، هو السلاح الوحيد الذى يسترعى عطف الوالى أشد
الاسترعاء ؛ وقد كلف القومندان بولارد — فوق إدارة المدرسة — تعليم
الآليات الحالية ؛ فحينما يرى أن هذا التعليم قد غدا كافيا ، تنشأ آليات جديدة
على التعاقب ، بأن تقسم قوات الآليات المعلمة الى اثنين ، حتى يبلغ عدد
الآليات ثمانية . ٢٦ يوليو سنة ١٨٦٣ (ملف ١/٥٠ عابدين) ترجمة

من برنيتو الى وزير الحربية الفرنسية

منذ غادرت مصر في ربيع هذه السنة ، دفع تنظيم الجيش في طريق التقدم
بهمة مدهشة ؛ فلما توفي محمد سعيد ، لم يكن الجيش النظامى إلا ثلاثة آلاف

رجل على وجه التقريب ؛ وكان جميع القواد والضباط العظام وغيرهم قد عزلوا من الخدمة . واليوم شمل الجيش ، بعد إعادة تنظيمه ، ثمانية آليات للبيادة ؛ لكل منها ثلاث أورط ، تحوى كل أورطة ٥٠٠ رجل وآلايين للفرسان ؛ وسيضاعف هذا العدد ، حالما تصل الخيول التي اشترت في سوريا ، وآلايين للمدفعية ، يتألف كل منهما من ثمانى بطاريات وأورطة من المهندسين ، وأخرى من القنطرجية .

وأرى ما يرى الوالى ، من أنه يجب استخدام الجيش في كبير الأشغال العامة ، مع تدريبها تدريبا عسكريا حسنا ، ليصبح جيشا وطنيا حقا ؛ وبذلك يشترك في تحقيق الرفاهية لمصر والدفاع عنها حق الدفاع .

٢٥ ديسمبر سنة ١٨٦٣ (ملف ١/٥٠ عابدين) ترجمة

من مرشراالى وزير الحربية الفرنسية

... وينوى سموه :

(١) أن ينشئ فرقة نموذجية للشاة ، تعسكر في العباسية ، وتكون تحت إمرة الجنرال شاهين باشا رئيس البعثة المصرية في شالون ، وقد عاد من فرنسا أخيرا .
(٢) أن يعيد تنظيم آليات المدفعية ، مع إعادة تكوين قوة المدفعية المخصصة لخفر السواحل .

(٣) أن ينظم أخيرا ، في ميعاد سنتين أو ثلاث سنوات ، ثمانية آليات للشاة ؛ وفي الحال فرقة للهجانة ، تكون مهمتها خاصة حماية الحدود من إغارات البدو .

٧ أكتوبر سنة ١٨٦٤ (ملف ١/٥٠ عابدين) ترجمة

انشاء المدارس الحربية

من مذكرات القومندان لامبرت

ان ما بقى من مدرسة القلعة السعيدية ، مقيم اليوم فى قصر النيل تحت إدارة
المسيودى برناردى ؛ وتكون هذه المدرسة من مائة الى مائة وعشرين شابا .
والتعليم العالى فى مصر قاصر عليها ؛ وهى تزود المصالح بما يلزمها من الموظفين .
وتألف المدرسة ، المنوى انشاؤها ، من ألفى طالب ؛ وتنقسم الى ثلاث
شعب خاصة بالأسلحة الثلاثة . ويكون لها صفتان : صفة تحضيرية لأكفأ
الطلاب ، الذين يعقد عليهم أكبر الآمال ، فيرسلون الى المدارس العسكرية بفرنسا
لاستكمال تعليمهم ؛ وصفة نهائية لما عداهم . وستقام هذه المدرسة فى العباسية .
أبريل سنة ١٨٦٣ (ملف ١/٥٠ عابدين) ترجمة

من برنسيو الى وزير الحربية

نظمت ثلاث مدارس من عهد قريب : ابتدائية وتحضيرية وعسكرية .
والمدرسة الحربية معدة لترويد الجيش بالضباط من الأسلحة الثلاثة ؛ وهى
مؤلفة من : قسم للشاة وآحر للفرسان وثالث للدفعية ورابع للهندسة ؛ ومجموعها
٤٠٠ طالب ، يتلقون — فوق العلوم المشتركة — العلم الخاص بسلاحهم .

ويرجو الوالى من الحكومة الفرنسية ، لإيفاد : رئيس أورطة فرسان ورئيس
أورطة مدفعية ورئيس أورطة أويوزباشى هندسة ، ليشرفوا فى المدرسة
الحربية على الدراسات النظرية والعملية ، ويساهموا فى تعليم الجيش وتربيته ، كل
فى اختصاصه ؛ ويعتزم سموه أن يجعل من هذه المدرسة ، مدرسة كبرى للعلمين .

وكذلك قور الوالى مؤخرًا، إنشاء ميدان دائم للمناورات، تتمن فيه كل عام،
فى سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر، فرق من أسلحة الجيش على اختلافها، وقدرها
١٥٠٠٠ رجل . ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٦٣ (ملف ١/٥٠ عابدين) ترجمة

المدارس الحربية التى أنشأها اسماعيل أو أعاد تنظيمها مدرسة هيئة أركان حرب

- » المدفعية
- » المشاة
- » الفرسان
- » البحرية الحربية بالاسكندرية
- » الرياضيات
- » الطب البيطرى
- » الزراعة

البعثات العسكرية

- (١) بعثة حربية مصرية، أوفدت الى فرنسا، لتشهد مناورات شالون،
وكانت برئاسة شاهين باشا (من يونيه الى أكتوبر سنة ١٨٦٤)، وقوامها
ستة عشر عضوا كلهم مصريون .
- (٢) البعثة الحربية الفرنسية، أوفدت الى مصر سنة ١٨٦٤، وقوامها
فى البدء سبعة أعضاء برئاسة مرشربك .
- (٣) البعثة الاميركية، وكان قوامها فى البدء ٢١ ضابطا، برئاسة موت
باشا، وقد بلغ عدد الضباط الذين دخلوا منهم فى خدمة الخديو ٤٨ .

(٤) بعثات الطلبة المصريين الذين أوفدوا الى المدارس العسكرية بأوروبا، ليستكملوا دراسة الفن العسكرى .

قوة الجيش

السنة الهجرية	عدد الضباط	عدد العساكر
١٢٧٩	١١٤٩	٢٧٨٩٩
١٢٨٠	١١٥٨	٣٣٤١٧
١٢٨١	١١٦٢	٣٣٩٨٢
١٢٨٢	١٤٥١	٤٣٢٨٧
١٢٨٣	١٩١٩	٤٨٧٦٢
١٢٨٤	١٧٥٥	٤٧٢٥٤
١٢٨٥	١٧١٩	٤٦٤٨٤
١٢٨٦	٢٠٥٠	٤٩٨٨٥
١٢٨٧	٢٢٢٩	٦٣٢١٤
١٢٨٨	٢٢٢٩	٦٣٢١٤
١٢٨٩	٢١٣٦	٦٧٨٥٥
١٢٩٠	٢٣٧١	٨٩٥٣٠
١٢٩١	٢٣٠٢	٧٥٦٨٨
١٢٩٢	٢٤٥٣	٧٩٢٥٣
١٢٩٣	٢٢٧٥	٦٢١٣٨
١٢٩٤	٢١٧٣	٦٠٣٤٣
١٢٩٥	٢٤١٥	٧٨٧٠٤
١٢٩٦	٢٦٢١	٨٧٠٤٥

(ملف ٩/١٥ عابدين)

البحرية المصرية

في سنة ١٢٩٠ (١٨٧٣) كانت البحرية المصرية مؤلفة من :

وابور المنفلوط	وابور شندي	وابور المحروسة
» التمساح	» اصوان	» مصر
» سعيدية	» دنقلة	» الغربية
» أسبوط	» سنار	» لطيف
» باركه	» الخرطوم	» الصاعقة
» حميدية	» نور الهدى	» مخبر
» الروضة	» محمد على	» عجمي
» سمندود	» الجعفرية	» كوفيت
» دمنهور	» شيرجهاد	» التاكه
» الفيوم	» فيض جهاد	» الطور

فرقاطة رشيد

نمرة	وابور الزرخ
١	»
٢	»
١	»
٢	»
٣	»
٤	»
٥	»

بريك

قرويت

٦	نمرة	قرويت
٧	»	»
٥	عدد	صنادل تجارية
٣	»	» مياه
٣	»	الورش النقالى
٣٤	»	صنادل الفحومات
٥٨	»	مراكب ومواعين القومبانية الزراعية
١٤	»	فلايك الركائب
٢		الونشات العوامة

(ملف ٩/١٥ عابدين)

القوة البحرية

وبلغت قوة الرجال :

السنة	ضباط	أنفار	أطباء	أجراجية	كتيبة
١٨٦٣	١٠٤	٣٤٥٠	١٨	١٨	١٨
١٨٦٤	١٠٤	٣٤٥٠	١٨	١٨	١٨
١٨٦٥	١٠٤	٣٤٥٠	١٨	١٨	١٨
١٨٦٦	١٠٤	٣٤٥٠	١٨	١٨	١٨
١٨٦٧	٩٢	٣٤٣٤	١٩	١٩	١٩

واستمر هذا العدد إلى آخر سنة ١٨٧٩

(ملف ٩ / ١٥ عابدين)

تقرير ستون باشا ورئيس البعثة الأمريكية في مصر عن حالة الجيش
لقد درست شؤون الجيش المصري بعناية كبيرة ، مدة ستة أشهر ، راغبا
في تعترف مزاياه ونقائصه ؛ وفكرت كثيرا في حالته وفيما يحسن إدخاله من
التعديلات ، لرفعه إلى مستوى أفضل الجيوش في العالم . ان ألايات المشاة
جنود يثيرون الإعجاب ؛ فهم حسنو الهيئة أقوياء نشطاء يتحملون التعب
وينضغون للنظام . ولهم خبرة طيبة في استعمال السلاح ومناورات الطابور ؛
الملبس والمسكن جيدان ، أما الأسلحة فهي من الطراز الأول .

وفي ألايات الفرسان ، تجد جنودا ذوى هيئة ، وضباطا عظاما أكفاء ؛
وتجرى التمرينات بانتظام . والخيول جيدة لفرقة الفرسان الخفيفة ، فاذا
نسبت حرب قامت قوة الفرسان المصرية الصغيرة بمهمتها قيسا ما حسنا .
ولكن يجب الاستعاضة عن البنادق بسلاح جديد ، أوكد فعلا مثل الونشستر .
ولمدفعية الميدان ، جنود من الطراز الحسن ، وكثير من الضباط الأكفاء
المثقفون تثقيفا كبيرا ؛ وتجرى التمرينات بانتظام ، وعلى وجه مريض ؛ ولكن
ينقص هذا السلاح : السرعة في الحركات والرمية ، تلك الحركات والسرعة
التي تكسب مدفعية الميدان قوة هائلة في بعض البلدان .

ولكني لا أرى بعد ألايات وحدات منظمة ذات فائدة ، فهي مجموعة
ألايات حسنة من الأساحة الثلاثة يدل على أن جيشا منظما تنظيما كاملا ؛
هي مجموعة الايات وأورط يديرها ناظر الجهادية مباشرة . ولا أجد أركان
حرب ؛ لا عامة ولا خاصة . إن الجسد موجود برأسه وذراعيه ويديه
وساقيه وقدميه ؛ ولكن لا أثر للأعصاب .

ولا أجد في الجيش : فرقة للهندسة ، ولا فرقة للإدارة ، ولا هيئة أركان حرب للدفعية ، ولا إدارة للنقل . فكل شيء تابع مباشرة لناظر الجهادية ؛ وليس الأميرالاي مسئولاً مباشرة أمام ناظر الجهادية . وهناك مسائل تفصيلية ، تتعلق بالتمرين ولكنها لا تذكر في نظري إزاء ما بهذا التنظيم من فساد . ولا أنكر أن كل ألى يبلغ حد الكمال ؛ ولكن هذه الأليات الجميلة ، يهزمها نصف عددها إذا كان حسن التدريب والقيادة .

١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٠ (ملف ١/٥٠ عابدين) ترجمة

الحروب والحملات التي اشتركت فيها القوات المصرية

- حملة المكسيك .
- ثورة العسير .
- ثورة كريت .
- الحروب البلقانية .
- الحرب بين روسيا والباب العالي .

وفي السودان :

- فتح فاشوده .
- فتح مديرية خط الاستواء لغاية آخر حدود النيل .
- رفع الراية المصرية على غندوقرو .
- فتح بلاد الاونيورو .

- الوصول إلى بلاد الأوغندا .
- فتح بلاد الدارفور .
- فتح بلاد المسرر .
- الحملة ضد بلاد الصومال .
- فتح سنهيت وضم أراضي البوغوص .
- الحملة الحبشية .

التجارة

تقدم التجارة في عهد اسماعيل

من اسماعيل الى الصدر الأعظم :

إن إنشاء عدد كبير من المؤسسات المالية المهمة ، والازدياد العظيم في عدد الأجانب الذين يتزحون الى مصر ، للإقامة في جميع أنحائها حتى حدود السودان ، وللتجار بكل اطمئنان ، والحركة المتوالية التقدم في موانئ الاسكندرية وبورسعيد ، ونمو المعاملات مع سائر أقطار العالم ؛ كل هذا خير دليل على التقدم المضطرد في الزراعة والتجارة .

١٨ أغسطس سنة ١٨٦٩ (ملف ٢/٣٤ عابدين) ترجمة

من خطاب ناظر الداخلية إلى مجلس الشورى :

لما صار اطلاعكم على الكشفيين المحتررين ، عن ادخالات وإخراجات الحكومة المصرية ، مدة عشرين سنة ؛ منها عشر سنوات من العهد السابق ، وعشر سنوات من مبدأ حكومة سعادة الخديو الأعظم ، قد ظهر لكم أن الانراجات بلغت في العهد السابق سبعة وعشرين مليون ليرة وكسور ، وبلغت من مبدأ حكومة الخديو الأعظم ، مائة وثلاثة وعشرين مليون ليرة وكسور ؛

زيادة الإخراجات في مدة الحضرة الخديوية ستة وتسعون مليون ليرة . ولذلك صرتم ممنونين ومسرورين — على ما علمتم — من تقدّم إخراجات الوطن عن العهد السابق . لكن نخبركم أن تلك الزيادات التي حصلت في هذه المدة الجليّة ، لم تُنأت إلا بإتعاّبات واجتهادات وافرة ، أبحرتها الحكومة بواسطة صرف نتيجة الأفكار ، في تقدّم ثروة ورفاهية الأهالي ، تشييدا لعمارة الوطن وتسهيلا لأسباب التجارة ، العائد نفعها على القطر المصري .

في ٤ صفر سنة ١٢٩٠ — أول أبريل سنة ١٨٧٣ (الوقائع المصرية رقم ٥٠١)

يتبين من الكشف الخاص بالتقدير الرسمي لجميع البضائع التي صدرتها شتى الموانئ المصرية ، أن قيمتها الإجمالية قد بلغت في العشر سنوات الأخيرة ، من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٧٣ : (١٢,٠٢٤,٣٥٨,٩٤٤ قرشا) .

ويتضح من الكشف نفسه ، أن هذه القيمة لم تكن إلا ٢,٦٧١,٧٨٢,٧٢٧ قرشا في العشر سنوات السابقة .

فتكون قيمة البضائع المختلفة التي صدرتها مصر ، قد زادت خمسة أضعاف في العشر سنوات الواقعة بين ١٨٦٣ و ١٨٧٢ . هذا مع ملاحظة أن الكشف التي استخرجت منها هذه الأرقام ، لا تحوى صادرات ميناءى سواكن ومصوع ، ولهما مستقبل كبير من وجهة التجارة السودانية .

إن التقدّم العجيب في هذه الفترة الوجيزة يزداد ظهورا اذا قورن بزيادة الصادرات في البلاد الأجنبية ، فإن الصادرات في فرنسا لم تزد إلا بنسبة

الضعف في اثنتي عشرة سنة، بالرغم من الدفع القوي الذي توفر لها في أيامنا هذه، فقد كانت تبلغ ١٤٤٢ مليون سنة ١٨٥٥ وارتفعت إلى ٢٨٢٥ مليون سنة ١٨٦٧ .

من كتاب الاحصائيات الرسمية للحكومة المصرية (ريني بك) ترجمة

بلغت قيمة الواردات ٦١,٩٣٩,٧٣٦ جنيتها، من سنة ١٨٦٣ إلى ١٨٧٥؛ مقابل ٢٩,٦٣١,١٥٥ جنيتها في المدة من ١٨٥٠ إلى ١٨٦٢، أي بزيادة مائة في المائة في مدة ثلاثين سنة .

وزادت الصادرات أربعة أضعاف في المدة نفسها، إذ قفزت قيمتها من ٣٦,٣٣٩,٥٤٣ إلى ١٤٥,٩٣٩,٧٣٦ جنيتها .
من تقرير كيف (ترجمة)

إنشاء نظارة التجارة

أمر كريم إلى المجلس الخصوصي :

نظرا لاضطراد رقي التجارة وانتشارها في الأقطار المصرية بعون الباري، قررنا تشكيل نظارة للتجارة، يعهد بها إلى حضرة صاحب الدولة نو بار باشا، علاوة على نظارة الشؤون الخارجية . فنأمركم بوضع الترتيب اللازم للنظارة المذكورة، بالاتحاد مع دولة الباشا وعرضه علينا .

١٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٠ — ٦ فبراير سنة ١٨٧٤ (سجل بدون رقم معية تركي)

بعض إحصائيات رسمية

السنة	الصادرات جنيه	الواردات جنيه
١٨٦٦	٤٦٦٢٢١٠	٩٧٢٣٥٦٤
١٨٦٧	٤٣٩٩٠٩٧	٨٦٢٣٨٧٤
١٨٦٨	٣٥٨٢٩٦٩	٨٠٩٤٩٧٤
١٨٦٩	٤٠٢١٦٠١	٩٠٨٩٨٦٦
١٨٧٠	٤٥١٢٩٦٩	٨٦٨٠٠٧٢
١٨٧١	٤٥١٢١٣٤	١٠٠١٩٠٢١
١٨٧٢	٥٥٠٥٩٩٥	١٣٣١٧٨٢٥
١٨٧٣	٦١٢٧٥٦٤	١٤٢٠٨٨٨٢
١٨٧٤	٥٣٣٢٤٠٠	١٤٨٠١٤٤٨
١٨٧٥	٥٦٩٤٨٢٠	١٢٧٣٠١٩٥
١٨٧٦	٤٢٢١٠٣٧	١٣٥٦١٢٨٦
١٨٧٧	٤٤٥٠٧٩٩	١٢٧٥٠٢٣٢
١٨٧٨	٤٧٨٥٦٤٥	٨٠٩٧٢٧٧

البحرية التجارية

في سنة ١٨٧٣ كانت البواخر التجارية سبعا وعشرين وهى :

الباحرة	دمهور	الباحرة	الجعفرية
»	المحالة	»	مسير
»	دسوق	»	المنصورة
»	الرحمانية	»	النجيلية
»	التاكا	»	الزقازيق
»	الفيوم	»	المجاز
»	البحيرة	»	الجديدة
»	الشرقية	»	ينبع
»	الدقهلية	»	القصير
»	طنطا	»	سواكن
»	شندى	»	مصوع
»	شبين	»	الكوفيت
»	سمنود	»	جدة
»	المنيا		

(ملفات عابدين)

وفي سنة ١٨٧٣ كانت البواخر النيلية عشرة وهى :

البخرة	مسعودية	البخرة	مسير
»	سرات	»	ههيا
»	بوسسته	»	مشيش
»	فيض ظفر	»	روضة
»	منيا	»	سودان

(ملفات عابدين)

المالية - الديون

دفاع اسماعيل عن سياسته المالية

من اسماعيل الى الصدر الأعظم :

تجملت مالية البلاد أعباء جسيمة ، فمن ديون تركها سعيد باشا ، الى تعويضات جسيمة نشأت عن مشا كل مختلفة ، الى نفقات أوجبها انشاء خطوط حديدية على طول سبعائة ميل — لزيادة الرفاهية العامة — ومد الخطوط التلغرافية الى سواكن ومصنوع والسودان ، وانشاء في أنحاء أخرى من البلاد ، والأعمال الجارية بحوض السويس ومينائه ، وكذلك أعمال أخرى من ذات نوعها ، تمت تحقيقا للنفعة العامة . وقد صرفت مبالغ طائلة لمساعدة الأهالي ، وفي سبيل قناة السويس ، وقد حصل كل ذى حق على حقه . وإن المرتبات والمعاشات تصرف بانتظام شهريا .

واذا لم يغيب عن الفكر ما انخفاض اليه الدين ، تبين لنا أن السياسة المالية منظمة ، بعيدة عن التبذير ، ولا ترهق الأهالي بالأعباء الفادحة ، ومن ثم لا توغر صدورهم .

١٨ أغسطس سنة ١٨٦٩ (ملف ٣٤/٣ عابدين) ترجمة

من حديث لاسماعيل مع بيقى كنجستن

عندما توليت العرش ، أمعنت النظر في الحالة كل الامعان ، وكان غرضي الأساسى ان تنمو موارد مصر ، وتتحسن حالة شعبي ، وكان لا بدلى من الانفاق

عن سعة تحقيقا لهذه الغاية ، فأنفقت كثيرا على التواتر ، ولم أحجم عن أى تضحية
وقتية ، اذ كنت واثقا أننى سأنال — إن آجلا أو عاجلا — أضعاف أضعاف
ما أنفق . وهكذا زججت بنفسى فى ارتباعات مما لا يزالون ينعونها على .

ولكنى أعود فأسائل نفسى : اذا كنت قد واصلت اصلاحاتى على
نمط متواضع مؤقت ، مكتفيا بما تدعو اليه حاجة اليوم ، فهل كانت مصر قد
تبوأَت بين الأمم ذلك المكان الذى تقبّواه الآن ؟ هل كان العالم المتمدن
يهتم بمصائرنا ذلك الاهتمام ، فيبعث رجال مثلك من أقصى البلدان ، لتتبع
تقدم مصر وتسجل مجرى الحوادث فيها ؟

يبقى كنجستون « الملوك الذين قابلتهم » ترجمة

آراء الدول

من تريكوالى وزير الخارجية الفرنسية

إن الحالة المالية بعيدة حقا عما يوجب الارتياح ، ولكن من الغبن
فى نظرى ألا يقام وزن للأعباء الجسيمة التى تحملها البلاد منذ تولى اسماعيل
الحكم من جراء فيضانات النيل ، وسوء المحاصيل ، ووباء الماشية ، وأزمة
سنة ١٨٦٧ التجارية ؛ علاوة على مساهمة الحديد المحمود فى أعمال مشروع
قناة السويس العظيمة . الاسكندرية فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٦٩ ترجمة

من بردسلى قنصل الولايات المتحدة الى وزارة الخارجية

ان الحالة المالية فى مصر لا توجب تمام الرضا ، وكثيرا ما تقع الحكومة
فى ارتباك لما ينقصها من الموارد لتنفيذ التحسينات المنشودة . وقد انتقد

المراسلون الماليون سياسة الحكومة المالية ، منذرين بعاجل الافلاس ، وفي
الحق صرفت أموال طائلة ، انفق بعضها في أغراض غير ملحة ، ولكن يجب
الالتفات الى النتائج المحققة دون أن ننسى موارد البلاد . هذا وفي وسع
مصر أن تنقذ نفسها في أى وقت تريد ، بوقف النفقات غير العادية الخاصة
بالأشغال العامة ، والتحسينات الداخلية ، وبالترام ما تفرضه القواعد الاقتصادية
السليمة ، ولكنها ستظل سائرة سيرا حثيثا في طريق التقدم ، وهو طريق حمل
جميع الدول عبئا ثقيلا .

وقد استفاض الحديث عن رقم الضرائب المفترط ، وعن بؤس الشعب
ولكن الضرائب لم تفرض إلا لأعمال كلها سليمة . ويجب أن يلاحظ أن
الشعب يتمتع برفاهية و ثراء لم يعهدهما في أى زمن من الأزمنة الحديثة .
واذا كانت ديون مصر قد ازدادت ، فإن ثروتها الداخلية ورفاهيتها قد نمتا
الى حد بعيد .

ومن الشلالات الى البحر الأبيض المتوسط ، قد لا نجد اقلها واحدا ،
بل مدينة واحدة لم تنل أو لا تنال الى اليوم حظها من إغداق الحكومة
المتواصل .
سنة ١٨٧٣ — ترجمة

من تقرير سيرستين كيف

إن النفقات على ضخامتها ، لم تكن لتسبب الأزمة الحالية ، وهى أزمة يمكن
تعديلها تماما بالشروط الباهظة التى نمت بها القروض ، وفاء لحاجات ملحة ،
نشأت أحيانا عن ظروف عاجلة ، لم يكن للخصو عليها إلا رقابة محدودة .

سنة ١٨٧٥ (تقرير عن الحالة المالية فى مصر) — ترجمة

من تقرير سير ستينشن كيف

لم يعقد قرض بتكاليف أقل من ١٢٪ سنوياً؛ وبعضها تكلف ١٣٪.
وبلغت تكاليف قرض السكك الحديدية ٢٦,٩٪، بما فيها أموال
الاستهلاك .

ويتضح من الحساب الذى قدمه ناظر المالية أن ما دفع لحساب
فوائد الدين واستهلاكه بلغ ٢٩,٥٧٠,٩٩٤ جنيهًا الى سنة ١٨٧٥ .
سنة ١٨٧٥ — ترجمة

من تقرير سير ستينشن كيف

نستنتج من جميع البيانات التى وردت لنا، أن مصر قادرة تماما على تحمل
كل دينها الحالى بفائدة معقولة .

سنة ١٨٧٥ — ترجمة

من كيف إلى سمو الخديو

أعترف تماما أن سموكم ألحتم إلى قبول شروط جد باهظة، أمتنع عن
وصفها فيما يتعلق بقرض سنة ١٨٧٥ .

لأعطف أى عطف على مقرضى أمثال تلك القروض، ولكن يجب ألا
يغرب عن بالنا، أن قسما كبيرا من سندات الدين، يتداوله الآن أشخاص أبرياء،
لا يسألون على الإطلاق عن العمليات الخاصة باصدار الدين .

٢٦ يناير سنة ١٨٧٦ (ملف ٣٨/٣) عابدين) — ترجمة

من فارمان قنصل الولايات المتحدة
إلى وزارة الخارجية الأميركية

إنه لمن اليسير كما أثبت التاريخ العام استعمار بلد جديد ؛ ولكن إنشاء
دول جديدة قوية ، بتلقيحها المدنية الحديثة ، لمن التجارب التي لم يثبت
نجاحها الى اليوم . ولم يعتمد أحد الى هذه التجربة ، بمثل ما عمد إليها الخديو
من الحماس والمثابرة ؛ وقد نجح من بعض الوجوه ؛ ولكن بتحملة دينا باهظا
وفقدته العرش .

ففى أى جزء آخر من السلطنة العثمانية ، تحقق مثل هذا الرقى ؟
فليس لآسيا الوسطى إلا بضعة كيلومترات من السكك الحديدية التي
أنشأتها شركة إنجليزية ؛ وليس لسوريا من هذه السكك كيلومتر واحد ؛ بل
ليس لها ميناء واحد ، إذا استثنينا المرافئ الصغيرة التي هيأتها الطبيعة . وليس
لها إلا طريق واحد للعربات ، أنشأته شركة فرنسية من عشرين سنة ،
بين بيروت ودمشق ؛ ومع ذلك فقد اقترضت السلطنة العثمانية مبالغ لا يؤمل
تسديدها .

واعمرى إنه ليس في مقدور أحد ، أن يتهم الخديو بأنه ارتكب في هاتين
السنين والنصف ، أى خطأ يتعلق بالإدارة العامة ، أو بالجهود التي بذلها
للقيام بالتزاماته المالية ؛ فكل الصعاب التي واجهها في هذه المدة الأخيرة ،
منشؤها أن فرنسا وانجلترا فرضتا عليه شروطا ، لم يكن ليستطيع الوفاء بها ، بل
لم يكن في حل من أن يفى بها ، حتى لو استطاع الوفاء .

المحافظة على المصالح الأجنبية

من التقرير النهائي لجوشن وجوربت

قبل الخديو بصراحة نبيلة ، المبدأ الذى وضعناه فى تقريرنا الابتدائى ، وهو المبدأ القائل بأن رئيس الدولة كان إلى زمن قريب جدا ، يزاوِل سلطته مطلقة ، فهو مسئول شخصيا عن النتائج التى أدت إليها مزاوَلته سلطته . ومن ثم رضى سموه رضاء جميلا ، بأن يتنازل للدولة عن أمواله العقارية الخاصة ، فلا يبقى الآن إلا تنفيذ ما اقترحنا ، من أن تربط فى ميزانية الحكومة المصرية ، المخصصات التى يقتضيها ، ما لرئيس الدولة ولأعضاء أسرته من مكان رفيع .

٦ أبريل سنة ١٨٧٦ — ترجمة

من اسماعيل الى ولسن وكيل لجنة التحقيق العليا

... أما النتائج التى وصلتكم إليها فانى أقبلها ، ومن الطبيعى تماما أن أقبلها ، أنا الذى طلبت القيام بهذا العمل ، لخير البلاد . فعلى اليوم أن أقوم بمقتضيات هذه النتائج . وإنى مصمم على أن أقوم بها جديا . كونوا على ثقة من ذلك .

٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ — ترجمة